تعريف الحمد والشكر لغة وعرفاً والمدح لغة وعرفاً والكلام على البيت الأول

قال ابن مالك:

الحَمْدُ لِلَّهِ لَا أَبْغِي بِهِ بَدَلَا حَمْداً يُبَلِّغُ مِنْ رِضْوَانِهُ الْأَمَلَا

الحمد: هو الثناء باللسان على المحمود بما فيه من الصفات المحمودة، هكذا قال بحرق؛ والحمد له مصطلح لغوي هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا؟ بخلاف الشكر لغة وبخلاف الحمد عرفاً، فإن كلّاً منهما فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم، فكل منهما ثناء بغير لسان في مقابلة الإحسان.

وأما **الشكر**: عرفاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من النعم إلى ما خلق لأجله، معناه أن العبد يستعمل أعضاءه ومعانيه فيما طلب الشارع منه أن تستعمل فيه من صلاة وصوم وزكاة إلى غير ذلك من أنواع الطاعات.

وأما **المدح**: لغة، فهو الثناء باللسان على الجميل غير الاختياري كحسن اللؤلؤة وكطول القد، وصفاء اللون، على جهة التعظيم.

والمدح عرفاً هو ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل كمدح زيد مثلاً على رشاقة قده وحسن مبسمه.

والله: هو علم على الذات المقدسة، قال في القاموس المحيط، اختلف فيه على عشرين قولاً ذكرتها في المباسيط، وأصحها أنه علم غير مشتق، وأصله إلٰهٌ كفِعْل بكسر الفاء وسكون العين بمعنى مألوه، وكلّ ما اتخذ معبوداً فهو إله عند متخذه بين الآلاهة والألهانية. اهـ. منه.

وقوله: لا أبغي به بدلاً: يقال: بغيت الشيء أبغيه أي طلبته، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، وقد يقال: بغيته الشيء أي طلبته له، ومن هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٧]. وبدل الشيء عوضه، والضمير المجرور بالباء يعود على الحمد، وقال بحرق في الكبير: يجوز عود الضمير إلى الله سبحانه وتعالى أي غير متبدل به إلهاً غيره.

وقوله: حمداً يبلغ من رضوانه الأملا: يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته، بمعنى أوصلته وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢] والرضوان بضم الراء وكسرها مصدر رضي عنه رضاً ورضواناً. والأمل، هو الرجاء، يقال أمله يأمله بالتخفيف، وهو هنا بمعنى المأمول، وحمداً، منصوب على المصدرية والعامل فيه الحمد على ما ذكره بحرق غير ابن حمدون قال: الصواب أن حمداً منصوب بعامل محذوف أي أحمد حمداً.

الصلاة لغة واصطلاحاً
والكلام على البيت الثاني

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيرِ الْوَرَى وَعَلى سَادَاتِنَا آلِهِ وصَحْبِهِ الْفُضَلَا

الصلاة: لغة الدعاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]. قال ابن حمدون: ولا ينبغي أن تكون الصلاة بمعنى الدعاء على الإطلاق لأنه لا يقال صليت على عدوي بمعنى دعوت عليه، لأن معنى صليت على فلان الحنو والعطف والرحمة ولذلك عدّى بعلى، كما يقال صليت على الميت أي دعوت له بدعاء من يحن ويتعطف، فإن أتى بلفظ الدعاء عدّى في الخير باللام، وعدّى في الشر بعلى، فهذا فرق ما بين الصلاة والدعاء، وأهل اللغة لم يفرقوا ولا بد من تقييد عباراتهم، وظاهر كلام الجماعة أن الصلاة من قبيل المشترك حيث قالوا: الصلاة من الله تعالى رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين دعاء، لكن ابن هشام في مغني اللبيب تعقب هذا بأوجه ثلاثة:

أولها: اقتضاء كلام الجماعة الاشتراك، والمجاز أولى بالتقديم عليه.



ثانيها: ليس عندنا في اللغة فعل يختلف معناه باختلاف إسناده إلى الفاعل.

ثالثها: إن من شرط المفسّر صحة وقوعه موقع المفسَّر، وهنا لا يصح إذْ لو جعل دعا موضع صلى في قولك: صلى فلان على زيد لبطل المعنى وانعكس المقصود لأنه يقال دعا له في الخير ودعا عليه في الشر، قال: واستصوب، يعني ابن هشام، أن الصلاة لغة بمعنى واحد هو العطف، ثم هو بالنسبة إلى الله تعالى رحمة، وإلى الملائكة استغفار وإلى الآدميين دعاء، اهـ. محل الغرض منه.

والحاصل أن الصلاة هنا الرحمة المقرونة بالتعظيم، قال في القاموس: والصلاة والدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله عزّ وجلّ على رسوله ﷺ.

ـ من هو خير الورى ودليل ذلك؟

وخير الورى هو نبينا محمد ﷺ، فقد أخرج الدارمي ج١ ص٢٥/ ٢٧ ما نصه: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أنا يزيد بن أبي حكيم حدّثني حكيم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: إن الله فضل محمداً على الأنبياء وعلى أهل السماء، فقالوا يا ابن عباس بم فضله على أهل السماء؟ قال: قال لأهل السماء: ﴿۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، وقال لمحمّد ﷺ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢]، قالوا: فما فضله على الأنبياء؟ قال: قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال الله عزّ وجلّ لمحمّد ﷺ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فأرسله إلى الجن والإنس، هذا، وقد أسهبت في الموضوع في وسائل القبول ونيل المأمول بشرح نظم أم الخيرات لخصائص الرسول ﷺ في موضعين: في الكلام على عموم رسالته ﷺ وفي الكلام على قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] على قولها عليها رحمة الله: وبحياة الهادي أقسم الحكم الخ. والحمد لله هو حسبنا ونعم الوكيل.

تعريف السادات والآل والصحب والفضلاء

والسادات: جمع سيد يقال ساد قومه سيادة وسؤدداً فهو سيدهم، وهم رضوان الله عليهم سادات الأمة، وهم أماجدها وأشرافها، قال ابن الأثير فيما نسبه له ابن حمدون: والسيد هو الذي يفزع إليه في النوائب.

والآل: أصله الأهل بدليل أنهم في تصغير آل يقولون أُهَيْل، قال ابن حمدون: آله اسم جمع غلب إضافته إلى عاقل ذي خطر، فلا يقال آل الفرس ولا آل الحجام والإسكاف، قال وقوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦] تهكم. وآل رسول الله ﷺ هم المؤمنون من بني هاشم وقيل ومن بني المطلب.

والصحب: جمع صاحب كركب وراكب على مذهب الأخفش والفراء، ومذهب سيبويه والجمهور أنه اسم جمع له وهو الحق لتصغيره على لفظه، ولو كان جمعاً لوجب أن يرد في التصغير إلى مفرده فيقال صاحبى بالألف ولا يصغر على لفظه، ولا يقال المقرر أن اسم الجمع هو ما لا واحداً له من لفظه وإنما له من معناه، وهذا له واحد من لفظه، لأنّا نقول ذلك نظراً للغالب أو خلاف التحقيق وإنما الفرق بينهما لفظي لكونه مغايراً للموازين المعلومة للجموع، ومعنوي لأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف، واسم الجمع كل، أفاده الأشموني في شرح الألفية اهـ. من ابن حمدون وأما أصحابه ﷺ فهم كل من اجتمع به مؤمناً به ومات على ذلك ولو تخللت ردة بين ذلك كالأشعث بن قيس رضي الله عنه.

والفضلاء: جمع فاضل كشعراء وشاعر ولكنه جمع على غير قياس لأن فاعلاً لا ينقاس جمعه على فُعَلاء بل قياسه الفُعَّل بضم الفاء وتضعيف العين، والفُعَّال بضم الفاء وتضعيف العين ممدودة بألف نحو العُذّل والعُذّال جمع عاذل والفضل الزيادة، فمن زاد على أحد بشيء فقد فضله. وغير خاف على أحد ما فضلهم الله به على غيرهم رضي الله عنهم وأرضاهم.

الكلام على البيت الثالث

وبَعْدُ فالفعلُ من يُحْكِم تَصَرُّفَهُ ... يَحُزْ مِن اللغة الأبْوابَ والسُّبُلَا

بعدُ، ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً، والتقدير، وبعدما تقدم، وهي تستعملها العرب للانتقال إلى ما لا يلائم ما قبله، ويسمونها



اقتضاباً، ومثلها أمّا بعد، قيل وهي فصل الخطاب، وقد بينت ذلك في نظمي على البلاغة فقلت في جوهرة المعاني والبديع والبيان:

والانتقال ربما بدون ما ملائم، وذا اقتضابا عُلِما
وبَعْدُ أمَّا بعْدُ من ذا الباب قيل وذاك الفصل للخطاب

والفعل، المراد به هنا الفعل الصناعي من ماضٍ ومضارع وأمر، وما من الأسماء يشتمل على حروف الفعل ومعناه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول، واسمي الزمان والمكان واسم الآلة.

وإحكام الشيء إتقانه، وهو منعه من الخروج عما يستحقه. وتصرف الشيء تقلبه من حال إلى حال كتقلب ضَرَبَ المبني للفاعل إلى ضُرِبَ المبني للمفعول وإلى يُضْرَبُ، ويَضْرِبُ، واضْرِبْ، وضارب، وضَرَّاب، ومضروب، ومضراب، ومَضْرَب بفتح الراء وبكسرها، ونحو ذلك. ومن هنا عرف أن التصريف في الاصطلاح هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا به.

وحاز الشيء يحوزه بمعنى حواه وأحاط به، وباب الشيء هو ما يدخل إليه منه. والسُّبُلا جمع سبيل يذكر ويؤنث، وسبيل الشيء طريقه الموصل إليه، يقول ابن مالك: إن من أتقن تصريف الأفعال بمعرفة المقيس من أبنيتها وضبط الأوزان السماعية، حاز أبواب اللغة وطرقها المؤدية إليها، إلا أن ذلك عزيز المنال، لا يكون إلا بتتبع مواد الأفعال بعد معرفة الأبنية ليرد كل مادة إلى بنائها.

الكلام على البيت الرابع

فهَاكَ نَظْماً مُحِيطاً بالمهم وَقَدْ يَحْوي التفاصيل من يَسْتَحْضِرِ الْجُمَلَا

هناك اسم فعل مجرد بمعنى خذ، وذلك على مذهب أكثر أهل البصرة، قالوا لقبوله علامات الاسم ولأن مدلولها لفظ الفعل من حيث دلالته على معناه لا بمجرد الحروف والأصوات، وقال أهل الكوفة إنها أفعال معنًى واستعمالاً لدلالتها على الحدث والزمان.

وأما الكاف فهو حرف خطاب لا ضمير، غير أنه يتصرف تصرف الكاف الاسمية فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ويثنى ويجمع.

ونظم الشيء تأليفه على وجه مخصوص، والإحاطة بالشيء إدراكه من جميع جهاته، ومن هذا المعنى سمي الحائط، والأمر المهم هو ما يهمك شأنه فتعتني به. والحاصل أن معنى هذا البيت هو: إذا أردت حيازة أبواب اللغة وسبلها فدونك نظماً محيطاً بمعرفة الأبنية المقيسة منها وحصر ما شذ منها، ومن حوى الجمل أدى به ذلك إلى حيازة التفاصيل بحسب اعتنائه ورغبته في ذلك وينبغي الاعتناء بمعرفة الأصول، لأن معرفة الشذوذ لا تعظم فائدتها بدون معرفة الأصول، والله تعالى أعلم ولا رب سواه وهو حسبنا ونعم الوكيل.





باب
أبنية الفعل المجرد وتصاريفه



أبنية الفعل المجرد وتصاريفه

قوله: أبنية، جمع بناء، والبناء، والبنية، والمبنى، والصيغة، والوزن: ألفاظ مترادفة، والمعاني: جمع معنى، مَفْعَلٌ بمعنى مفعول، وهي كثيرة كالتصاريف كما ترشد إليه الصيغة، وأما الأبنية فهي أربعة على المشهور، لأن الفعل لا يقل عن ثلاثة أحرف: حرف ابتداء، وحرف وقف، وحرف فاصل بينهما؛ ولم يبدأ بساكن إذ يلزم منه همزة الوصل، ولم يبدأ بضم ولا بكسر لثقلهما، ونظراً لخفة الفتح ألزموه أوله وآخره، ولم يسكن ثانيه لأنه قد يتصل به ضمير الرفع المتحرك فيسكن آخره فيلزم من ذلك التقاء الساكنين.

ولا يزيد الفعل على أربعة أحرف، فلا يكون سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان، ولا يكون خماسياً لأنه قد يتصل به ضمير الفاعل، وهو كجزئه فيكون به ستة أحرف، وحركوه بالفتحات لخفتها، وأدخلوا بينها ساكناً لئلا تتوالى أربع فتحات، واختاروا الحرف الثاني للتسكين لأنهم لو جعلوا الأخير هو الساكن لأدّى ذلك إلى التقاء الساكنين عندما يتصل به ضمير رفع متحرك. والتصريف هو التقليب، فتصريف الشيء تقليبه من حال إلى حال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

ـ بناء الفعل المجرد على: فَعْلَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ، فَعَلَ:

هذا، وقد ذكر الناظم هذه الأبنية مقدماً الأثقل منها فالثقيل اعتناء بما يثقل فيقل الكلام عليه فقال:

بفَعْلَلَ الْفِعْلُ ذُو التّجْرِيد أَوْ فَعُلَا ... يَأْتِي وَمَكْسُورَ عَيْنٍ أو على فَعَلَا

معناه إجمالاً أن الفعل المجرد يأتي بناؤه على فَعْلَلَ أو على فَعُل بضم العين أو على فَعِلَ بكسر العين أو على فَعَل بفتح العين.

فقوله الفعل، مبتدأ خبره جملة يأتي، وقوله ذو التجريد نعت للمبتدإ،



وقوله بفعلل، حال أي يأتي حال كونه مبنياً على فَعْلَلَ أو فَعُل أو فَعِل أو فَعَل، فهي أحوال متعاطفة. قال ابن زين:

[تَـضْـعِـيـفُ ثَـانٍ أَوْ أَنَّ الْـيَـاءَ آخِـرُه   أَوْ عَـيْـنُـهُ، كَـالْـوُقُـوعِ قَـلَّـمَـا نُـقِـلَا]

ومعناه أن فعُل بضم العين يقل نقل تضعيف عينه عن العرب ويقل أيضاً نقل عينه ولامه عن العرب ياء، فالمسموع من تضعيف عينه لَبُبَ لبابة بفتح اللام، قال في القاموس: لا نظير له، فهو لبيب وملبوب وذو لب.

ومثلوا للمنقول عن العرب يائي اللام بنَهُوَ بالإعلال لأصالة اللام فيه، يقال نهو الرجل فهو نهي جمعه أنهياء، أو نَِه بفتح النون أو بكسرها للاتباع جمعه نهون، إذا كان كامل النهية.

ومثلوا للمنقول عن العرب مما هو يائي العين بنهيُؤَ بالتصحيح تنبيهاً على الأصل، يقال لمن حسنت هيئته، وقال القاموس: ويثلث.

والحاصل أنه لم يسمع من باب فعُل بضم العين مما هو يائي اللام أو العين إلا هيُئت ونَهُوَ.

وقوله: كالوقوع، يعني به تعدي الفعل بنفسه إلى مفعوله، يقول: إن فَعُل بالضم لما كان موضوعاً لأفعال الطبائع اللازمة لمحلها ألزموه الضم الذي لا يحصل إلا بملازمة شيء لآخر، واستثنوا عن لزومه حالة إتيانه بتضمين أو تحويل إلى التعدي فإنه في هذه الحالة يتعدى بنفسه وذلك قليل السماع عن العرب، فقد سمع من التضمين قولهم: رحُبتكم الدار، أي وسعتكم، رواه الخليل ونقله الجوهري؛ وسمع من التحويل: طَلُعَ بشر اليمن أي بلغه، نقله في مغني اللبيب. قال ابن حمدون: إن لابن الحاجب والسعد اعتراضاً على ذلك فانظره فيه إن شئت.

ـ نظائر جاءت للسجايا على غير فعُل:

وقد جمع الشيخ الحسن بن زين رحمه الله في الطرّة هنا نظائر جاءت للسجايا على غير فعُل بضم العين. قال: وجاء كفرح، ومنه دمَمْتَ دمامة فأنت دميمٌ أي حقير، قال في القاموس: ويثلث مفتوحه كصدًّ، ومنه شَرِرْتَ شرارة فأنت شرير أو شرّير بتضعيف الراء، قال في القاموس: ويثلث، ومنه: فكِكت فكة، وجمعت، وضَبِبَت الأرض كثر

ضبابُها، وعزِزَت الناقة، ضاق إحليلها فهي عزوز، كأعَزَّتْ فهي معز.

قال: ولا يقل النقل عن العرب فيما فاؤه ياء كيمن يمناً فهو أيمن، وكمُنى فهو ميمون، ولا الواو مطلقاً سواء كان فاء الكلمة كوَضأ، أو كان عينها كطال، أو كان لام الكلمة كسرو، قال القاموس: ويثلث سرو.

[وَهْوَ لِمَعْنًى عَلَيْهِ مَنْ يَقُومُ بِهِ مَجْبولٌ أَوْ كالَّذِي عَلَيْهِ قد جُبِلَا]

ومراده، والله تعالى أعلم، أن فعُلَ بضم العين يأتي بناؤه لمن يقوم به وصف جبلي من غير اختيار منه نحو: جَبُنَ، وشجُعَ، وقَصُر، وحَسُنَ، وقَبُحَ، فهي سجايا تخلق في المرء من غير اختيار منه؛ وقوله: أو كالذي عليه قد جبلا، يريد به أن من اتصف بصفة عن اختيار منه وصار اتصافه بها كالجبلية أي صارت له هذه الأوصاف كالطبع، جاز أن يأتي وصفه بها على وزن فَعُل بضم العين نحو: شَعُرَ، وفَقُهَ، وفَصُحَ لمن كان شاعراً مطبوعاً أو فقيهاً أو فصيحاً كذلك.

[وَجَاءَ ثَالِثُهَا مُطَاوِعاً ويَجِي مُغْنٍ لُزوماً ونَقْلاً عن بِنَا فَعُلَا]

يقول الشيخ الحسن بن زين: إن ثالث هذه الأوزان، وهو فَعِل بكسر العين حسب الترتيب الوارد في قول ابن مالك: بفعلل الفعل الخ البيت، يجيء كثيراً كما في الحضرمي والتسهيل مشعراً بتأثير ملاقيه في الاشتقاق، قال في الطرّة: هو هنا فعَل بالفتح، والظاهر أن ذلك غلط لأن ترتيب هذه الأوزان مذكور في قول ابن مالك: بفعْلَلَ الفِعل. البيت، وقد أشار ابن زين إلى هذا الترتيب بقوله: تضعيف ثان. البيت. وإذا كان ذلك كذلك فإن فعَل بفتح العين هو رابع الأوزان، ويكون قول الطرّة الخطية: وهو هنا فعَل بالفتح خطأ من الناسخ، وبالله تعالى التوفيق. ولقد مثل للمطاوع المتأثر بملاقيه في الاشتقاق بقوله: جَدْعتُه فَجدِعَ، وشتر الله عينه فَشَتِرتْ، قال: ويأتي دون التأثر بالملاقي أي بدون الملاقي أصلاً كقوله تعالى: ﴿إِذِ انۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢].

وقوله: ويجي مغن لزوماً... الخ: يريد به أن ثالث الأوزان، وهو فَعِل بكسر العين قد يشترك مع فعُل بضم العين في بناء واحد يأتي بالوجهين أي بضم العين وكسرها، وقد يغني بناء فعِل بكسر العين عن فعُل بضمها في يائي اللام نحو حَيي، وعَيي مما هو يائي العين واللام معاً لشدة

الثقل كما ناب عنه فعَل بفتح العين في المضعَّف نحو جلَّ، وقلَّ، وعَزَّ، وذَلَّ، وعَفَّ، ورَقَّ، ودَقَّ؛ وفي اليائي عيناً فقط نحو: طاب ووصفها على فعيل أو فَيْعَل أخيه كطيِّب.

قوله ونقلاً عن بنا فعُلا: يريد به، والله تعالى أعلم، أن فَعِل بكسر العين قد يرد نقلاً عن فَعُل بالضم، نحو: قَوِيٌّ قُوَّةً، ونقي نقاوة، وسَمِنَ سُمْناً للوصف ولأنها بمعنى متن، ونظِفَ، وشَحِمَ.

[وَالطَّبْعُ واللَّوْنُ والأَعْراضُ جَاءَ لَهَا وَلِلْجَسَامَةِ فالتَّقْصِيرُ فِيهِ عَلَا]

يريد الشيخ الحسن بهذا البيت، والله أعلم، أن بناء فَعِل بكسر العين قد يجيء نائباً عن فَعُلَ بضم العين في الطبع نحو شنِبَ، وفَلِجَ، وحَوِلَ، ويجيء نائباً في اللون نحو شَهِبَ وَدَكِنَ، ويأتي نائباً عنه في الأعراض كفرِحَ، وأشِرَ، ومرِضَ، وقد يجيء فَعِل بكسر العين أيضاً نائباً عن فعُل بالضم في الجسامة يعني كبر الأعضاء نحو: جَبِه، وذَقِنَ، وأذِن، وشَدِقَ لمن كبرت منه هذه الأعضاء؛ وقوله: فالتقصير فيه علا، يريد به أن اللزوم في هذا البناء علا جانبه على التعدي. ثم قال رحمه الله:

[وَصَوْغُ أَوَّلِهَا مِمَّا يُنَاسِبُهُ مِن اسْمِ عَيْنٍ كَالأَخِيرِ جَلا]

ويعني به، والله تعالى أعلم، أن أول هذه الأوزان وهو الرباعي، قد يُصاغُ من أسماء الأعيان لمحاكاتها، فهو لذاك قسم من الرباعي مشتق من أسماء الأعيان للمقاصد التي ذكرها وليس له مادة أصلية، ولذلك فإن معرفة هذا القسم متوقفة على معرفة تلك الأسماء، ومثلوا له بقولها: عقربت الصدغ أي لوته كالعقرب، وكفلفلت الطعام، جعلت فيه الفلفل وعنبرت الطيب، وزعفرت الثوب.

وقوله رحمه الله: كالأخير جلا: أي وقد يصاغ أخير الأوزان وهو فعَل بفتح العين من أسماء الأعيان لمحاكاتها، فيصاغ من اسم عين ثلاثي الأصول مجرداً أم لا لإفادة معنى نحو: بأرت بئراً، وعصدت عصيداً، ونحو رءاهُ، وكلاهُ إذا أصاب رئته أو كليته، وكرمحه إذا أصابه برمح، وكنملته نملة، وكلبه كلب، وبعضه البعوض.

[فَاعْمَل بِهِ وَأَصِبْ مَعَ الأَخِيرِ وَخُذْ أَنِلْ بِهِ مُفْرَداً تَمَرْتُهُ نُزُلَا]



يقول الشيخ الحسن عليه رحمة الله: اعمل به أي جيء به دالاً على عمل ما صيغ من لفظه نحو قمطر عمل قمطراً، وقرمص عمل قرموصاً؛ وقوله: وأصب أي جيء به دالاً على إصابة ما صيغ من لفظه نحو غلصمه أصاب غلصمته، وعرقبه أصاب عرقوبه؛ والإصابة به كإصابته نحو عرجنه أصابه بعرجون، ورمحه أصابه برمح.

قوله: أنل به مفرداً: أي أنل بذا الأخير حال كونه مفرداً عن الأول في الأخذ والإنالة. **فالأول**: نحو ثلَّث المال إلى عشَّره، وهي كنصر إلا حلقيها فعلى القياس، وكخصاه وقلب النخلة، **والثاني**: كقوله ثمرتهُ ولبنته ولحمته، قال الشاعر:

يغدو فيلحم ضرغامين عيشهما ... لحم من القوم معفور خراديل

وقال الآخر:

إذا نحن لم نقر المضاف ذبيحة ... تمرناه تمراً أو لبناه راغيا

وقوله قبلُ: مع الأخير أي مع مشاركة الأخير فيهما يعني في العمل والإصابة، نحو بأر بئراً، وعصر عصيراً ونحوهما مما تقدمت أمثلته في الكلام على قول الناظم كالأخير جلا. ثم إن الشيخ الحسن رحمه الله استطرد بعض معاني فعَل بفتح العين المصوغ من اسم معنى فقال:

[واجْمَعْ وفَرِّقْ وَاعْطِ وامْنَعَنَّ وَفُهْ ... وَاغْلِبْ ودَفْعٌ وَإِيذَاءٌ بِهِ حَصَلَا]

[بِهِ تحوَّلْ وحَوِّلْ واسْتَقِرَّ وَسِرْ ... واسْتُرْ وَجَرِّدْ وَأَصْلِحْ وارْمِ مَن نَبَلَا]

يريد، والله تعالى أعلم، أن هذه المعاني المسرودة في البيتين قبل يجوز صوغ من كل واحد منها فعَل بفتح العين وهي كالتالي:

اجْمَعْ: يعني أن كل لفظ يدل على الجمع يأتي صوغ فَعَل بفتح العين منه نحو: جَمَعَ، ونَظَمَ، وَعَبَى.

وفرِّق: وأنه يأتي من كل لفظ يدل على التفريق صَوْغ فعَل بفتح العين منه نحو: فرَق، وقسَم، وفضَل.

واعْطِ: وأنه يأتي صوغه من كل لفظ يدل على الإعطاء نحو: منَحَ، ونحَلَ، ووَهَبَ.

وامْنَعَنَّ: وأنه يأتي بناؤه من كل صيغة تدل على المنع نحو: مَنَعَ، وحَظَر، وحَظَلَ.

وَفُهْ: وأنه يأتي بناؤه من كل صيغة تدل على الكلام نحو: صَرَخَ، ونَطَقَ، وبَكَى.

واغْلِبْ: ويأتي صوغ هذا البناء من كل صيغة تدل على الغلبة نحو: غَلَبَ، وقَهَرَ، وقَسَرَ.

ودَفْعٌ: ويأتي بناؤه من كل صيغة تدل على الدفع نحو: دَرَأ، ودَفَعَ، وكفّ.

وإيذاء به حصلا: ويأتي بناؤه من كل صيغة تدل على مؤذ نحو: لَسَعَ، ولَدَغَ، ولَذَعَ.

به تحَوَّلْ: ويصاغ هذا البناء من كل صيغة تدل على التحول نحو: رَحَل، وذَهَبَ، ومَضى، وظَعَنَ.

وَحوِّلْ: ويصاغ هذا الوزن من كل لفظ دل على التحويل نحو: قَلَبَ، وصَرَفَ، ونَسَخَ.

واسْتَقِرَّ: ويصاغ هذا الوزن من كل لفظ يدل على الاستقرار نحو: سَكَنَ، وقَطَنَ، وثَوَى.

وَسِرْ: ويصاغ هذا البناء من كل صيغة تدل على السير نحو: رَسَمَ، وجَمَزَ، وذَمَلَ.

واسْتُرْ: ويصاغ أيضاً من كل صيغة تدل على الستر نحو: سَتَرَ، وحَجَبَ، وخَبأَ.

وجَرِّدْ: ويصاغ هذا البناء من كل صيغة تدل على التجريد نحو: سَلَخَ، وكَشَطَ، وقَشَرَ.

وأصْلِحْ: ويصاغ هذا البناء من كل لفظ يدل على الإصلاح نحو: نسَجَ وخَاطَ، ورَفَأَ.

وارم من نبلا: ويصاغ هذا البناء من كل لفظ يدل على الرمي نحو: حَذَفَ، وقذَفَ، ورَجَمَ، ورمى.

[وبالْمُقدَّمِ حَاكِ واجْعَلَنْ وبه أظْهِرْ أو اسْتُرْ كقَرْمَدتُ الْبِنَاءَ طِلَا]

ولقد استطرد الشيخ الحسن رحمه الله بهذا البيت بعض المعاني التي يصاغ منها فعلل الرباعي فقال: وبالمقدم حاك: أي جيء ببناء فعلل دالاً على محاكاة ما صيغ منه لما نسب إليه، سواء كان فاعلاً نحو علقم طبعه، أو كان مفعولاً كعقربت الصدغ لويته كالعقرب، وعثكلت الشعر، أرسلته كالعثكول.

وقوله: واجعلن: أي جئ ببناء فعلل دالاً به على جعله في شيء نحو نرجس دواءه وزعفره، وفلفل طعامه وكزبره.

وقوله: وأظهر: أي جئ به دالاً على الظهور نحو قولك برعمت الشجرة وعسلجتها أي أظهرت البرعمة والعسلوج.

واستر كقرمدت البناء طلا: أي جئ ببناء فعلل دالاً على الستر كقولك قرمدت البناء أي سترته بالفرقد بالفتح، وبرقعتها، وسردقت البيت، قال الشاعر:

هو المنزل النعمان بيتاً سماؤه نحور الفيول بعد بيت مسردق

[ولاختِصَارِ كَلَامٍ صيغَ مُنْفَرداً من المُركَّب بَسْمِلْ إنْ وَبَا نَزَلَا]

[فَبَان ممَّا ذَكَرْنَا أنَّ بينَهُمَا وَجْهَيْ عُمُومٍ وتَخْصِيصٍ لمن عَقلا]

فقوله: ولاختصار كلام الخ. يريد به، والله تعالى أعلم، أن وزن فَعْلَلَ يصاغ من الكلام المركب حكاية حال كون تلك الصيغة يراد بها الاختصار نحو قولهم بَسْمَل فلان إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم، وحَسْبَلَ، إذا قال حسبنا الله ونعم الوكيل، وحَوْقَلَ، إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، وسَبْحَلَ إذا قال سبحان الله، قال الشاعر:

بسملت هند غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الغزال المبسمل

ثم ذكر الشيخ الحسن في بيته الأخير أنه يتبين من هذه النظائر التي جمعها فيما قبل أن بين الوزنين المذكورين عموماً وخصوصاً من وجه، والله تعالى أعلم.

ـ الضم من فَعُل ألزم:

قال ابن مالك في لاميته:

فالضَّمَّ مِنْ فَعُلَ ألْزَمْ في المضارع وافْـ ـتَحْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ في المَبْنِيّ من فَعِلَا

يريد به، والله تعالى أعلم، أن فَعُلَ بضم العين يلزم ضم الفعل المضارع

المبني منها وذلك بدون شذوذ. قال: وموهمه تداخل ولعل ما ذكره القاموس في لبَّ منه. اهـ.

وأن المضارع المبني من فَعِلَ بالكسر مفتوح العين مطلقاً ثم بين أن ذلك سواء كان الفعل مضاعفاً أو غير مضاعف، ومثلوا لغير المضاعف نحو: فرِح، وعلِم، ورضِي، وفنِي، ولزِم، وخاف، وهاب. وقال الشيخ الحسن بن زين:

[مُضاعَفاً مُضغَماً أمْ لا كحَسَّ به وعَضَّ، مَصَّ، وحَمَّ، قلَّهُ مَلَلا]
[وخَبَّ، صَبَّ، وطَبَّ، لَجَّ، بَحَّ، وَوَدْ دَ، بَرَّ، لَذَّ، وشَلَتْ يَدُهُ شَلَلا]
[وحَرَّ، ومَرَّ، مَسَّ، هَشَّ لَهُ وَبَشَّ، سَفَّ، وشَمَّ، صَنَّ مَغْ زَلَلا]

يقول إن هذا البناء لازم لفعِل بكسر العين سواء كان مضاعفاً مضغماً أو غير مضغم، ومثلوا لغير المضغم بنحو حيي، وعيي، لحِحت عينه، وقطِط الشعر، وألِلَ السقاء تغيرت ريحه. قال: وأخر المضغم اعتناء به لخفائه ومثل له بحسَّ به بالحاء علم، ومنه الحواس الخمس وفيه أحَسَّ ومنه: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، قال: وقد يخفف، قال الشاعر:

سوى أن العتاق من المطايا أحَسْنَ به فهن إليه شوس

وورد أخسَّ بالخاء المعجمة خسة فهو خسيس لؤم، قال: وجاء كضرب؛ ومنه عضَّه وعليه بإهمال الأول وإعجام الثاني عضًا وعضيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وقوله ﷺ: «وعضُّوا عليها بالنواجذ» الحديث، قال: وبالعكس يعني بإعجام الأول وإهمال الثاني غصَّ يغصُّ غَصَصاً فهو غاصٌّ وغَصَّانٌ: شرق، قال الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شرقت كنت بالماء اعتصار

ومنه مصَّ بالإهمال شرب شرباً رفيقاً، وجاء كنصر كقوله: امْصُص بظر اللات ـ ومنه مضَّ بإعجام الضاد تقول مضضت مضضاً ومضيضاً تألمت، وتعدى بالفتح تقول مضضته آلمته، ويأتي بالهمزة تقول أمضضته كما في المصباح، والوصف منه مض وممضّ، قال الشاعر:

تشكت ممض القيد بالرسف ناقتي وحنت إلى الأجزاء من نعف عاقل

ومنه حَمَّ الماء بالحاء، سخن، وحمت الجمرة اسودت، تقول حمَّ الماء

فهو حميم وحمت الجمرة فهي حممة، ومنه جمت الشاة بالجيم المعجمة، لم ينبت لها قرن فهي جماء، وهو أجم وليس منه جمَّ الماء وسيأتي ـ ومنه ملَّه مللاً وملًّا وملَّة وملالاً وملالة فهو ملول، قال الشاعر:

صليت مني هذيل بخرق لا يمل الشر حتى يملوا

قال: وليس منه ملَّ الخبزة فهو مفتوح. ومنه خب خِبًّا بالكسر فهو خَبٌّ بفتح الخاء، خادع، قال الشاعر:

لا يفي الخب شيمة الخب ما دام فلا تحسبنه ذا ارعواء

ومنه صبَّ صبابة فهو صَبٌّ، قال الشاعر:

ففاضت دموع العين مني صبابة على النحر حتى بل دمعي محملي

ومنه طبَّ طُِباً مثلثة فهو طب وطبيب؛ ومنه لجَّ في الشيء لجاجاً ولجاجة إذا تمادى فيه، قال الشاعر:

إني امرؤ سمح الخليقة ماجد لا أتبع النفس اللجوج هواها

ومنه بحَّ صوته خشن فهو أبحُّ وهي بحاء، ومنه ودَّه، أحبه وداً مثلثة الواو ومودة. ومنه ودَّ وداداً بكسر الواو، ووداد أي تمنى، قال الشاعر:

أودُّ ودادة لو أن حظي من الخلان أن لا يصرموني

ومنه بَرَّ والديه أطاع، وبرَّ في يمينه وبرها صدق فهو برٌّ بالفتح، وبر الرجل أتقى براً فهو بار في الكل ـ ومنه قولهم: صدقت وبررت.

ومنه لذَّ الشيء لذاذاً ولذاذة فهو لَذٌّ ولذيذٌ، ولذذته وجدته كذلك. ومنه شلَّتْ يده شللاً وشلاً، وشلت وأشلت مجهولين فهو أشل وهي شلاء إذا فسدت. ومنه قرَّتْ عينه قُرَّةً بالضم وقراراً أي بردت سروراً فهي قارة، وقرَّ بالمكان قراراً سكن، وجاء كضرب؛ لا قرَّ النهار فسيأتي. ومنه حَرَّ العبد فهو حر عتق، قال الراجز:

إن جلبت ضيفاً فأنت حر

ومنه مَرَّ طعمه يَمَرُّ مرارة فهو مُرٌّ، قال: ويتعدى بالفتح والهمز. قال الشاعر:



لقد كنت من سلمى سنين ثمانيا على خير أمر ما يمر وما يحلو

ومنه مسَّ مَسًّا ومسيساً ومسيسى كخليفى قال تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، ومنه هَشَّ له، وجاء كنصر، هشاشة ارتاح، وجاء كضرب، قال الشاعر:

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهَشُّ ويطرب

وقال الآخر:

خرق الجناح كأن لحية رأسه جلمان بالإخبار هشٌّ مولع

لا هشَّ الورق فبالفتح قال تعالى: ﴿وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ [طه: ١٨]. ومنه بَشَّ بشاشة في وجهه أظهر السرور، ويقال إنه هش بش، ومنه الحديث: «إنا لنبش في وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم». ومنه سفَّ الدواء، أكله غير ملتوت، يسفه، قال الشاعر:

ما راعني إلا حمولة أهلها وسط الديار تَسَفُّ حب الخمخم

والوصف منه سفوف، يقال: فتحت عليَّ باباً بالسفوف وصلت منه إلى الأمر المخوف؛ ومنه شمه، وضنَّ به؛ ومنه زَلَّ أي قلَّ لحم مؤخره فهو أزَلٌّ وهي زلَّاء؛ ومنه زَلَّ عن الأمر، زلق، وجاء كضرب، قال الشاعر:

كميت يَزِلُّ اللبد عن حال متنه كما زلت الصفواء بالمتنزل

ومنه بذَّ بذاذة أي ساءت حاله. ومنه فظَّ فظاظة فهو فَظٌّ. قال: وشذ منه خمس وعشرون، اثنتا عشرة منها بوجهين وثلاث عشرة بالكسر فقط، وهذا تفصيل ذلك في بيتين: **الأول**: لابن مالك، **والثاني**: لبحرق فيما فيه وجهان:

وَجْهَانِ فِيهِ مِن احْسِبْ مَعْ وغِرْتَ وحِرْ تَ انْعِمْ بَئِسْتَ يئِسْت أولِهْ يَبِسْ وَهِلَا

[[ومِثْلُ يَحْسِبُ ذِي الوجْهَيْنِ مِن فعِلا يَلِغْ يَبَقْ تَحِمُّ الحُبلَى اشْتَهَتْ أُكُلَا]]

أما الأفعال ذات الوجهين: فتح العين وكسرها فهي: حَسِبَ أي ظن حُسْبَاناً، ففيها يَحْسِبُ بالكسر ويَحْسَبُ بالفتح، قال: والفتح أفصح وبها القراءة في ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] قلت: لا يمكن أن يكون أحد الوجهين أفصح من الآخر إذْ بهما قرئ القرآن العظيم في السبع المتواترة والله الموفق.

ومنها: وَغِرَ وَغْراً ووَغَراً محركة فهو وَغِرٌ، إذا توقد غيظاً، قال الشاعر:

وغِـرُ الـصـدر لا يـهـم بـشـيء غـير سفك الدما وسبي النساء

ومنها: وَحِرَ صدره بحاء مهملة يَحِرُ ويَوْحَرُ وَحْراً بالسكون ووَحَراً بالتحريك إذا امتلأ حقداً، قال الشاعر:

دعيت على غطش وبغْشٍ وصحبتي سـعـارٌ وإرزيـزٌ ووَحْـرٌ وإفْـكَـلُ

ومنها: نَعِمَ ينعِمُ وينعَمُ نَعمةً بفتح النون، إذا حسنت حاله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ﴾ [المزمل: ١١].

ومنها: بئِسَ بتقديم الموحدة يَبْئِسُ ويَبْأَسُ بَأساً وبُؤْساً فهو بائِس، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، يقال يَبْئِسُ ويَبْأسُ بُؤساً بالتنوين وبُؤسَى بألف التأنيث، لمن ساءت حاله، فهي ضد نعم.

ومنها: يئس بتقديم المثناة التحتية بعدها همزة مكسورة، يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، إذا انقطع رجاؤه، فهو يائس، قال: والفتح أفصح وبه القراءة: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]. ووَلِهَ يوْلَهُ ويَلِهُ فهو وَالِهٌ وولهان، إذا ذهب عقله، قال بحرق: لفقد حبيب من أهل أو مال، وقال ابن حمدون: اقتصر على ذهاب العقل وإن كان يطلق على غيره كالحزن والتحير والخوف كما في القاموس، لأنه أشهر معانيه اهـ.

ومنها: يبس بتقديم المثناة على الموحدة، يَيْبَسُ ويَيْبِسُ، يُبْساً بضم الياء فهو يابس ويَبْسٌ بالسكون ويَبَسٌ بالتحريك، ويَبِسٌ ككتف، إذا ذهبت رطوبته.

ومنها: وَهِلَ يَهِلُ ويَوْهَلُ وَهَلاً بالتحريك فهو واهل، إذا فزع، قال الشاعر:

وعـقـلـتـه فـتـاة مـا تـلائـمـه ومن بني عمها ميت بها وَهِلُ

ووَهِلَ عن الشيء وفيه نسيه، وغلط، قال ابن حمدون: التحقيق أن وهل له استعمالات:

أحدها: أن لا يتعدى بنفسه ولا بجار، وهو بمعنى ضعف وفزع.

الثاني: أن يتعدى بعن يقال وهل عنه غلط فيه ونسيه، وهذان هما المذكوران في كلام بحرق وهما عند صاحب القاموس والمصباح.

الثالث: أن يتعدى بإلى فيقال وهل إلى الشيء ذهب همه إليه. وهذا عندهما بفتح عين الماضي عنه، وفي عين مضارعه وجهان: الفتح والكسر، قال في القاموس: وهِل كفرح ضعف وفزع وعنه غلط فيه ونسيه، ثم قال وهل إلى الشيء يَوْهَلُ ويهَلُ وهلا، ذهب همه إليه اهـ. قال ابن حمدون: وعلى هذا لا دخل لهذه الكلمة في هذه الأفعال لأن الذي جاء فيه يفْعَلُ بفتح العين غير الذي جاء فيه يَفْعِلُ بكسرها، وكلامنا فيما يتحد معناه ويختلف لفظه بهذين الوجهين اهـ. منه قال بحرق: ومنها وَلِغ يلِغُ ويَلَغُ فهو والغ، وجاء كوهب.

ومنها: وَبِق يَبِقُ ويوْبَقُ إذا هلك ومنه الموبقات. ومنها تَحِمُ الحبلى وتَوْحَمُ وَحَماً ووحاماً بالفتح والكسر فهي وَحْمى كسكرى، قال الشاعر:

يعلو بها حدب الأكام مُسجَّجٌ قد رابه عصيانها ووحامها

ـ الأفعال الواجب فيها إفراد الكسر:

ثم ذكر ابن مالك وبحرق الأفعال الواجب فيها إفراد الكسر فقالا:

وأفْرِد الكسْرَ فيما مِنْ وَرِثْ وَوَلِي وَرِمْ وَرِعْتَ وَمِقْتَ مَعْ وَفِقْتِ جَلَا
[[وخمسَةٌ كيرِثْ بالْكَسْرِ وَهي وَجِدْ وَقِهْ لـه وَوَكِمْ وَرِكْ وَعِقْ عِجَلَا]]
وثـقـتَ مَـعْ وَرِيَ الـمُـخُّ اخـوهـا

فقد عدَّ ابن مالك مما يجب إفراد الكسر فيه لعين المضارع على الشذوذ ثمانية أفعال هي: ورث يرثُ إرثاً بكسرهما، وَوَلِيَ الأمر يليه ولاية بفتح الواو وكسرها فهو وَالٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ [الأنفال: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]. ووَرِمَ الجرح يَرِمُ وَرَماً بفتح الواو وبالتحريك إذا انتفخ، وورم أنفه إذا غضب. وورع الرجل عن الشبهات يرعُ وَرَعاً بالتحريك فهو وَرِعٌ إذا كفَّ عن الشبهات. وَوَمِقْت وَمَقاً فأنت وامق، قال الشاعر:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لَمَّا استقلت مطاياهن للسفر

ومنها: وَفِقَ الفرس يفِقُ إذا حَسُن، وفي القاموس والصحاح وفقت أمرك تفِقُه بالكسر إذا صادفته موافقاً، ولم يذكرا وفق بمعنى حسن، قال ابن حمدون: فقد ذكره ابن القوطية وابن القطاع ونقله الدماميني مقتصراً عليه، اهـ. ومنها:



وثقت به ثقة وموثقاً فأنت واثق إذا ائتمنته واعتمدت عليه. ومنها: ورِيَ المخ يرى إذا اشتد وكثر وهو من علامات السمن، وقيده بالمخ احترازاً من ورِيَ الزند فإن فيه لغتين: وَرَى بالفتح يرى بالكسر على القياس كرمى يرمي، وفيها وَرِيَ بالكسر يَوْرَى بالفتح وهو أيضاً على القياس كرضى يرضى، لكنهم ربما قالوا وَرِيَ الزند يَرِي بالكسر فيهما، وهي على تداخل اللغتين نأخذ ماضي إحداهما ومضارع الأخرى، ولعدم استغلال هذه اللغة لم يذكرها المؤلف.

قال: وزاد الشيخ بحرق أفعالاً قال إنها مثل هذه الأفعال في إفراد الكسر على الشذوذ وهي: وجدَ به: أحبه، وعليه وجداً، حزن، قال الشاعر:

وجدي بجمل على أني أجمجمه وجد السقيم ببرء بعد إدناف

وقال الآخر:

فما وجدت على إلف أفارقه وجدي عليه وقد فارقت ألافا

ومنها: وقِه له يقهُ أطاع له ـ ووَكِمَ يَكِمُ اغتمَّ ـ ووَرِكَ يَرِكُ اضجع على وركه.

ـ مواضع وجوب كسر عين مضارع فَعَلَ:

قال ابن مالك:

وَأَدِمْ .... كَسْراً لِعَيْنِ مُضَارِعِ يَلِي فَعَلا

ذا الوَاوِ فَاءً، أو الْيَا عَيناً أوْ كَأَتَى كَذَا المضَعَّفُ لَازِماً كَحَنَّ ظَلَا

معناه، إن شاء الله، أدم كسر عين المضارع من فَعَل بفتح العين فقوله يلي فَعَل أي في تصريفه لأنك في تصريف فعَل بفتح العين تقول فَعَل يَفْعِلُ، فالمضارع إذاً يلي الماضي في التصريف، فقوله يلي فعل نعت لمضارع، وقوله: ذا الواو فاء نعت لفعل المنصوب على أنه مفعول به ليلي، وجاء في بعض النسخ ذو الواو فاء بالرفع فيكون خبراً لمبتدإ محذوف تقديره هو، والجملة لا محل لها في الإعراب لأنها مستأنفة استئنافاً بيانياً واقعة جواب سؤال مقدر فكأنه قال أي فعل هو؟ فقال ذو الواو فاء الخ. انظر ابن حمدون على بحرق. وقوله فاء وعيناً تمييزان، والمضاعف مبتدأ مؤخر خبره كذا المركب من كاف الجر واسم الإشارة. ومثلوا للنوع الأول من فعَل مفتوح العين الذي فاؤه واو بـ وَثَبَ يَثِبُ،

وَجَبَ يَجِبُ، وَعَدَ يَعِدُ، قال بحرق: إن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون لامه حرف حلق كوقَعَ يَقَعُ، ووضَعَه يَضَعُهُ.

ومثلوا لما عينه ياء بقولهم: جَاءَ يَجِيءُ، وَشَابَ يَشِيبُ، وبَاعَ يَبِيعُ، وبات يبيتُ وليس فيه شذوذ.

ومثلوا لما لامه ياء بقولهم: أتى يأتي، وأوى يأوي، ورمى يَرْمي، وشذَّ منه أبى يأبى، ويشترط في لزوم كسر عينه أن لا تكون حرف حلق كسعى يَسْعَى، ونهاهُ يَنْهاه، ونأى عنه ينأى أي بعد، وشذَّ بَغَى يَبْغِي ونَعَى ينعي. ومثل للنوع الرابع وهو المضاعف اللازم مثل حنَّ إليه يَحِنُّ حنيناً، ودبَّ على الأرض يَدِبُّ دبيباً، وفرَّ منه يفرُّ فراراً، قال في الطرة: ذا فاء غير حلقي اللام كوقف ووعد، وإلا فسيأتي، أو الياء عيناً ولو حلقي اللام كيحيى ويبيع، وأما طاح يطوح ويطيح فواويه يائية، أو كأتى قال: أتاه يأتيه، وهداه يهديه، وشذ يأباه في يائيه، وأما كناه يكنوه ويكنيه فواويه يائية، قال الشاعر:

وإني لأكنوا عن قذور بغيرها   وأعرب عنها مرة فأصارح

وقوله كذا المضعف الخ: أي كحنَّ يحن، وأنَّ يئن، وفيه شذوذ، سيأتي.

ـ حكم عين المضارع المضاعف المعدى من فَعَل:

وضُمَّ عَيْنُ مُعَدَّاهُ ويَنْدُرُ ذا   كَسْرٍ كَمَا لازِمٌ ذا ضَمٍّ احْتُمِلا

أي ويضم عين المضاعف المعدى من فعَل مفتوح العين نحو جبَّ الحبل يجُبُّه بالجيم إذا قطعه، وصَبَّ الماء يصُبُّه، ومَدَّ الشيء يَمُدُّه، وهذا هو القياس في المضاعف من فَعَل مفتوح العين المضاعف من كون اللازم عنه مكسوراً ومعدَّاهُ مضموماً، وقد شذ من كل منهما أفعال نبه على شذوذها بقوله: ويندر ذا كسر كما لازم ذا ضمّ احتملا، أي ويندر مجيء المعدى مكسوراً كما ندر مجيء اللازم مضموماً منقول عن العرب محتملاً، قال بحرق: ففاعل يندر ضمير المعدى وذا كسر حال منه، ولازم فاعل فعل مقدر وذا ضم حال منه، وما المجرورة مصدرية أي ندور كندور اللازم، واحتمل نعت لضم.

ـ ضم عين المضارع المضاعف للمح التعدي:

ولقد زاد الشيخ الحسن بن زين هنا فقال:

[وَفِي الصِّحَاحِ انْبِنَاءُ الضَّمِّ فِيه عَلَى   لمِحْ التَّعَدِّي لِذَاكَ اللَّمْحِ قَدْ نُقِلَا]



[فَرْداً يَذُبُّ وَنَصَّ غَضَّ حَفَّ بِهِ وخطَّ عَقَّ صَفَّ صَنَّ لا حَلَلا]

ومضمون هذين البيتين أنه نقل عن الصحاح كلاماً مفاده أن مجيء الضم لعين المضارع المضاعف يأتي للمح التعدي، ونقل ذلك التعدي لاتضاح ذلك اللمح حال كونه فرداً من غير جواز وجه آخر في تسعة أفعال هي: ذبَّ عنه يذُبُّ، ونَصَّ ينُصُّ، وغَضَّ من بصره يغُضُّ، وحَفَّ به أي أحدق به يَحُفُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]، وحطَّ بالمكان نزل به يحُطُّ وبالخاء كتب أي خَطَّ يخُطُّ، وعقَّ عن ولده يَعُقُّ، وصفَّ القوم يصُفُّون، قاموا صفوفاً ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]. ومَنَّ يَمُنُّ. ونقل الشيخ الحسن في الطرة ما نصه عند قوله لا حللا: لا حللا بالمكان نزل كما للحضرمي لأنه ذكر كسره عند قول المصنف: حل من نزلا، ولان في القاموس: حل المكان وبه يحِل ويحُل، وفي الصبان أن حلَّ ثلاثة: حَلَّ العقدة كرَدَّ، وضد حرم كحنَّ، وبمعنى نزل فبالضم والكسر، واستعمال هذه معداة شهير قال الشاعر:

بذبِّي الذم عن حسبي بمالي

البيت. وقال الآخر:

وجيد كجيد الريم ليس بعاطل إذا هي نصَّته ....

وقال الآخر:

فغضَّ الطرف إنك من نمير

البيت. وقال تعالى: ﴿وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ﴾ [الكهف: ٣٢]. وقال الشاعر:

تخطُّه من بواد المصر كاتبة قد طال ما كتبت بالـلام والألف

وقال الشاعر:

كجلمود صخر حطَّه السيل من عل

قال: ويقال عقَّ ثوبه شقه ـ وقال الشاعر:

فظل صحابي يشتوون بنعمة

الخ. وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢]. اهـ. منه.



ذكر الشاذ من المضاعف

المتعدي المكسور والمضاعف إلى الضم

ثم ذكر ابن مالك وبحرق: الشاذ بنوعيه مرتباً فقالا:

فذو التعدي بكسر جَبَّهُ وعِ ذا وَجْهَين هَرَّ وَشَدَّ عَلَّهُ عَلِلَا

[[وَمِثْلُ هَرَّ يَنُثُّ شَجَّهُ وكذا كَ أَضَّهُ رَمَّهُ أي أصْلَحَ العَمَلَا]]

ذكرا أن المتعدي من المضاعف نوعان: ما هو مكسور فقط وهو حَبَّهُ يَحِبُّهُ لا غير، وبه قرئ قوله تعالى: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وأما ذو الوجهين قال الناظم احفظه منه هَرَّه بمعنى كرهه، قال الشاعر:

حلفنا لهم والخيل تردى بنا معاً نزايلكم حتى تهر العواليا

قال: وليس منه هر الكلب فإنه فعل لازم؛ ومنه شدَّه بمعنى أوثقه، وليس منه شدَّ بمعنى اشتد فهو فعل لازم، ولا شد بمعنى عدا فسيأتي. ومنه عله عللاً سقاه بعد نهل، وليس علَّت الأرض فهي عالَّة إذا كثر ماؤها فهو فعل لازم، وقال بحرق: منه نَثَّ السر ينُثه أفشاه، قال الشاعر:

إذا جاوز الاثنين السر فإنه بنثٍّ وإفشاء الوشاة قمين

ومنه شجَّه جرحه في الوجه أو في الرأس ـ ومنه أضَّه ألجأه، والإضاض بالكسر هو الملجأ، ومنه رمَّه يرُمُّه ويَرِمُّه رماً ومرمة إذا أصلح عمله ـ وقال ابن مالك:

وبَتَّ قَطْعاً ونَمَّ واضْمُمَنَّ مَعَ الْـ ـلُزوم في امْرُرْ به وجَلَّ مِثْلُ جَلا

ومنه بتَّ الحبل أو غيره قطعه يبِتُّه ويَبُتُّه بتاً؛ ومنه نَمَّ الحديث ينُمُّه وينِمُّهُ نما ونميمة، حمله وأفشاه على وجه الإفساد يقال نَمَّ نمًّا فهو نموم ونمَّام ومنم، قال الشاعر:

ونمَّ عليك الكاشحون وقبلهم عليك الهوى قد نَمَّ لو ينفع النمُّ

قال بحرق: وأما النادر من المضاعف اللازم فهو أيضاً على ضربين: ضرب جاء فيه الشذوذ فقط، وضرب جاء فيه الشذوذ مع القياس، وإلى الضرب الأول أشار ابن مالك بقوله:

واضْمُمَنَّ مَعَ الْـ ـلُزُومِ في امْرُرْ بِهِ وجَلَّ مِثْلُ جَلَا



هَبَّتْ، وذَرَّتْ، وأجَّ، كَرَّ، هَمَّ به ... وَعَمَّ، زَمَّ، وَسَحَّ، مَلَّ أي ذمَلا
وألَّ لَمعاً وصَرَخاً، شكَّ، أبَّ وَشَذ ... دَ أي عَدَا، شقَّ، خَشَّ غلَّ أي دخلا
وَقَشَّ قَوْمٌ عَلَيْهِ الليلُ جَنَّ وَرَشْـ ... ـشَ المُزْنُ، طَشَّ، وثَلَّ أضلهُ ثَلَلا
أيْ رَاثَ طَلَّ دَمٌ، خَبَّ الحِصَانُ ونَبْـ ... ـتُ كَمَّ نَخْلٌ وعَسَّتْ نَاقَةٌ بِخَلا

قال في الطرة: واضممن مع اللزوم في ستة وأربعين فضَّلها الشيخان، ذكر الناظم منها ثمانية وعشرين:

الأول: مرَّ به يمرُ مروراً.

الثاني: جَلَّ عن مكانه ارتحل، لا التي بمعنى عظم فقد تقدم ذكرها.

الثالث: هبَّتْ الريح هبًا وهبوباً وهبيباً، وهبَّ من نومه استيقظ، قال الشاعر:

لها هبَابٌ في الزمام كأنها ... صهباء خفَّ مع الجنوب جهامها

الرابع: ذرَّت الشمس فاض شعاعها، والذي في القاموس والصحاح: ذرأ النبت والشمس طلعاً، والرجل شاب مقدم رأسه، يذَرُّ فيه بالفتح شاذ.

الخامس: أجّ الظليم إذا أسرع، وأجّت النار والريح إذا سمع صوتهما أي دوى صوتهما.

السادس: كرَّ عنه رجع، وعليه عطف كراً، وكروراً، وتكراراً فهو مكرُّ كمفر.

السابع: هم به أي اهتم.

الثامن: عمَّ النبت عَمَماً إذا طال ومنه قولهم نخلة عميمة والجمع عُمٌّ.

التاسع: زمَّ بأنفه إذا تكبَّر، وأما زم بعيره إذا قاده بزمامه، وزمَّ متاعه إذا شده فمتعديان وليس فيهما إلا الضم.

العاشر: سحَّ المطر، نزل بكثرة.

الحادي عشر: مَلَّ في سيره يمل إذا أسرع كذمل ذميلاً، وقيده به احترازاً عن ملَّ الخبرة يملها إذا أدخلها الملة بالفتح وهو الرماد الحار، فهو فعل معدى، وعن مَلَّ منه بمعنى ضجر فإن مضارعه بالفتح لأنه من مضاعف فعِل بالكسر.

الثاني عشر: ألَّ السيف يؤل ألاً إذا لمع وبرق؛ وألَّ المريض والحزين يؤل أليلاً إذا صرخ، وفي القاموس: ألَّ المريض والحزين يئل بالكسر لا غير على القياس، وألَّ السيف يئل ويؤل بوجهين إذا برق، وهو مخالف لما ذكره الناظم، قال بحرق.

الثالث عشر: شك في الشيء يشك ارتاب أي تردد فيه، وأما شكه بالرمح معدى.

الرابع عشر: أبَّ الرجل يؤب أبًا وأبيباً إذا تهيأ للسفر، وقال في القاموس: هي بوجهين يئب ويؤب.

الخامس عشر: شدَّ الرجل ويشُدُّ إذا عدا بخلاف شد المتاع فهو معدى وفيه الوجهان كما سبق.

السادس عشر: شقَّ عليه الأمر يشُقُّ مشقة أضربه، بخلاف شقَّ العصا إذا فلقها فمعدى.

السابع عشر: خشَّ في الشيء يخش بمعجمتين إذا دخل فيه.

الثامن عشر: غلَّ فيه يغُل أي دخل، وقيده به احترازاً من غلَّ المتاع يغله غلولاً إذا أخفاه فمعدى، ومن غلَّ الأديم في الدبغ إذا فسد فبالكسر لا غير.

التاسع عشر: قش القوم يقُشُّون قشوشاً بالشين المعجمة والقاف، إذا حسنت حالهم بعد بؤس.

العشرون: رش المزن يرش رشاً إذا أمطر.

الحادية والعشرون: جنَّ اللّيل يَجُنُّ إذا أظلم.

الثانية والعشرون: طشَّ المزن يطُشُّ طشًّا إذا أمطر مطراً ضعيفاً دون الرش، ومفهوم الصحاح أن هذا الفعل بالكسر على القياس، وفي القاموس: طشت السماء تطش وتُطش بالوجهين.

الثالث والعشرون: ثلَّ الحيوان يثُلُّ إذا راث، وقيده به احترازاً من ثَلَّ التراب يثله ثلاً أي يصبه صباً وقياسه فعِل بالكسر لأنه من الأعراض كحزن.

الرابع والعشرون: طلَّ دمه أي ضاع هدراً ولم يثأر به، والأكثر طُلَّ دمه بالبناء للمفعول فهو مطلول.



الخامس والعشرون: خَبَّ الحصان يخُب خبًّا إذا أسرع في السير وكذا خبَّ النبات يخب خبيباً أي طال بسرعة.

السادس والعشرون: كمَّ النخل يكُمُّ إذا أطلع أكمامه وهو الخف الساتر لطلعه.

السابع والعشرون: عسَّت الناقة بالمهملتين تعُسُّ إذا رعت وحدها بموضع خال.

الثامن والعشرون: قست الناقة تقس بالقاف والسين فهي مثل عست إلا أنها يقال عست إذا رعت وحدها ليلاً، وقست إذا رعت وحدها نهاراً، قاله ابن حمدون ثم ذكر الحضرمي في زيادته ثمانية عشر فعلاً تتميماً للستة والأربعين فقال:

[[وَمَعْ ثَمَانيةَ عَشْرِ كمَتَّ به ... يَمُتُّ، ثَجَّ، وسَجَّ، أحَّ أيْ سَعَلا]]
[[سَخَّتْ وأدَّ وحَدَّ، عَرَّ حصَّ ولَطْـ ... ـطَتْ ناقَةٌ، كَفَّ، شَفَّ، طَرْفُهُ فَعَلا]]
[[وَبَقَّ، فَكَّ، وَعَكَّ اليومُ غَمَّ، وأمْـ ... مَتْ أمُنَا حَنَّ عَنهُ مُعْرِضاً كَمُلا]]

قال بحرق: ذكرت في الشرح ثمانية عشر فعلاً تلحق بها، وذكر الشيخ أحمد الرفاعي في حاشيته على شرح بحرق فقال هي: مَتَّ إليه بقرابة ونحوها يمُتُّ توسل، وأنشد في الطرة على ذلك قول الشاعر:

يمت بقربي الزينبين كليهما ... إليك وقربى خالد وسعيد

وثلج الماء ثلجاً سال، كذا في حاشية الرفاعي، والذي في الطرة ثجَّ الماء ثجاً فهو ثجاج وثجيج، وأنشد قول الشاعر:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة ... حناتم سود ماؤهن ثجيج

وسجَّ بطنه يسج إذا رق الخارج منه، وأحَّ الرجل بالمهملة إذا سعل، وسخت الجرادة بالمعجمة الفوقية تَسُخُّ إذا غرزت ذنبها لتبيض ـ وأدَّ البعير يؤدُّ إذا رجع الحنين في جوفه؛ وحدَّ عليه يحُدُّ حدة إذا غضب؛ وعرَّ الظليم عُراراً بالضم مضارعه يَعُرُّ ومعناه صاح، قال في الطرة: لا عر البعير فيأتي. اهـ. منه بتصرف.

وحَصَّ الحمار بالمهملتين يحُصُّ حُصاصاً بالضم، إذا ضرط وعدا وضم

أذنيه ومصع بذنبه. ولطَّتْ الناقة تلُطُّ بذنبها إذا ألصقته بين فخذيها، وكفَّ بصرُه يكُفُّ إذا عمي، وكذا كفت الناقة إذا تآكلت أسنانها من الكبر، وبقَّ في كلامه يبُقُّ بالموحدة بقاقاً بالفتح إذا أكثر، وبَقَّ بُقاقاً بالضم وبقاً أكثر الكلام. وشقَّ بصر الميت يشُقُّ تبع روحه، وقال في الطرة: أي نظر إلى شيء لا يرتد إليه طرفه ـ وعكَّ يومنا يعُكُّ اشتدَّ حره مع سكون ريحه، وفكَّ الرجل يفُكُّ فكّاً إذا هرم ـ وأمَّتْ المرأة تؤمُّ أمومة إذا صارت أمًّا ـ وغمَّ يومنا بالغين المعجمة يَغُمُّ اشتدَّ حره ـ وحَنَّ عنه يَحُنُّ، صد وأعرض. ثم قال ابن مالك:

قَسَّتْ كَذَا وَعِ وَجِهَنِي صَدَّ، أَثَّ وَخَرْ ... رَ الصَّلْدُ، حَدَّتْ وَثَرَّتْ جَدَّ مَنْ عَمِلَا
تَرَّتْ، وَطَرَّتْ، وَدَرَّتْ جَمَّ، شَبَّ حِصَا ... نٌ، عَنَّ، فَحَّتْ، وشَذَّ، شَحَّ أَيَ بَخِلَا

قوله: قست كذا أي كعست ناقة بخلاً، وقد تقدم الكلام على الستة والأربعين فعلاً لازماً يلزم ضمه فهي الفعل الثامن والعشرون مما ذكره ابن مالك ثم قال الناظم واحفظ الوجهين الجائزين في هذه الأفعال الثمانية عشر، وهي:

الأول: صَدَّ عن الشيء يَصِدُّ ويَصُدُّ صدوداً أعرض عنه، قال بحرق: وكذا صدَّ عن كذا ضجَّ منه بالضاد المعجمة وبالجيم، فالكسر على القياس والضم على الشذوذ وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، والمعنى على القراءتين واحد هو إذا قومك منه يضجون أي يضحكون.

الثاني: أثَّ الشجر وأث الشعر بالمثلثة يَئِثُّ ويؤُثُّ أي كثر فهو أثيثٌ كثير ملتف.

الثالث: خرَّ الصَّلد أي الحجر يَخِرُّ ويَخُرُّ أي سقط من علو إلى أسفل، قال: والكسر في خر ساجد أفصح ولذا أجمع القراء عليه في قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، وقرئ خارج السبع يخرون بالضم.

الرابع: حدَّت المرأة على زوجها تَحُدُّ وتحِدُّ، إذا تركت الزينة، وأما حده بمعنى منعه فبالضم لا غيره وهو أصل حدَّت فالضم بتقدير منعت نفسها والكسر بتقدير امتنعت، قال ابن حمدون: وقد جاء أَحَدَّتْ رباعياً وكل من الثلاثي والرباعي لغة فصيحة، قال وحديث: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيّام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً» روى بالوجهين كما في الصحيح وغيره وضبطه بهما

أرباب الغريب كصاحب النهاية والمشارق والفائق وغيرهم وأقره شراح الصحيحين اهـ. منه بتصرف.

الخامس: ثرّت العين تثُرُّ وتَثِرُّ ثَرّاً فهي عين ثَرَّةٌ أي غزيرة الماء، وأمَّا ثرّ الشَّراب بمعنى صبه فبالضم لا غير، قال ابن حمدون: التقييد بالعين من قول المؤلف ليس للاحتراز بل وكذا ثرت السحاب كثر ماؤها كما في المصباح، قال وبكل فسر قول عنتر:

جادت عليها كل عين ثرة ... فتركن كل حديقة كالدرهم

السابع: جدَّ الرجل في عمله بالجيم يجُدُّ ويَجِدُّ جِدّاً بالكسر أي قصده بعزم وهمة، وأما جَدَّ الثمرة أي قطعها فبالضم لا غير، وهو الأصل في جدَّ في عمله فكأنه قطع عنه كل ما سواه وانقطع إليه.

الثامن: تَرَّتْ النواة تَتِرُّ وتَتُرُّ، طارت من تحت المرضاخ، وكذا تَرَّتْ يَدهُ عند القطع، وأما ترّها يَتُرُّها أي أبانها فبالضم لا غير، وهو أصل ترَّتْ.

التاسع: طرَّتْ النواة أيضاً تطُرُّ وتَطِرُّ كترت.

العاشر: دَرَّتْ الشَّاةُ باللبن تدُرُّ وتَدِرُّ، وقد يقال درَّها أي استدرها والأكثر درَّرها بالتضعيف.

الحادي عشر: جَمَّ الماء يَجِمُّ ويَجُمُّ جموماً إذا كثر فهو جَمٌّ، وقد يقال جمه، بمعنى جمعه.

الثاني عشر: شبَّ الحصان يَشِبُّ ويَشُبُّ شِبَاباً وَشبيباً، فرح ولعب، وأما شبَّ الغلام يَشِبُّ شباباً فبالكسر لا غير، وشبَّ النار يَشُبُّها فبالضم لا غير، وهو أصل شب الحصان.

الثالث عشر: عنّ له الشيء يعِنّ ويَعُنّ عنًّا وعنيناً محركاً أي عرض.

الرابع عشر: فحَّتْ الأفعى بالمهملة وبالمعجمة أيضاً تفِحُّ وتَفُحُّ نفخت بفمها وصوتت.

الخامس عشر: شذَّ عن الجمهور يَشُذُّ ويَشِذُّ شذوذاً إذا انفرد.

السادس عشر: شَحَّ بالمال يَشُحُّ ويَشِحَّ شُحّاً بالضم أي بخل به.

السابع عشر: شَطَّتْ الدار تشُطُّ وتشِطُّ إذا بعُدت.



الثامن عشر: حَرَّ النهار يَحِرُّ وَيَحُرُّ إذا حميت شمسه، وفيه لغة أخرى يحَرُّ بالفتح لكنه من باب فعِل بالكسر. فهذه ثمانية عشر من اللازم المضاعف جاءت بالوجهين. وقال الناظم بحرق في زيادته:

[[ومِثْلُ صَدَّ بوجْهَيْهِ ثَمَانِيَةٌ عَرَّتْ وشَتَّ وأزَّ الْقِدْرُ حِينَ غَلَا]]

[[قَرَّ النَّهارُ وَأَصَّتْ نَاقَةٌ وكَذَا رَزَّ الْجَرَادُ وكَعَّ خَلَّ أي هَزَلَا]]

فقوله: عرَّتْ يعني الإبل أي أصابها ثقوب فتكوى الصحاح منها خيفة العدوى، قال الشاعر:

كذى العر يكوى غيره وهو راتع

البيت؛ وشت الشيء تفرق فهو شتيت، قال الشاعر:

قد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

وأزَّ القدر أزيزاً وأزاً بالضم صوتت، وكان الأولى أزت القدر بتاء التأنيث لأنها مؤنثة اللفظ، قال الشاعر:

وقدر ككف القرد لا مستعيرها يعارُ ولا من يأتيها يتدسم

وقرَّ نهار قُرّاً بالضم فهو قر بالفتح، قال الشاعر:

إذا ركبوا الخيل واستلأموا تحرقت الأرض واليوم قرُّ

وأصَّتْ ناقةٌ اشتد لحمها وسمنت فهي أَصُوصٌ، قال الشاعر:

فهل تسلين عنك شملة مداخله صم العظام أصوص

ورزَّ الجراد بتقديم الراء سخَّ، لازره أنبته كرزرزه، وكعَّ عنه تأخّر عنه، قال الشاعر:

لست ممن يكع أو يستكنون إذا كافحته خيل الأعادي

وخلَّ أي هزل هزالاً كنصر، وهُزلاً بالضم فهو هزيل، وكعنى هزالاً فهو مهزول.

وقوله:

وشَطَّتْ الدَّارُ نَسَّ الشيء حَرَّنها



هو من بقية عده للثمانية عشر التي ذكر ابن مالك إن لها جواز الوجهين، وقد تقدم ذكرها.

ذكر المواضع الأربعة التي ينقاس فيها ضم عين المضارع من فَعَلَ

قال: اعلم أن فَعَل بفتح العين ينقاس ضم عين المضارع منها في أربعة أنواع: أحدها المضاعف وقد سبق ذكره. والنوع الثاني والثالث هما ما عينه أو لامه واو، وأشار إليهما ابن مالك بقوله:

.... والمُضارِعُ من فَعَلتُ إنْ جُعِلَا
عَيناً لَهُ الوَاوُ أوْ لَاماً يُجَاءُ بِهِ مَضْمُومَ عَيْنٍ ....

يريد به، والله تعالى أعلم، أن المضارع من فعَل بفتح العين إن جُعِلَ الواو عيناً له أو لاماً تحتم ضم عينه، ومثلوا لما عينه واو بقولهم: آبَ يؤوبُ، وتاب يتوبُ، وثاب إليه يثوبُ وكلها بمعنى رجع، قال في الطرة: يجاء به مضوم عين لزوماً في العين أي فيما عينه واو، وغلبةً في اللام نحو رغا يرغو، ومات يموت ويمات ويميت، لأن مات تأتي كقال وخاف ولذا قرئ قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣]. بضم الميم وكسرها، ومكسورها كحسب، وغير الغالب سيأتي، ومثال ما لامه واو: تلا يتلو، وجلا السيف يجلوه صقله، وحَلا الشراب يحلو وخلا المكان يخلو. ثم أشار ابن مالك إلى النوع الرابع مما قياس مضارعه الضم فقال:

.... وَهَذَا الحُكْمُ قَدْ بُذِلَا
لِمَا لِبَذِّ مُفَاخِرٍ وَلَيسَ لَهُ دَاعِي لُزُومِ انْكِسَارِ الْعَيْنِ نَحْوَ قَلَا

أي وهذا الحكم الذي هو ضم عين المضارع قد يُعطى لما يدل على غلبة المفاخرة بشرط عدم وجود ما يدعو إلى لزوم كَسْرِ العين من كون فائه واواً، أو عينه أو لامه ياء كما تقدم، ومثل بحرق لما يدل على غلبة المفاخرة بسابقني فسبقته فأنا أسبُقُه، وضاربني فضربته فأنا أضْرُبُه، وخاصمني فخصمته فأنا أخصُمُه، وهكذا فيما مضارعه مكسور من فعَل بالفتح ترد مضموماً، فلو قلت من غير مغالبة: سبقه يسبقه، وضربه يضربه، وخصمه يخصمه لكسرته على أصله، ولكنه إذا وجد داع يلزم بموجبه الكسر اتبع نحو: قالاني فأنا أقليه بالكسر، وتقول واعدني فأناَ أعِده، ذلك أن وعد

واوية الفاء، وأن قلا يائية اللام، وإلّا فالضم لبذ الفخر حال كون لامها واواً، قال الشاعر:

كل له نية في بغض صاحبه والحمد لله نقلوكم وتقلونا

وعلّل في الطرة كون داعي لزوم الكسر مقدماً على داعي الضم فقال:

[إذْ مُقْتَضِي كَسْرِ عَيْنٍ إذْ يُزَاحِمُ ما يَدْعُو إلى الضَّمِّ يَطْوِي كُلَّ مَا سَدَلَا]

ومعناه أن العلة في ذلك أن ما يقتضي كسر العين من مجيء الياء عيناً أو لاماً، أو من مجيء الواو فاء، أو من مجيء الفعل مضاعفاً لازماً، إذا تزاحم مع ما يدعو إلى الضم من مجيء الواو عيناً أو لاماً، أو من تعدى الفعل المضاعف، أو بذ فخر، يغلبه، فيطوي لذلك كل ما سدلا كما رأيت، ثم قال:

[وكَفَّ جَالِبُ فَتْحٍ إذْ يُزَاحِمُ مَا يَدْعُو إلى غَيْرِه وَامْنَعْهُ مَا سَأَلَا]
[إلّا شُذُوذاً أو لاماً كَضَغ وسَعَى فَالْفَتْحُ مَا لَمْ تَكُنْ بالشُّهْرَةِ انْخَزَلَا]
[فَذُو الشُّذُوذِ كهَبَّ عَنْ كَسْرَةٍ وَكَمَا عَنْ ضَمَّةٍ شَذَّ يَطْهَى لَحْمَه عَجِلَا]
[يَمْحَى ويَنْحَى ويَذْحَى الأَرْضَ ثَمَّتَ قُلْ يَصْغَى وَيَضْحَى وَفِيهَا قَيْسُهَا نُقِلَا]

يقول، والله تعالى أعلم، إن جالب الفتح من عين حلقية أو لام كذلك، إذا يتزاحم مع ما يدعو إلى الضم أو الكسر نحو يدعو، وينوء، وأشعُرُه، ويدَع، ويكع، ويبيعُ، ويعدُ، يقدم عليه إلا ما ورد من ذلك شذوذاً من تغليب الواو فاء من جالب الكسر مع قلته، وما ورد كذلك من تغليب جالب الضم كذى الواو لاماً ومع قلته أيضاً، وما ورد مما فاؤه واوٌ ولامه حلقية، أو لامه ياء وعينه حلقية كوَضَعَ وسَعَى، فإنه، والحالة هذه يغلب الفتح لغلبة جالبه كيَضَعُ ويَقَعُ، ويَجَأُ، ويَزَأُ اللَّحم ييبسه، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويأبَهُ به يفطن، ويَثَغُ الرأسَ يشدخه، ويَضَحُ وَوَطَحَهُ دَفَعَهُ بعنف، وَوَكَحَهُ وَطِئَهُ بشدة، وَوَقَحَ الحافر وقاحة ووقوحة صلب، والشذوذ في الحاء كثير، وكيَسْعَى ويَنْهَى، وينأى، ويبأى ويَمْخَرُ، ويَرْعَى، ويَنْعَى، قال تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠]. وقال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة: ٨] وقال الشاعر:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب



وقال الآخر:

فمن ذا الذي يبأى على نجاله كخالي عليٍّ ذي الندى وعقيل

وقال الآخر:

ليتني كنت قبل ما بدا لي في رؤوس الجبال أرعى الوعولا

وقال الآخر:

من حبها أتمنى أن يلاقيني من نحو بلدتها ناعٍ فينعاها

ومحل غلبة جالب الفتح ما لم يكن مع الياء الواقعة لاماً، واوٌ فاءً فتتعضد به حينئذ وتكون الغلبة لداعي الكسر نحو يَهِي، ويَعِدُ، ويَعِي، ويَخِي يقصد يتوخى، قال الشاعر:

توخى بها مجرى سهيل ودونه من الشام أجبالٌ تطول وتقصر

ويخي معناه يسرع أو يلهم كيتوخى وهو الأشهر، ويَهِي معناه يضعف أو يكن؛ أو كانت مفردة لكنها اشتهرت بذلك نحو ينغي بمعنى يتكلم، ويَنْعِي الميت، فإنها، والحالة هذه تغلب منفرة نحو يتَّضِحُ، ويَنْزِعُ، ويَنْتِخ، قال الشاعر:

تنبذ أفلاذها في كل منزلة تَنتِخُ أعينها العقبان والرخم

فذو الشذوذ إذاً نوعان: شذوذ عن كسرة إلى ضمة كهَبَّ، قال في الطرة: ولم أقف له على نظير، والنوع الثاني: شذوذ عن ضمة كشذوذ يَطْهَى لحمَه عنها يقال للذي يعالج لحمه شياً أو طبخاً، يقال: يَطْهَى لحمَه طَهْواً فهو طَاهٍ وجمعه طُهَاةٌ، قال الشاعر:

فظل طُهاةُ اللحم من بين مُنضِجٍ صفيف شواء أو قديد[1] معجل

وكشذوذ يمحى أصلها يمحو، وينحى بمعنى يقصد، ويدحى الأرض يبسطها، ويضغى إليه يميل، ويَضْحَى يبرز للشمس، فهذه كلها قياسها معروف لأنك إن أوصلتها بتاء الفاعل تبين لك أنها واوية اللام، يقول طهوت اللحم، فالقياس إذاً: يطهو. ثُمَّ قال ابن مالك:

وَفَتْحُ مَا حَرْفُ حَلْقٍ غَيْرُ أَوَّلِه عَنِ الكَسَائِيِّ في ذَا النَّوْعِ قَدْ حَصَلَا

(١) في المخطوط (قدير) الطرّة.



فِي غَيرِ هَذَا لِذِي الحَلْقِيِّ فَتْحاً أشِعْ بِالاتِّفَاقِ كَآتٍ صِيغَ مِن سَأَلَا

قوله: وفتح ما حرف حلق غير أوله، قال ابن حمدون: هذا قيد آخر في مسألة غلبة المفاخرة شرطه الكسائي والراجح خلافه، وقول الناظم: في هذا النوع أي الدال على المفاخرة مما ليس فيه داعي الكسر، أما ما فيه جالب للكسر فالكسائي يوافق فيه الجمهور، فمذهب الكسائي في مثل شاعرني فشعرته فأنا أشعره، وصارعني فصارعته فأنا أصرعه، أن حرف الحلق مانع من الضم فالمذهب عنده الفتح في أنا أشعَره وأنا أصرعَه قال لأنه سمع الفتح في أفعال منه، وذهب الجمهور إلى الضم وحملوا ما سمع فيه الفتح من ذلك على الشذوذ، قال ابن حمدون: وضعف الدماميني مذهب الكسائي بأمرين:

أحدهما: رواية أبي زيد الضم فيما استشهد به.

ثانيهما: أن العلة الحاملة له على صيرورته إلى الفتح غير مطرودة وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل دخل يدخلُ بالضم، ونحت ينحِتُ بالكسر، قال ابن حمدون: فإن قيل: ما الفرق بين داعي الكسر وداعي الفتح حتى جعل الجمهور الأول مؤثراً دون الثاني؟ قلنا: جالب الكسر أقوى من وجهين:

أحدهما: أنه مقدم على جالب الفتح إذا اجتمع معه نحو باع يبيع وبغى يبغى إلا ما سمع فيه الفتح.

الثاني: أن جالب الكسر جر إلى الأصل المطلوب وهو المخالفة بين عين الماضي وعين المضارع بخلاف جالب الفتح. وقوله: في هذا لذي الحلقي الخ. يريد به، والله أعلم، أنه في غير الدال على المفاخرة أشع الفتح عند وجود حرف الحلق في غير أول الفعل، وحروف الحلق هي: الهمز والهاء والحاء والخاء والعين والغين، وقال في المثال له بالمضارع المبني من سأل وهو يسأل لأن عينه همزة، ومثله ذهب يذهب وسحبه على وجهه يسحَبُه، ومثال ما لامه حرف حلق بدأ يبدَؤُ، وندَه البعير يندَهُهُ زجره ونصَحَ ينصَحُ ونسَخَ الكتاب ينسَخُه ومنع يمنع ونزغ الشيطان بينهم ينزَغُ إذا أغرى بينهم وحرش.

واعلم أن شروط الفتح ثلاثة أشار إليها ابن مالك بقوله:



إنْ لَمْ يُضَعَّفْ ولم يُشْهَرْ بكَسْرَةٍ أوْ ضَمٍّ كيبْغي ومَا صَرَّفْتَ مِنْ دَخَلا

ومعنى هذا أنه إنما يفتح عين المضارع من فَعَل الحلقي المفتوح بثلاثة شروط:

الأول: أن لا يكون مضاعفاً وإلا فهو على قياسه السابق من كسر لازمه وضم معداه، فاللازم نحو صَحَّ جسمه يصحُّ والمعدي نحو دعَّه يَدُعُّه دعا.

والثاني: بشرط أن لا يشتهر بكسرة فإن اشتهر عن العرب كسره اتبع ولا يجوز فتحه قياساً نحو بَغَى يَبْغِي وبغاهُ يبغيه، بمعنى طلبه وكنعى الميت ينعيه.

والشرط الثالث: أن لا يشتهر بضمة فإن اشتهر بها عن العرب اتبع مثل دخل يدخُل وصَرَخَ يَصْرُخُ ونَفَخَ يَنفُخُ وقَعَدَ يَقعُدُ، وأخذ الشيء يأخذُهُ وبَلَغَ المكان يَبْلُغُهُ وسَبَغَ الثوب يسبغُهُ وسعَلَ يَسْعُلُ ونخلَ الدقيق ينخُلُ وزَعَمَ يزْعمُ.

ثم قال الشيخ الحسن في زياداته:

[أو يَشْتَهِرْ بِهِمَا كأنْغِمْ نَغِمْتَ وَقَدْ يُرْوَى بتثْلِيثِهَا كَاجْنَحْ إلى الْفُضَلَا]

[وَقَدْ يُصَاحِبُ فَتْحُ الْعَيْنِ ضَمَّتَهَا أوْ كَسْرُهَا كاسْعَط الذوى انزح الْوَشْلَا]

فقوله: أو يشتهر بهما، يشير به إلى ما تقدم ذكره من شرط عدم شهرته بالكسر نحو: يبغى عليه وإلى عدم اشتهاره بالضم عن العرب نحو يدخُل مضارع دخل ومثل له في زيادته بنغم أي غنى فقد جاء كضرب وجاء كفرح فيثلث آتيه، وكنعم بمعنى حسنت حاله فقد جاء آتيه أيضاً كفرح، وكعب الثدي، ونغض وانغضه تحرك وحركه، ونغض أيضاً تحرك صوت من أنفه فإن هذه تروى بتثليث العين في المضارع مع فتحها في الماضي وكذلك جنح ومَخَضَ لبنه، ونبَعَ الماء، ونبَغَ الشاعر وصبَغَ وبَغَمَ، ونغب ريقه ابتلعه، ونحت عوده.

وقد تكون العين المفتوحة مقيسة واردة على قياسها وهي في نفس الوقت مشهورة بالضم أيضاً أو مشهورة بالكسر، فيكون أنواع فعَلَ الحلقي سبعة، وبيان ذلك أنه قد علم من نظم ابن مالك أن الحلقي يتنوع إلى ثلاثة أنواع:

فتوح المضارع وهو القياس. ومضمومه، ومكسوره باشتهار النقل فيهما. والحلقي ربما ورد بالكسر والضم معاً. وربما ورد بهما مع الفتح فيكون مثلثاً. أو بالفتح والضم. أو بالفتح والكسر، فجاءت سبعة أنواع لفَعَل بالفتح الحلقي. قال في الطرة ممثلاً لما يصاحب فيه الفتح المقيس الضمة المشهورة أو الكسرة

كذلك: شخَبَ لبنه حلبه، ونَهَبَ وجاء كفرح، وسلخ وطبخ، ورعدت ونهدت، وفغر فاه، ومخط السهم نفذ، وطلعت النخلة، وهمع الطل، وفرغ الإناء خلا، وكحل عينه، وطعن بالرمح، وطعن فيه بالقول عابه، ونعب الغراب، ومنَحَ ونَبَحَ، قال الشاعر:

نعب الغراب فقلت بين عاجل ... ما شئت إذ ظعنوا ببين فانعب

وقال الآخر:

لا ينبح الكلب فيها غير واحدة ... إلا ولفٌّ على خيشومه الذنبا

ورضخ، أعطى يقال ارضخي ما استطعت، وشهق، ونعَقَ بغنمه، قال الشاعر:

فانعق بضأنك يا جرير فإنها ... منتك نفسك في الخلاء ضلالا

وصَهَلَ الفرس، قال الشاعر:

من الجرد من آل الوجيف ولاحق ... تذكرنا أوتارنا حين تصهل

قال في الطرة:

اشتهر الضَّمُّ لديهم في دَخَل ... ومثله قعد ثمت سَعَلْ

ونخل الدقيق ثم نفخا ... وطلعتْ وبزغت وصَرَخَا

وهكذا زعَمَ ثم بَلَغا ... ولحم أعدده كذاك سبغا

وأخذ الشيء كذاك قحما ... دخل غير مُزتَا كاقتحما

وهكذا نحلت أي اعطيتا ... لا زلت حافظاً لما وعيتا

اهـ. ثم شرع يبين أنواع الماضي الحلقى الأربعة لأنه إما بالفتح أو مع الكسر أو مع الضم أو معهما معاً، قال في زيادته:

[وَقَدْ يُثَلَّثُ ذَا الْمَاضِي رَجَحْتَ مُناً ... وَالضَّمُّ والفَتْحُ في آتيهِ قَدْ عُقِلَا]

[وَإِنْ يَكُن بِهِمَا عَينُ المُضِي شُكِلَتْ ... يَضلحُ مُضَارِعُهُ لما بِهِ شُكِلَا]

[وَاجْنأْ عَلَى الْفَتْحِ إِنْ كسرٌ يُصَاحِبُهُ ... في عَينِ مَاضٍ وَلَا تَطْلُبْ بِهِ بَدَلَا]

يقول، والله أعلم، إن عين ماضي فعَل بالفتح الحلقي قد يسمع فيها التثليث نحو: رجُحَ وقرُؤ فهو قرِئٌ لمحمود العاقبة، ونحو: زهُدَ، ولَقُبَ، ومَزِحَ، ورَغُفَ، ورعَنَ رعونة، وسَخُنَ سُخونَة، قال: وإن تكن عين الماضي

قد شكلت بهما أي بالفتح والضم نحو صَلُح وقد روى بهما قوله ﷺ: «وإذا صلحت صلح الجسد كله» الحديث، فإن مضارعه يصلح إتيانه بهما معاً، وروى بهما قول الشاعر:

خذا حذراً يا جارتي فإنني رأيت جران العود قد كان يصلُح

وكملُح الماء، وصبأ خرج من دين لآخر، محُلت الأرض، وشأَمَ ضد يمُن، وشعُر به فطِن، وشَحُب لونه، ونشَأ شبَّ، وقوله: واجنأ من جنأ عليه أكبَّ قال الشاعر:

أغاضرُ لو شهدت غداة بنتم جنوء العائدات على الوساد

يعني أنه إذا سمع في الماضي الكسر والفتح فعليك بالفتح لاتفاق الداعيين وهما أن الأصل في فعِل بالكسر يفعَلُ بفتح العين وأن فعَل بالفتح الحلقي مفتوح العين فاتفق الداعييان في طلب الفتح فعليك به نحو رزأه نقصه، قال الشاعر:

إن سليمى، والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها

ومثل نهشه بمقدم فمه. قال الشاعر:

فيبتن يَنْهَشْنَ الحبوب بها

البيت، ومثل دمعت العين تدمع، قال الشاعر:

فالعين بعدهم كأن حداقها سملن بشوك فهي عوراء تدمَعُ

ومثل عَمه تحير في طغيانه ﴿فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، ومثل دَخَر ذلَّ ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، ومثل تعَس هلك، ومحل اشتد يبسه، وبه به فطن، ولطا به لصق، ونكهه شم ريح فمه، ونهكته الحمى أضنته، والله أعلم.

ولما أنهى الناظم الكلام على ما قياس مضارعه الكسر بأنواعه، وما قياس مضارعه الضم بأنواعه، وما قياس مضارعه الفتح، أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز في مضارعه الوجهان الضم والكسر فقال:

عَيْنُ المُضَارِعِ مِن فَعَلْتُ حَيْثُ خَلَا مِنْ جَالِبِ الفَتْحِ كَالْمَبْنِيِّ مِن عَتَلَا

فاكْسِرْ أو اضْمُمْ إذا تعْيينُ بَعْضِهِمَا لِفَقْدِ شُهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدْ اعْتَزَلَا

يريد، والله أعلم، إذا دخلت عين المضارع من فَعَل المفتوح العين من جالب الفتح الذي هو حرف الحلق فاكسره إن شئت أو اضممه، ومحل التخيير هو إذا لم يتعين واحد منهما لشهرة اشتهر بها فيه أو لداع، وقد صوب عليه ابن حمدون بقوله فلو قال:

كسرٌ وضمٌ لعين الآتي من فَعَلَا   إن لم يكن داعٍ أو مشهور ما نقلا

لكان أخص وأحسن.

قال في الطرة: عين المضارع من فَعَلت حيث استكمل ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون لا كسأل ومنع أي لا يكون حلقي العين ولا حلقي اللام.

ثانيها: أن لا يتعين ضمه لشهرة أو داعٍ كشغب وقال ودعا.

ثالثها: أن لا يتعين كسره لهما كضرب ووعد وباع، فهو خال من جالب الفتح كالمضارع المصوغ من عَتَلَ يعتُل جر بعنف قال تعالى: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧]، ومثله عرش أي بنى عرشاً يعرُشُ ويَعْرِشُ وعكف على الشيء يعكُفُ ويَعْكِفُ أقام إليه وبهما قرئ ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقال بحرق إنه نقل في الشرح من هذا النوع مائة وأربعين مثالاً مما نقل فيه الوجهان في الصحاح والقاموس، وقد شرط الناظم لجواز الوجهين أن يخلو من جالب الفتح وأن لا يتعين أحدهما بشهرة سماع أو داع؛ وقد سبق لك العلم بأن جالب الفتح كون عينه أو لامه حرف حلق، وأن داعي الكسر أربعة هي: كون فائه واو كوعد يعد، أو كون عينه أو لامه ياء كباع يبيع، ورمى يرمي، أو كونه مضاعفاً لازماً كحنَّ يحنُّ، وسبق لك العلم أيضاً بأن داعي الضم أربعة أيضاً هي: كونه مضاعفاً معدًى كمدَّه يمدُّه، أو كون عينه أو لامه واواً كقال يقول وغزا يغزو، أو دالاً على المفاخرة كسابقني فسبقته فأنا سبُقُه، وأما المشهور بالضم كنصره ينصره، وأما المشهور بالكسر فكضرب يضرب. اهـ.

وقال الشيخ الحسن في زياداته على ابن مالك:

[وَقَدْ يُثَلَّثُ ذَا أَنِسْتَ بِهِ   وَفِي الْمُضَارِعِ مَا فِي الْمَاضِي قَدْ حَصَلَا]

[طَوْراً وَطَوْراً يُثْنَى فَتْحُ أوسَطِه   بالضَّمِّ لَا تَرْفُثَن وانقب إذا سَفَلَا]

[وَقَدْ يُعَاقَبُ فَتْحَ الْعَيْنِ ضَمَّتُها   وَيَمْكُثُ الضَّمُّ فِي الآتي وَقَدْ عُقِلَا]

[بالضَّمِّ وَالْكَسْرِ لا تَحْقر وعز وَإِنْ   يُكْسَرْ مَعَ الْفَتْحِ ذا الْمَاضِي فَقَدْ جُعِلَا]



[مِنْهُ المضارعُ مَضْمُوماً ومُنْفَتِحاً كارْكَنْ إلى الحق تَرْشَدْ إن تَنَا شَمَلَا]
[وقد يرى كالمضِيّ شَكْلاً خصِبْت رَجَا فاغْتبطْ ولا تَحْقِرَنْ واخنف إذا هَزَلَا]

يقول في نظمه هذا الزائد، والله أعلم: إن الخالي من جالب الفتح قد يثلث أيضاً كالحلقي مثل أنس به يأنس، وحَثَر، وعَثَر، وقَنَط، ويكون ما في الماضي من التثليث واقعاً في المضارع مثل المضارع المبني من الأفعال الأربعة يقع ذلك طوراً لأن مفتوحها كضرب، وطوراً يكون مفتوح العين ومضمومها ولا كسر فيه لكون مفتوحها كنصر نحو رفث ونقب وسفل يسفل، وكآتى أمَر فهو أمير، وعَنَد فهو عنيد، وقَذَر، وكَدَر، ومَضَر، ونَضَر، وخمص، ورفق، وعقمت، وكمل.

وقد يكون مفتوح العين في الماضي مضمومها فقط في المضارع الذي من باب نصر، نحو مكث، ورسب، وغاص، وبرد الماء، وجمد المائع، وكسد، وعجز، وغمص خفى، ونسك، وذبل النبت، وعبل فهو عبل، وحرنت الدابة، وسكن فهو مسكين.

وقوله: وقد عقلا يعني الضم والكسر في المضارع الذي من باب ضرب مثل الآتي من حَقَر أي ذلّ يقال يحقُرُ ويحقِرُ فهو حقير، وحمشت ساقه أي دقت، ونَتَن ريحه أي خبث، وإن ورد الماضي منه بالفتح والكسر فقد يلازم المضارع منه حالتين لأنه إما أن يكون مفتوح العين كنصر فيكون المضارع منه مضموماً لذلك، وقد يكون منفتح العين لأن ماضيه على فعِل بكسر العين نحو ركِنَ إلى الحق، وقد يرى كالماضي نحو خصب، وهزل، ولعب، وفرح، وحرد عليه غضب، بشرت سررت، وخفرت أسنانه، وخسر غبن، وحرص عليه، وغمصه استحقره، ولفظت الرحا، وخطفه، وحذق، وخضم أكل بأقصى أضراسه، وطفق، ونزق وأفك كذب، مَزل تعارج، وهلك، وثلم الإناء، ولثم وعدن أقام ومنه ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ﴾ [الرعد: ٢٣].

فصلٌ
في الفعل الماضي

في اتصال الفعل الماضي بتاء الضمير أو نونه، وخصه بالثلاثي المعتل لتغيره دون غيره، فقال:

وَانْقُلْ لِفَاءِ الثلاثيِّ شَكْلَ عَيْنٍ إذَا اعْـ ـتَلَّتْ وَكَابَتَا الإضْمار مُتَّصِلَا
أوْ نونهِ وَإذَا فَتْحاً تكونُ فَمِنْـ ـهُ اعْتَضْ مُجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُنْتَقِلَا

يريد به، والله تعالى أعلم، أن الفعل الثلاثي المعتل العين، إذا اتصل بتاء الفاعل أو نونه، تنقل حركة عينه أي شكلته، إن كان من باب نصر أو ضرب، تنقل شكلته إلى فائه لتدل على نوع هذا الحرف المحذوف للإعلال، وذلك نحو طال وخاف وهاب، فإنه إذا اتصلت تاء الضمير بها أو نونه التقى الساكنان لسكون اللام عند اتصال الضمير به أي التقى الضمير بلام الكلمة الساكنة والألف المنقلبة عن عين الفعل، فيحذف الساكن الأول على القاعدة، وهو الألف، فيبقى فاء الكلمة مفتوحاً على أصله، ولا يعلم أكان من باب فعُل بالضم أو فعِل بالكسر أو فعَل بالفتح، فينقل شكل العين المحذوفة للإعلال، إلى فاء الكلمة ليتبين أكان الفعل من باب فعُل بالضم أو فعِل بالكسر أو فعَل بالفتح، فتقول في طال طُلتُ بضم الطاء لبيان أنها من باب فعُل بالضم لأنها في الأصل طَوُل ككرُمَ، وتقول في خاف خِفْتُ بكسر الخاء لبيان أنها من باب فعِل بكسر العين لأن أصلها خَوِفَ بكسر العين، وتقول في هاب هِبْتُ بكسر الهاء لبيان أنها في الأصل هَيِبَ بكسر الياء كفرح، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما صارا ألفين، فلما اتصلت الكلمة بتاء الضمير وسقطت الألف صارت طَلْتُ وخَفْت وهَبْتُ بفتح الأول منها على الأصل، ثم نقلت الضمة التي في عين طال إلى الطاء الذي هو فاء الكلمة، فصار طُلت، ونقلت الكسر التي في عين خاف إلى فاء الكلمة الذي



هو الخاء فصار خِفْتُ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى هاب فصار هِبْتُ.

وقوله: وإذا فتحا يكون الخ. يريد به، والله تعالى أعلم، أنه إذا شكل عين الثلاثي المعتل العين فتحة لا ينقل شكل عينه إلى فائه لأنه فائدة في ذلك لأن شكل العين فتحة، والفاء أصله الفتح لما تقرر أن أول كل فعل ماض مفتوح، فالعمل أن يراعي حينئذ في الدلالة على وزن الفعل كونه من ذوات الواو كقال أو من ذوات الياء كباع، فيعوض عن شكلة العين شكلة من جنسها، فتنقل إلى الفاء للدلالة على أصل العين المحذوفة للإعلال، وهذه الشكلة هي الضمة إن كان الحرف المحذوف واواً كقال فتقول قُلت بضم القاف لبيان أن أصلها من باب نصر، وكباع أصلها من بَيَعَ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت باع، فلما اتصلت بها تاء الضمير أو نونه التقى الساكنان فسقط الأول فصارت بَعْتُ فعوض عن الياء المحذوفة للاعتلال شكل من جنسها هو الكسرة ونقلت إلى فاء الكلمة لبيان أن المحذوف ياء فصارت بِعْتُ بكسر الباء، والعلم عند الله.



باب
أبنية الفعل المزيد فيه



أبنية الفعل المزيد فيه

كَـأَعْـلَـمَ الْـفِـعْـلُ يـأتـي بـالـزِّيـادَةِ مَـعْ وَالَـى وَوَلَّـى اسْـتَـقَـامَ احْـرَنْـجـمَ انْـفَـصَـلَا

أبنية الفعل المزيد فيه يشمل الرباعي والثلاثي لما سبق لك أن الفعل المجرد ثلاثي ورباعي، والرباعي المجرد له بناء واحد هو فعْلَلَ والثلاثي المجرد له ثلاثة أوزان هي فعُل بالضم وفعِل بالكسر وفعَل بالفتح، كذلك يكون في علمك أن الرباعي لم يأت من مزيده إلا ثلاثة أوزان هي: تَفَعْلَلَ نحو تَدَحْرَجَ، وافْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ، وافعَلَلَّ نحو اطْمَأَنَّ واقْشَعَرَّ، وسائر المزيد سوى هذه الثلاثة من مزيد الثلاثي وإن أكثر ما ينتهي إليه بناء المزيد فيه ستة أحرف نحو اسْتَقَامَ، ثم إن الزيادة قد تكون بحرف واحد نحو أكرم وقد تكون بحرفين نحو انْطَلَقَ، وقد تكون بثلاثة أحرف نحو اسْتَخْرَجَ. وحروف الزيادة عشرة بجمعها قولك «سألتمونيها» وحروف الكلمة التي هي أصولها تُقَابل بالفاء والعين واللام كما علمت.

وليكن في علم طالب العلم أن العرب لا تكاد تزيد حرفاً إلا لفائدة زائدة على الأصل نحو همزة أكرم التي تدل على التعدية وكألف قاتل التي تدل على المشاركة في الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك.

قول الناظم: كأعلم الخ. البيت: الفعل مبتدأ ويأتي خبره، وبالزيادة في محل نصب حال منه، وكأعلم في محل نصب حال من فاعل يأتي المستتر، أي الفعل يأتي على أوزان منها أفعل بزيادة همزة القطع على الثلاثي سواء كان فعُل بالضم نحو أكرمته، أو على فعِل بالكسر كأفرحته، أو على فعَل بالفتح صحيحاً كان نحو أنزلته وأدخلته، أو كان معتلاً عينه كأقمته، أو فاؤه كأوجلته أو كان معتل اللام نحو ءاوتيه وأخليت المكان؛ فالهمزة تكون لمعان أشهرها أنها تزاد للتعدية ومعنى التعدية أن يتضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في الأصل مفعولاً به، فإن كان الفعل لازماً عدته الهمزة إلى واحد نحو أجلست زيداً، وإن كان الفعل يتعدى إلى

واحد عدته الهمزة اثنين نحو ألبست زيداً ثوباً، وإن كان يتعدى إلى اثنين عدته الهمزة إلى ثلاثة كأعلمت زيداً عمراً منطلقاً.

ومن هذه الأوزان فاعَلَ بزيادة ألف بين الفاء والعين وأشهر زيادة هذه الألف أن معناه الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو قولك: ضارب زيد عمراً.

ومن هذه الأوزان فعَّل بتضعيف العين وأشهر معاني التضعيف التعدية. ومن هذه الأوزان استفعل بزيادة همزة الوصل والسين والتاء، وأشهر معاني هذه الزيادة الطلب نحو استغفر ربه، ومن هذه الزيادة افْعَنْلَلَ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى ومعناه المطاوعة في فَعْلَلَ الرباعي نحو قولك حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ أي جمعتها فاجتمعت.

ومن هذه الزيادة انْفَعَلَ بزيادة همزة الوصل والنون وهو لمطاوعة فَعَلَ نحو قولك قطعته فانقطع وفصلته فانفصل.

ثم زاد الشيخ الحسن هنا على ابن مالك فقال:

[بأفْعَلَ اسْتَغْنِ أوْ طَاوِعْ مُجَرَّدةٍ ... ولِلإنَالَةِ وَالْوِجْدَانِ قَدْ حَصَلَا]

[وَقَدْ يُوَافِقُ مَفْتُوحاً ومُنْكَسِراً ... ثُلَاثِيًا كَوَعَى والمَرْءُ قَدْ نَمِلَا]

مراده، والله تعالى أعلم، بزيادته هذه ذكر ما تيسر من معاني المزيد فقال أن من ذلك الاستغناء عن الفعل المجرد بالإتيان بالمزيد نحو أفلح استغناء بها عن فاز ونحو أناب استغناء بها عن تاب، وأن من معاني الزيادة إتيان أفعل بمعنى الإنالة لما صيغ منه نحو قال الشاعر:

يغدو فيُلْحِمُ ضرغامين عيشهما ... لحم من القوم معفور خراديل

وأن من معاني الزيادة إتيانه للمطاوعة أي لمطاوعة فعله المجرد نحو قولك مريتها فأمرت وظارتها فأظْأرت وصرمتها فأصرمت، ومخضته فأمْخَضَ. قال: ويأتي للإزالة نحو قولك أقذيته وأشكيته أي أزلت عنه القذى والشكاية؛ ويأتي للوجدان نحو أكذبته وجدته كاذباً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ومنه ما هو مأثور عن الزبيدي: لله در بني سليم لقد سألتها فما أبخَلْتُها وقاتلتها فما أجبنتها وهاجيتها فما أفحمتها. قال: وقد يأتي المزيد موافقاً للمجرد المفتوح من فَعَلَ بفتح العين كوعى وأوْعى وسقى وأسْقى ووحى وأوْحَى وسرى وأسرى وصاب وأصَاب.

قال تعالى: ﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾ [المعارج: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وقال الشاعر:

أسرت عليه من الجوزاء سارية ....

وقال الآخر:

أصاب قطاتين .... وقالوا شكل الأمر أشكل

قال: ويأتي موافقاً للمجرد المكسور من فعِل بالكسر نحو قولهم: نَمِل وأنمل وظَلِم الليل وأظلم، ونَعِظَ وأنعظ، وذعِن وأذعن، ومضَّ الكحل وأمضَّ، مضَّ الكحل العين وأمضَّها يمُضُّها بالضم وبالفتح آلمها. ـ وقال الشيخ الحسن رحمه الله:

[أَعِنْ، وكَثِّرْ، وصَيِّرْ، عَرِّضَنَّ به وللبُلُوغِ كأمْنِي جَعْفَرٌ إِبِلَا]

أي أعِنْ ببناء أفعل نحو أمْلته وأذادهُ أعانه على الحلب وعلى الذود، قال الشاعر:

ناديت في الحي ألا مزيداً فأقبلت فتاتهم تحوي مزيدا

وقول الشيخ: وكثر أي به نحو قولهم: أضبَّت الأرض وأظْبَتْ كثرت ضبابها وظباؤها، وأعال الرجل كثر عياله، لا عال يعول جار، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء: ٣]، وعال يعيل افتقر، قال الشاعر:

وما يدري الفقير متى غناه وما يدري الغني متى يعيل

وقوله: وصير، أي به نحو قولهم أبَقَلَ المكان صار ذا بقل، وأجدب صار ذا جدب وتقول أعنقت الكلب صيرته ذا معنقة أي قلادة، ومن هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾ [ص: ٢٣]، أي صيرني كافلها، أو صيرها من كفلي أي من نصيبي ـ وقوله: وعرضنَّ به. نحو قولك أبعت العبد وأقتلت المحارب عرضتهما للبيع والقتل ـ وقوله: وللبلوغ، أي ائتِ به معرضاً لبلوغ عدد نحو امئي جعفر إبلاً أي بلغت إبله المائة، وأثلثت الدراهِمُ بلغت ثلاثين إلى أتسعت بلغت تسعين ـ أو بلغ عدداً زمناً أو مكاناً نحو أمسى وأصبح وأنجد وأعرق ـ قال الشاعر:

أبا مسمع قد سار ما قد صنعتم فأنجد أقوام بذاك وأعرقوا

وقال الشيخ الحسن:

[وَعَـدِّيَـنَّ بـه وأطْـلِـقَـنَّ وقِـس ونَـقْـلُـنَـا غَـيْـرَهُ مِـن هـذه نُـقِـلا]

أي وعدين بالثلاثي وأطلقن التعدية به قال الشاعر:

أريـد الـثـواء عـنـدهـا وأظـنـهـا إذا ما أطلنا عندها المكث ملت

ونحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ﴾ [الجاثية: ٢٦]، ونحو قولك أريته الهلال وأعلمته الخبر، وقال تعالى: ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وقوله ونقلنا الخ. أي وما نقلناه نقله الدماميني عن بدر الدين، والله أعلم، وقال الشيخ الحسن:

[شَـارِكْ بِـفَـاعَـلَ أوْ وَافِـقْ ثـلاثِـيَّـهُ أوْ أفْعَلِ الجَعْلَ تَابَعْتُ الصيام وَلَا]

أي ائت بفاعل قاصداً التشريك في الفاعلية والمفعولية معنى لا لفظاً نحو قاتل زيد عمراً وخاصم بكر سعداً، أو ائت بفاعل موافقاً ثلاثيه معنى كقولك سافر وجاوز وطاوع، أو ائت بفاعل قاصداً التصيير نحو قولك تابعت الصوم أي أتبعت بعضه بعضاً، وباعدت السفر قال: ومنه قوله تعالى: ﴿بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، أي بعّد وبدل له قراءة [بَعِّدَ]. وقال الشيخ الحسن:

[كَـثْـره بِـفَـعَّـل صَـيِّـرْ اخْـتَـصِـرْ وَأزِلْ وَافِـقْ تَـفَـعَّـل أو وافِـق بـه فَـعِـلا]

[فَـكِّـرْ وشَـمِّـرْ ويُـغْـنـي عَـنْ مُـجَـرَّده وَجَاءَ في تَضْعِيفِهِ مِنْ هَمزة بَدَلَا]

أي ائت بفعّل بالتضعيف دالاً على كثرة الفعل نحو جوّل وطوّف، قال الشاعر:

وقـد طـوفـت فـي الآفـاق حـتـى رضـيـت مـن الـغـنـيـمـة بـالإيـاب

أو دالاً على تكثير الفاعل نحو: برّك النعم وربّط الشاء، أو دالاً على تكثير المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ﴾ [سبأ: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]، قال: ويلزم من تكثيرهما تكثير من غير عكس ـ وقوله: صير، يريد أن فعّل تأتي للتصيير نحو أمّرته، وولّيته، وعدّلته وجرّحته. وائت ببناء فعّل للإزالة نحو قرّد البعير وقذّاه أي أزال قراده وأزال قذاه ـ ويجاء ببناء فعّل أيضاً لإرادة الاختصار نحو هلّل وكرّ وأمّن وسبّح.

وجيء بفعّل أيضاً للتفكير ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾

[المدثر: ١٨]. ونحو ولّى أي أدبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص: ٣١].

وجيء ببناء فعّل حالة كونه مغنياً عن مجرده نحو شمّر ثوبه أي شمره ونحو ميّزه أي مازه وكأبرّ النخل وأبَرَه، وزيّله وزاله، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٢٨]. ومنه قطّب وجهه وقطبه، وكعرَّدَ تأخر وعَرَد. وقد يجيء تضعيفه بدلاً عن همزة التعدية إن لم تكن عينه همزة ويقل مجيئها في غيرها من الحلقي. ثم قال الشيخ الحسن:

وللتَّوجُّه والتَّوْجيه لو نُسِبَتْ لَهُ كتقبيلنا الْمَوْتَى لَمَّا ثَقُلَا

يقول: وجيء بفعَّل بتضعيف العين للتوجه كأن تقول شرَّق فلان أو غرَّبَ أي توجه نحوهما، ويجاء به أيضاً للتوجيه المنسوب إلى الجهة كأن تقول قَبَّلْتُ الميت وجهته إلى القبلة. ثمَّ قال الشيخ الحسن في زياداته:

[باسْتَفْعَلَ اطْلُبْ تَحَوَّلْ طاوعِ أفعل أوْ وَافِقْ تَفَعَّل أوْ وَافِقْ به افْتَعَلَا]

يريد، والله أعلم، أن بناء استفعل يأتي للطلب لفظاً نحو اللهم إنا نستعينك نستغفرك ويفيد الطلب تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، وائت باستفعل للتحول حساً نحو استحجر الطين واستبحر الغدير، ويأتي للتحول معنى نحو قولهم استنوق الجمل واستأتن الحمار ومنه قولهم: إن البغاث في أرضنا يستنر، أي لقوتنا فيكون فخراً، وإذا أريد به الضعف والعجز صار ذماً. قال: وائت به أي باستفعل مطاوعاً أفعَل أو موافقاً له، نحو أقمته فاستقام، وأرحته فاستراح، واستجاب أي أجاب ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، ومنه استيقن أي أيقن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، قال: وجيء به موافقاً تفعَّلَ نحو استكبر واستعاذ أي تكبّر وتعوَّذ. وقال أيضاً زائداً:

[أوْ الثُّلاثِيِّ كاسْتَغْنَى، وَجَاءَ به وقَدْ يكُونُ عَلَى الوِجْدَانِ مُشْتَمِلَا]

أي وقد ينوب استفعل عن الثلاثي نحو قولهم: استغنى فلان أي غني وقولهم استبان بان، وقوله: وجاء به أي وقد يجيء بدلاً عنه أي مغنياً عنه

نحو: استأثر به أي استبد به، ونحو قولهم: استعان فلان حلق عانته، واستحييته بيائين أي تركته حياً فلم أقتله. قال في الصحاح وليس فيه إلا هذه اللغة. ومعنى وقد يكون على الوجدان الخ. . . أن استفعل قد تكون تشتمل على الوجدان ومثل له في الطرّة بما يروى أن الشعبي رحمه الله قال لعبد الملك بن مروان، ما رآك يا أمير المؤمنين، لو رآك لاستصغر ما استكبر واستقل ما استكثر.

قال في الطرّة: وقد يأتي للاتخاذ كاستأبيته فاستعبدني أي اتخذته أباً واتخذني عبداً قال: ويمكن حمله على الطلب. ثم زاد الشيخ الحسن قوله:

[باحْرَنْجَمَتْ طَاوَعَنْ وَرِدْفها وبَذَا وافِقْ مُجَرَّداً أو يُغْني انْطَلِقْ عَجَلا]

أي وقد يأتي بناء افْعَنْلَل مطاوعاً فَعْلَلَ نحو حرجمت الإبل فاحْرَنْجَمَتْ، وقد يأتي هذا البناء موافقاً لمجرد نحو انْطَفَأَت النار أي طفئت، وقد يأتي هذا البناء مغن عن مجرد ككسرته فانْكَسَرَ وبعثته فانبعث ومنه قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢]، ومطاوعاً لأفعل، كأزعجته فانزعج وأغلقته فانغلق، وقد يأتي انفعل يغني عن فعل نحو انطلق أي ذهب، وانزرب دخل في الزريبة وهي مكمن الصائد، قال الشاعر:

وبالشمائل من جلان مقتنص رذل الثياب خفي الشخص منزرب

ويقول الشيخ دائماً في الزيادة على ابن مالك:

[وفي مطاوعة ملا لوى ورمى وصلته أو نقلت جابه افتعلا]

أي ويجيء في مطاوعة ما أوله لام أو ميم أو راء أو نون مثل ملأه فامتلأ، ولواه فالتوى، ورماه فارتمى، قال: ومن غير الغالب قول الراجز:

ربع عفاه الدهر طولاً فامّحى قد كاد من طول البلى أن يمصحا

وقال أحمد الرفاعي في حاشيته ما نصه: باب انفعل لا يكون إلّا لازماً، وهو في الأغلب مطاوع فعَّل بتضعيف العين بشرط أن يكون فعَّل علاجاً أي من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال علَّمه فانعلم ولا فهَّمه فانْفَهم، وأما تفعَّل، فإنه، وإن وضع لمطاوعة فعَّل، إنما جاز في مثل فهَّمته فتفهَّم، وعلمته فتعلَّم، لأن

التكرير الذي (هو من لوازمه)[1] كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس، وليس مطاوعة انْفَعَلَ لِفَعَلَ مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال طردته فانطرد بل يقال طرته فذهب. اهـ. بتصرف.

قال: وفي الدماميني: ومنها انفعل لمطاوعة فعّل نحو قسّمته فانقسم وكشفته فانكشف، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الإنفطار: ١، ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقوله علاجاً أي في حالة كون فعَّل ذا علاج أي ذا تأثير محسوس متعلق بالظاهر، ولهذا لا يقال علَّمت المسألة فانعلمتْ، كما لا يقال ظننت ذلك حاصلاً فانظنَّ، لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوساً، فكأن العرب لما وضعوا هذا البناء للمطاوعة، وأوجبوا أن يكون في الأمر العام مطاوعاً، ولا يكون المطاوع إلا متأثراً، قصدوا أن يكون أثره ذلك حسياً ظاهراً ليكون ظهوره مقرباً لوجود مطاوعة ومحققاً لحصولها لأن المحسوس متعقل ولا ينعكس، فانضمام الحس إلى التعقل مطلوب للمطاوعة، ألا ترى أن انكسار الشيء معقول ومحسوس فاجتمعا فقوما مطاوعة انكسر من قولك كسرته فانكسر.

فإن قيل: قد يقال فلان منقطع إلى الله تعالى، وانكشفت لي حقيقة المسألة، مشيراً إلى المعنى الباطن، ومن ذلك الخبر «أنا عند المنقطعة قلوبهم من أجلي» ولا شك أن ذلك من الأمور المعنوية، **فالجواب** عن ذلك من وجهين:

الأول: أنّا لا نسلم أن مثل ذلك حقيقة بل هو من باب التجوز، وليس الكلام فيه بل الكلام فيما وضع الباب بطريق الحقيقة.

الثاني: أنّا إن سلمنا كونه حقيقة لا نسلم كونه مطاوعاً، فإنك تقول: انطلق زيد وانكمش وانسل، قال سيبويه: وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعل وليس مما طاوع فعَل نحو كسرته فانكسر ولكنه بمنزلة ذهب ومضى ـ فالحاصل أن مطاوعته بدون الأثر الحسي غير جائزة ولذا منعنا مثل انْعمل وانْظنَّ، ولكن

---

(١) ما بين القوسين ليس في النص الذي نقلته بل فيه: الذي كأنه الخ فزدت ذلك للإيضاح.

وروده غير مطاوع لفعلت غير ممتنع، وما اعترضت به يكون من هذا القبيل، هكذا في بعض شروح الشافية.

فإن قيل: فهل يصح أن تقول: قلت هذا الكلام فانْقال؟ قلت حكم ابن الحاجب بصحته باعتبار، وبعدم صحته باعتبار آخر، وذلك أنه قال في الشرح المفصل: وقالوا قلته فانقال لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين وإخراج الصوت وكل ذلك محسوس للمخاطِب والمخاطَب، فإن أُطلق قلته فانْقال على إرادة المعنى المفهوم من القول، وذلك ليس فيه ما اشترط من غير أن يقصد إلى ألفاظ محققة أو مقدرة كان في الامتناع نظر انتهى منه بتصرف قليل. وقول ابن مالك:

وافْعَلْ ذا أَلِفٍ في الْحَشْوِ رابعةً ... أَوْ عارِيًا وكَذَاكَ اهْبَيَّخَ اعْتَدَلَا

معناه أن الفعل المزيد يأتي على وزن افْعَالَّ بزيادة همزة وصل وبزيادة ألف بين العين واللام الأولى، ويأتي على وزن افْعَلَّ عارياً من الألف الرابعة مع تضعيف اللام فيهما، وهما للألوان نحو قولك احمارَّ لونه واصفارَّ، واحمرَّ واصفرَّ، والفرق بينهما أن افعالَّ تأتي للون غير الثابت، ولذا يقال يحمارُّ تارة ويصفارُّ أخرى، بخلاف احمرَّ واصفرَّ.

وأن من أبنية الفعل المزيد افْعيَّل بزيادة همزة الوصل والياء المشدودة بين العين واللام نحو اهْبَيَّخَ الرجل بالباء الموحدة والخاء المعجمة فهو هَبَيَّخ إذا انتفخ وتكبَّر، واهبيخَّ الصبي إذا سمن.

ومن أبنية الفعل المزيد افتعل بزيادة همزة الوصل وتاء الافتعال ويكون لمطاوعة فعَّل المضعف العين نحو عدّلت الرمح فاعتدل.

ثم جاء الشيخ يقول في زياداته:

[عَنْ الأحَمِّ والألْمَى نَحِّ بُنْيَةَ ذَا ... وَالْعَيْبُ والْلَّوْنُ مَعْنَاهُ بِهِ انْعَزَلَا]

[وَعَنْ مَدَاهُ ارْعَوَى كَاحْوَوَّ خارِجَةً ... وَارْقَدَّ وازْوَرَّ عن مَعْنَاته انْفَصَلَا]

[طَاوِعْ بِتيَ واتَّخِذْ واخْتَرْ بها وَبِهَا ... وَافِقْ تَفَاعَلْ أوْ وَافِقْ بِهَا فَعُلَا]

[بِهَا تَسَبَّبْ وبَالنَّفْسِ افْعَلَنَّ وَعَنْ ... أخي الثَّلاثَةِ تُغْني كالْتحَى فَجَلَا]

يريد الشيخ بزيادته هذه، والله أعلم، أن افْعالَّ وافعَلَّ لا يأتيان بناء فيما كان مضعَّفاً نحو الاحم ولا فيما كان معتلاً مثل الألمى، وأن هذين البنائين

يأتيان غالباً فيما في معنى اللون والعيب كاحمرَّ واحمارَّ واصفرَّ واصفارَّ واشهبَّ واشهابَّ وهما بمعنى وقيل المقصور للثابت والممدود للمتزلزل لأنهم يقولون جعل يحمار ويصفار، والأشهر الأول لقوله تعالى: ﴿مُدۡهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، ويأتيان للعيب نحو اعورَّ واعوارَّ واخولَّ واخوالَّ واجْفَظَّ واجفاظَّ؛ قال ابن عصور: افعلَّ مقصور من افعالَّ ومعناهما واحد بدليل أن ما شيء يقال فيه افعالَّ إلا يقال فيه افعلّ ولكن قد يكثر أحدهما ويقل الآخر ككثرة احمرَّ واخضرَّ واشهابَّ وادهامَّ.

قال: ولم يسمع في ارعوى، وافترى، وارقد افعالَّ ولكنه يجوز في القياس. اهـ. من حاشية الرفاعي على بحرق.

وقد يأتي بناء افعالَّ وافعلَّ دالين على غير لون وعيب نحو ارقدَّ اسرع وانقضَّ سقط وابْهارَّ الليل انتصف من بهرة الشيء وهي وسطه، واملاسَّ الشيء من الملاسة ضد الخشونة. اهـ. نسبة الرفاعي للدماميني.

وقول الشيخ الحسن: طاوع بتي الخ. يريد به، والله أعلم، طاوع بتلك التي هي افتعل طاوع بها أفعل نحو اشتعل واضطرمت النار واتَّقدت لأشْعَل، وأضرم، وأوقد، وطاوع به فعل كملأه فامْتَلأَ، ولواه فالتوى، وهزَّه فاهتزَّ.

واتخذ به أي اتخذ بافتعل نحو اشتوى، واطَّبَخَ واكترى، أي اتخذ شواء وطبيخاً وكرياً. قال: ويأتي بتاء افتعل دالاً على الاختيار نحو: انتقى، واصطفى، وارتضى، واختار.

ويأتي بناء افتعل دالاً على معنى تفاعل نحو اختصموا واقتتلوا واجتوروا واشتوروا. قال: ويأتي أيضاً دالاً على تفعَّل نحو ادَّكر، واقترب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، أي تذكر وتقرب. قال: وقد يأتي بناء افتعل موافقاً فعُل بالضم وفعَل بالفتح نحو بسم وابتسم وقرُبَ واقترَب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، قالوا ومنه قرأ السورة واقترأها، وحمله واحتمله، وقال الدماميني فيما نسبه له ابن زين أن الظاهر أن اقترأ واحتمل للاجتهاد.

وقول الشيخ الحسن: بها تسبب الخ. أي ائت بافْتَعل دالاً على التسبب كاجتهد واكتسب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قال: وائت بهذا البناء معبراً عما يفعل المرء لنفسه نحو قولهم ادَّهن، وامتشط، واكتحل، واعتمَّ، وانتقب، واختمر والله تعالى أعلم ـ قال ابن مالك:

تَدَحْرَجَتْ عَذْيَطَ احْلَولى اسْبَطَرَّتوا لي مَعْ تَوَلَّى وخَلْبَسْ سَنْبَسَ اتَّصَلا

أي ومن أوزان المزيد تَفَعْلَلَ بزيادة التاء بأول فَعْلَلَ الرباعي لمطاوعته كدحرجته فتدحرج. ومن أوزان المزيد أيضاً فَعْيَلَ بزيادة مثناة تحتية بين العين واللام نحو عذيط الرجل بالعين المهملة والذال المعجمة فهو عذيوط كعصفور أو عِذْيَوْطِ كفرعون، إذا كان يسبقه الحدث عند الجماع.

ومن أوزان المزيد افْعَوْعَلَ بزيادة همزة الوصل مع تكرار العين المفصولة بالواو الزائدة، وهذا البناء معناه المبالغة نحو اعشوشب المكان كثر عشبه ونحو اخشوشن زادت خشونته، ويجيء معناه للصيرورة نحو احلولى الشراب صار حلواً، ونحو احقوقف الرمل والهلال صار أعوج.

قال: ومن أوزان افعللَّ بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية، قال بحرق: وهو من مزيد الثلاثي نحو اسبطرَّ الرجل بمعنى اضطجع وامتد، واسبطرت الإبل مدت أعناقها لتسرع في السير، واسبطرَّ الشعر طال. قال الرفاعي في حاشيته: اختلفوا في هذا الوزن هل هو مقتضب أو ملحق؟ فالثاني قال إن أحد المثلين زيد للإلحاق باحرنجم بدليل اتحاد مصدرهما، والأول قال إن الإدغام مانع من الإلحاق فهو عنده من مزيد الثلاثي كما اقتصر عليه بحرق. اهـ. قال: وقد يطاوع فَعْلَلَ نحو طمأنته فاطمأنَّ، انظر الدماميني.

ومن أوزان المزيد تَفَاعَلَ بزيادة التاء والألف، وأشهر معاني هذا البناء الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو تضارب زيد وعمرو، وقد يكون لمطاوعة فاعل الذي بمعنى أفعل نحو واليت الصوم فتوالى كتابعته فتتابع بمعنى اتبعت بعضه بعضاً. ومن أوزان المزيد تَفَعّلَ بزيادة التاء وتضعيف العين، وهو لمطاوعة الفعل المضاعف كعلّمته فتعلّم وأدبته فتأدّب ووليته فتولّى.

ومن أوزان المزيد فعلس بزيادة السين في آخره للإلحاق بفعلل الرباعي نحو خلبس قلبه بالباء وبالخاء المعجمة خدع وفتن وأصله خلب ومنه قولهم برق خُلَّبٌ إذا لم يعقبه مطر.

ومن أوزان سَفْعَلَ بزيادة السين في أوله للإلحاق بفعلل أيضاً نحو سنبس في سيره بمعنى أسرع، وأصله نبس أي تحرك ونطق.

ومن زيادات الشيخ الحسن رحمه الله:

[بافْعَوْعَلْتَ بالغَنَّ وطاوَعَنْ فَعَلَا   وصَيِّرَنَّ بـه أَوْ وافِـق افْـتَـعَـلَا]
[تفاعَل أشْرِكْ بِهَا وَطَاوِعَنَّ وَقَدْ   تبيَّنَ عَكْسُ الَّذي بِفَاعِلٍ نَـزَلَا]
[تَعَالَلَتْ هِنْدُ أَوْ مَعْنَى المجرَّدِ أَوْ   إهْـمَـالُـهُ فـتـعـالـى الله جـلَّ وعَـلَا]
[تَفَعَّلَ اطْلُبْ بهما وطَاوِعَنَّ وَقَدْ   تجيءُ طِبْقاً لِمَا عَنْ تائها انْخَزَلَا]
[وعَنْهُ تُغْنِي وتُغْني عَن مُجَرَّدِهَا   وَقَـدْ تَـوَافِـقُـهُ تَـعَـدٌّ مَـنْ بَـخِـلَا]
[بِهَا تَكَلَّفْ وَجَانِبْ واتَّخِذْ وَبِهَا   كرِّرْ تَجَرَّعْ مُطيلاً شرْبك الْعَسَلَا]

قلت هذه الأبيات تكاد تكون عقداً لما كتبناه نقلاً عن بحرق وغيره على قول ابن مالك. تدحرجت عذيط احلولى الخ. البيت، والله ولي التوفيق.

وقال ابن مالك في لاميته:

واحْبنطأ احْوَنْصَلَ اسْلَنْقَى تَمَسْكَنَ سَلْـ   ـقَى قَلْنَسْتَ جَوْرَبْتَ هَرْوَلْت مُرْتَجِلَا

احبنطأ عظمت بطنه من مرض يسمى الحبط محركاً والحُباط بضم الحاء، واحونصل الطائر ثنى عنقه وأخرج حوصلته، واسلنقى الرجل على قفاه أي استلقى، وتمسكن الرجل أظهر المسكنة، وسلقاه على قفاه، وقَلْنَسْته ألبسته قلنسوة، وجوربته ألبسته جؤرباً، وهرولت في مشيتك أسرعت حال كونك مهرولاً، أي ومن أوزان المزيد افْعَنْلأَ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وهمزة في آخره للإلحاق باحرنجم نحو احبنطأ البعير إذا عظم بطنه من الحبط. ومن أوزان المزيد افْوَنْعَلَ بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو احونصل الطير؛ ومن أوزان المزيد افْعَنْلَى بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وبألف التأنيث للإلحاق باحرنجم نحو اسلنقى الرجل على قفاه أي استلقى ومنه احبنطى. ومن أوزان المزيد تَمَفْعَلَ بزيادة التاء والميم نحو تمسكن الرجل إذا أظهر المسكنة وأصلها من السكون. ومن أوزان المزيد فعلى بزيادة الألف للإلحاق بفعلل نحو سلقاه ألقاه على قفاه. ومن أوزان المزيد فَعْنَلَ بزيادة النون بين العين واللام نحو قلنسه ألبسه قلنسوته وهي ما يلبس في الرأس.

ومن أوزان المزيد فَوْعَلَ بزيادة الواو بين الفاء والعين كجوربه إذا ألبسه

جؤربه وهو ما يلبس في الرجلين. ومن أوزان المزيد فَعْوَل بزيادة الواو بين العين واللام نحو هرول في مشيه إذا أسرع. وقال ابن مالك:

زَهْزَقْتَ هَلقَمْتَ رَهمَسْتَ اكْوَألَّ تَرَهْـ شَفتَ اجْفَأظَّ اسْلَهَمَّ فَطرَنَ الجَمَلَا

يعني أن من أوزان المزيد عَفْعَلَ بتكرار العين كزهزق الرجل تكرير الزاي إذا أكثر الضحك أصله هزق ومثله دهدم الجدار إذا هدمه. ومن أوزان المزيد هَفْعَل بزيادة هاء في أوله نحو هلقم الطعام إذا ابتلعه أي لقمه.

ومن أوزان المزيد فَهْعَلَ بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو هرمس الشيء بمعنى رمسه أي ستره ودفنه، ومعلوم أن الرمس هو القبر.

ومن أوزان المزيد افوعلَّ بزيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو اكوَألَّ الرجل بمعنى قصر واجتمع خلقه وأصله كأل، هكذا قال بحرق.

وتعقبه ابن حمدون قال: ذكر القاموس في فصل الكاف والواو ما نصه: والكوألْلُ القصير، واكوألَّ اكوئلالا قصر، وذكرهما في كأل وهم للجوهري اهـ. منه.

ومن أوزان المزيد تَفَهْعَلَ بزيادة التاء في أوله والهاء بين الفاء والعين نحو ترهشف الشراب بالشين المعجمة رشفه ومصه.

ومن أوزان المزيد افْعَألَّ بزيادة همزة الوصل وهمزة بين العين واللّام مع تضعيف اللام نحو اجفأظَّ بالجيم والظاء المعجمة إذا أشرف على الموت، واجفأظت الجيفة انتفخت وقد يقال اجْفَاظَّ كاحمارَّ.

ومن أوزان المزيد افْلَعَلَّ بزيادة همزة الوصل ولام بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو اسْلَهَمَّ الرجل بالسين المهملة بمعنى سهم إذا تغير وجهه من أثر الشمس أو السفر، قال في الطرّة: اسلهم وجهه من الحر قل لحمه فهو كسهم فهو ساهم، ومن هذه الأوزان فَعْلَنَ بزيادة النون في آخره نحو قطرن البعير إذا طلاه بالقطران. ثم قال إبن مالك:

تَرَمْسَتَ كَلْتَبْتَ جَلْمَطْتَ وغَلْصَمَ تُصْـ ـمَ ادْلَمَّسَ اهْرَمَّعَت واعْلَنْكَسَ انْتَحِلَا

يريد أن من أوزان المزيد تفعل بزيادة التاء في أوله كترمس إذا استتر وتغيب عن حرب أو عن أمر مهم من رمس الشيء دفنه وأخفاه، ومن هذه

الأوزان فَعْتَلَ بزيادة التاء بين العين واللام نحو كلتب الرجل إذا داهن في الأمر فهو كلْتَبٌ كجعفر وكُلْتُبٌ كقنفذ، ومن هذه الأوزان فَعْمَل بزيادة الميم بين العين واللام نحو جلمط الرجل رأسه بالجيم والطاء أي حلقه أصله جلطه، وجملط الجلد عن الشاة سلخه.

ومن أوزان المزيد فَعْلَمَ بزيادة الميم في آخره نحو غلصمه قطع غلصمته وهي أصل الحلقوم مما يلي الرأس، قال بحرق: ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم الغلصمة أصلية لا يراد هما له في الميم لا في الصاد.

ومن هذه الأوزان افْعَمَّلَ بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين الفاء والعين نحو اذْلَمَّسَ الليل إذا اختلطت ظلمته أصله من دلمس ومنه التدليس في الرواية، ومثله اهرمَّع الدمع سال بسرعة، واهرمَّع في سيره إذا أسرع. ومن هذه الأوزان افْعَلْنَسَ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام والسين المهملة في آخره نحو اعْلَنْكَسَ الشعر إذا تراكم لكثرته. وقال ابن مالك:

واعْلَوَّطَ اعْثَوْثَجَتْ بَيْطَرَتْ سَنْبَلَ زَمْـ ـلَقَ اضْمُمَنَّ لِتَسَلْقَى واجْتَنِبْ خَلَلا

يريد أن من أوزان الفعل المزيد افْعَوَّل بزيادة همزة الوصل وواو مشددة بين العين واللام نحو اعْلَوَّطَ فَرَسَهُ إذا تعلق بعنقه ولزمه وهي بالمهملتين، واعلوط غريمه إذا لزمه وتعلق به. ومن هذه الأوزان افْعَوْلَلَ بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى نحو اعْثَوْثَجَ البعير بالعين المهملة والثاء المثلثة والجيم المكررة بمعنى عظم وضخم فهو عَثَوْجَجٌ، قال في القاموس والمشهور اعثوثج بتكرير المثلثة وهو المذكور في الصحاح، وقد يوجد في بعض النسخ اعثوثجت والصواب اعثوججت بتكرير الجيم لأن وزن اعثوثج بتكرير الثاء افْعَوْعَلَ وقد سبق. ومن هذه الأوزان فَيْعَل بزيادة الياء بين الفاء والعين نحو بيطر الرجل إذا عمل البيطرة وهي معالجة الدواب من بطر الجرح إذا شقه. ومنها فَنْعَل بزيادة النون بين الفاء والعين نحو سَنْبَلَ الزرع إذا أخرج سنبله. ومن هذه الأوزان فَمْعَلَ بزيادة الميم بين الفاء والعين نحو زملق الفرس إذا ألقى ماءه عند الضراب قبل الإيلاج من زلق. ومن هذه الأوزان تَفَعْلَى بزيادة التاء على فعلى لمطاوعته نحو سلقاه فتسلقى، قال بحرق فهذه سبعة وأربعون بناء قال ابن حمدون أي باعتبار عدِّ الناظم وإلا فقد تقدم أن ادلمسَّ واهرمَّعت بناء واحد فيكون العدد ستة وأربعين وزناً، والله تعالى أعلم.

فصلٌ
في فعل المضارع

فيما يفتتح به المضارع وفي حركة ما قبل آخره والحركة التي يتميز بها بناؤه على أي وزن كان ماضيه. قال ابن مالك:

بِبَعْض نأتي المُضارِعَ افْتتِحْ وَلَهُ ... ضَمٌّ إذا بالرُّبَاعي مُطْلَقاً وُصِلا
وافْتَحْهُ مُتَّصلاً بغَيره ولغيـ ... ـر الياء كسراً أشِعْ في الآتي من فَعَلا
وَكَسْرُ ما قَبْلَ آخر المضارع مِنَ ... ذا الْبابِ يلزم إن ماضيه قد حظلا
زيادة التَّاءِ أوَّلاً وإنْ حَصَلَتْ ... لهُ فَمَا قَبْلَ الآخِرِ افْتَحا بِولَا

يقول افتتح المضارع ببعض حروف نأتي وعند قوم أنيت وهي: الهمزة والنون والياء والتاء، قال: ولهذا البعض المفتتح به المضارع يلزم الضم في لغة جميع العرب إذا كان الفعل رباعياً، كان مجرداً كدحرج يُدحرج أو كان رباعياً مزيداً نحو أعلم يُعلم وولَّى يُولِّي.

وافتح حرف المضارعة حال اتصاله بغير الرباعي ثلاثياً كان كضرب يَضرب، أو خماسياً نحو انطلق يَنطلق، أو سداسياً نحو استخرج يَسْتخرِجُ، وهذا على لغة أهل الحجاز التي نزل القرآن بها، وأما قيس عيلان وتميم وربيعة فإنهم يوافقون أهل الحجاز في لزوم ضم أول المضارع الرباعي، وفي فتح أول فعُل بضم العين أي في فتح أول المضارع منها نحو شرُف يَشْرفُ، وفي فتح أول المضارع من فَعَل مفتوح العين بجميع أنواعها كوَعَدَ يَعِد، وباع يبيعُ ورمى يَرْمي، وقال يَقُول، وَغَزَا يَغْزو، وحنَّ يَحِنُّ، ومدّه يَمُدُّه، ومنع يَمْنَعُ، ونصر يَنْصُر وضَرَبَ يَضْرِبُ وعَتَلَهُ يَعتُله، فيلزمون فتح حروف المضارعة في ذلك كله ما عدا كلمة أبى يأبى فإنهم لا يلزمون حرف المضارعة فيها بل يجوزون الكسر معه ويجوزون كسر حرف المضارعة من حبَّ الثلاثي في باب الاتباع عند سيبويه تقول حبَّه يِحِبُّه بكسر الياء اتباعاً للحاء. وأما فَعِل المكسور الخماسي المصدر

بهمزة الوصل كانْطلق ينطلق، أو بالتاء المزيدة كتعلَّم يتعلم، والسداسي المصدر بهمزة الوصل كاستخرج يستخرج، فلا يلزمون فتح حروف المضارعة فيها، ولهم فيها حالتان: حالة يجيزون فيها كسر الهمزة والتاء والنون دون الياء التحتية، وحالة يجيزون فيها كسر حروف المضارعة كلها بما في ذلك الياء، وهذا ما عناه الناظم بقوله: وكغير الياء كسراً أجِزْ في الآتي من فعِلا: أو ما تصدر همزة الوصل فيه أو التاء زائداً كتزكَّى ـ أي وما تصدر همزة الوصل فيه وهو الخماسي والسداسي نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج، أو التاء المزيدة وهو الخماسي فقط كتزكَّى فتقول: أنا أفرح وأنطلق وأستخرج وأتزكَّى وأنت تفرحُ وتَنْطلق، وتستخرج وتتزكَّى، ونحن نَفرح ونَستخرج ونَتزكَّى بالكسر فيها جوازاً والفتح أفصح. وقد أشار إلى ذلك بقوله: وهو قد نفلا: في الياء وفي غيرها إن ألحقا بأبى. أو ما له الواو وفاء نحو قد وجلا؛ أي وجواز الكسر قد نقل عنهم في جميع حروف المضارعة الياء وغيرها إن ألحقا أي الياء وغيرها بكلمة أبَى بالموحدة يأبى وهو من باب فعَل بالفتح أو بما له الواو فاء من فعِلَ بالكسر كوجل ووجع فيقولون أبى يِيبى بالكسر وأبيت أنا إيبى وأبيت أنت تِيبى وأبينا نحن نِيبى، وكذلك يقول وجل يِيجل ووجلنا نِيجل، قال الشاعر:

قعيدَكِ أن تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

لطيفة: يحكى أن ليلى الأخيلية كانت يوماً عند عبد الملك بن مروان وكانت ذربة، وحضر المجلس عامر الشعبي رحمه الله، فاستغرب الملك ذرابتها فقال له الشعبي أيرضيك أن أخجلها؟ فقال: نعم، فالتفت إليها عامر وقال: ما لكم يا بني عامر لا تكتنون؟ وقد علم أن لغتهم كسر حرف المضارعة، فقالت له: أو ما نكتني؟ بكسر حرف المضارعة، قال لا والله، ولو فعلت لاغتسلت، فخجلت وانسحبت من المجلس، والله أعلم.

وقوله: وكسر ما قبل آخر المضارع من «ذا الباب يلزم إن ماضيه قد حُظلا» زيادة التاء أولاً وإن حصلت «له فما قبل الآخر افتحنْ بِوِلا» معناه، إن شاء الله، أنه يلزم كسر ما قبل آخره إن لم يكن في أول ماضيه تاء مزيدة، ومعنى حظل بالمهملة والظاء المعجمة، منع وذلك نحو أكرم يُكرم وولَّى يُولِّي ووالى يُوالي وانفصل ينفصلُ واستخرج يستخرج؛ فإن دخلت التاء المزيدة في أول ماضيه فتح ما قبل آخره كتعلَّم يتعلَّم وتدحرج يتدحرَجُ، وتغافل يتغافَل،

وتقييده بذا الباب يخرج الرباعي المجرد مع أن ما قبل آخره مكسور أيضاً نحو دحرج يدحرج، ومعنى قوله: وافتحا بِوِلَا، أي افتحنْ فتحة تلي الفتحات قبلها، والله أعلم.

تنبيه: ذكر الرفاعي في حاشيته على بحرق ما نصه: إن قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها؟ قلت: لأن الزيادة مستلزمة للنقل، وهم محتاجون لحروف تميز بين الماضي والمستقبل، فوجدوا أولى الحروف حروف اللين لكثرة دورها فزادوها، وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالسكون وأعطوها للمتكلم لأنه مقدم ومخرج الهمزة مقدم على مخرج الألف وقلبوا الواو تاء لأن الواو ثقيلة لا سيما في مثل وجل، وأعطوها للمخاطب لأنه مؤخر عن الغائب والمتكلم بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه بعد الغائب والواو[1] ومنتهى مخرج الهمزة والياء متوسطة في المخرج بينهما فلذلك أعطيت للغائب. ولما كان في الماضي فرق بين متكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لمشابهتها أحرف العلة في الخفاء. اهـ. منه.

تنبيه آخر: وقال الرفاعي أيضاً في علة تسميته مضارعاً، قال لأن المضارعة المشابهة، مأخوذة من ارتضاع اثنين ضرع امرأة فهما أخوان، وقد شابه اسم الفاعل في حركاته وسكناته. اهـ. منه.

---

(١) هكذا وجدت في النسخة بيدي ولعل هناك خرجه، وأن الصواب هو: والواو والتاء مخرجهما من منتهى مخرج الهمزة. والله الموفق.



فصـلٌ
في فعل ما لم يُسَمَّ فاعله

قال ابن مالك:

إن تُسْنِدِ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ فائت به

مَضْمُومَ الأول: قال: إذا حذفت الفاعل وأسندت الفعل للمفعول به وأقمته مقامه فاضمم أوله نحو قولك: ضُرِبَ زيد بضم الضاد المعجمة، وأُكرم عمروٌ بضم الهمزة، وانطُلِقَ به، واستُخْرِج متاعه، هذا إذا كان صحيح العين، فإن كان ثلاثياً معتل العين كُسِرَ أوله، وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

واكْسِرْهُ إذا اتَّصَلَا

بِعَيْنٍ اعْتُلَّ. . . . أي واكسر أوله إذا اتصل بعين معتلة نحو قِيلَ وبِيعَ أصلهما قُوِلَ وبُيِعُ بضم أولهما وكسر ثانيهما على وزن ضُرِبَ إلا أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فحذفوا ضمة الفاء ونقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من بيع وقلبت الواو من قُوِل ياء لسكونها بعد كسرة، وإلى الحكم الثالث أشار ابْنُ مالك بقوله:

. . . . واجْعَلْ قَبْلَ الآخِر في الْـ ـمُضِيِّ كسْراً وفَتْحاً في سِواهُ تَلَا

أي اكسر ما قبل آخر الماضي منه كضُرِبَ زيد، ودُخْرِجَ وانْطُلِق به، واسْتُخْرِجَ متاعه وافتح ما قبل آخر المضارع كيُضْرَبُ زيدٌ ويُدَحْرَجُ ويُنطَلَقُ به ويُسْتَخْرَجُ متاعه. وقوله: تلا، نعت لسواه أي واجعل فتحاً في فعل سوى الماضي تلاه.

وأشار ابن مالك إلى الحكم الرابع بقوله:

ثَـالِـثُ ذِي هَـمْـزِ وَصْـلٍ ضُـمَّ مَـعْـهُ

أي وضم أيضاً ثالث المبدوء بهمزة وصل مع ضم همزة الوصل التي هي



ابتداء الفعل نحو قولهم انْطُلِق بزيد، واقْتُدِرَ عليه، واستُخْرِجَ متاعه، وهذا الحكم مقيد بصحيح العين وسيأتي معتل العين كاختير وانقيد له، وأشار ابن مالك إلى الحكم الخامس قائلاً:

ومَعْ تاءِ المُطَاوَعَةِ اضْمُمْ تِلْوَهَا بِولَا

أي واضمم مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها. يعني الحرف الذي يلي تاء المطاوعة نحو تغوفل عن زيد وتُدُحْرِج في الدار، وقوله: بوِلَا أي بغير فاصل بينهما، وإنما ضموا ثانيه لئلا يلتبس بنحو قولهم أنت تعلم زيداً العلم.

والحكم السادس هو كسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو معتل العين وأشار إليه ابن مالك بقوله:

وَمَا لِفَا نَحْوِ بَاعَ اجْعَلْ لثالث نَحْـ ـوِ اخْتارَ وانْقَادَ كاخْتِيرَ الّذي فُضِلَا

ومعناه: اجعل لنحو ثالث اختار وانقاد مما هو مبدوء بهمزة وصل من معتل العين ما جعلته لفاء نحو باع وهو الثلاثي المعتل العين من كسر، تقول: اخْتِيرَ زيد وانْقِيدَ له عوضاً عن الضمة التي في نحو اقْتُدِرَ عليه وانْطُلِق به كما كسر أول قيل وبيع، عوضاً عن الضمة التي في ضُرب زيد. اهـ.

فـصـلٌ
في فعل الأمر

قال ابن مالك:

مِنْ أَفْـعَـلَ الأَمْـرُ أَفْـعِـلْ واعْـزُهُ لِـسِـوا ... هُ كالمُضَارع ذي الجَزْم الذي اخْتُزِلَا
أَوَّلُـهُ، وبِـهَـمْـزِ الْـوَصْـلِ مُـنْـكَـسِـراً ... صِلْ سَاكِناً كان بالمَحْذُوفِ مُتَّصِلَا
وَالْـهَـمْـزُ قَـبْـلَ لُـزُومِ الـضَّـمِّ ضُـمْ ... مَ وَنَحْوَ اغْزِ بِكَسْر مُشَمٍّ الضَّمَّ قَدْ نُقِلَا
وشَذَّ بالْـحَذْفِ خُذْ وَكُلْ ومُرْ وَفَشا ... وامُرْ ومـسـتَـنـدَرٌ تَـتْـمِـيـمُ خُذْ وكُـلا

هذا الفصل الكلام فيه على بناء فعل الأمر من أيِّ وزن كان، وذلك على قسمين: مقيس وشاذ. والمقيس منه على ثلاثة أضرب لأنه إمَّا رباعي بزيادة همزة القطع كأكرم، وإما أن يكون على غير ذلك، فإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة متحركاً كيقوم ويُدحرج، أو كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً كيضربُ وينطلق، فأمَّا ما ماضيه رباعي بزيادة همزة القطع فهو قول الناظم: من أفعل الأمر أفعل، أي بناء الأمر من أفعل الرباعي بزيادة همزة القطع نحو أكرم على أفعل بهمزة القطع مع كسر ما قبل آخره نحو أكرم زيداً وأعلم عمراً وألق عصاك وأدخل يدك، وأما الضرب الثاني وهو ما ليس على أفعل، وكان الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحركاً فقد عناه الناظم بقوله: واعزُه لسواه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا: أوله، أي وانسب الأمر لسوى أفعل كوزن المضارع المجزوم الذي اختزل أوله أي قطع عنه حرف المضارعة، وهو بالخاء المعجمة والزاي، فتقول في تقوم قم وفي يبيع بعْ وفي يخاف خف وفي يتدحرج دحرج ويتعلم تعلم كما تقول في المجزوم منها لم يقم ولم يبع ولم يخف ولم يدحرج ولم يتعلم، وشملت عبارته الفعل الذي يكون الحرف فيه الذي يلي حرف المضارعة ساكناً وهو الضرب الثالث وعناه الناظم بقوله: وبهمز الوصل منكسراً:

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلا

أي صل الساكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذف حرف المضارعة بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسراً كقولك في يضرب وينطلق ويستخرج اضرب وانطلق واستخرج وإنما جلبوا له همزة الوصل ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن إذ لا يمكن ابتداء نطق بساكن، ولهذا يسقط همز الوصل في درج الكلام، وشملت عبارته في قوله: وبهمز الوصل منكسراً، ما ثالثه مضموم إلا أنه أخرجه بقوله: والهمز قبل لزوم الضم ضم أي اضمم همزة الوصل إذا كان قبل ضمة لازمة في ثالث الفعل فتقول في الأمر من يخرج أُخرُجْ وفي الأمر من ينظر أُنظُرْ بِضم همزة الوصل بخلاف الأمر مما ثالثه مكسور كيضرب أو مفتوح كيذهب ويشرب فإنه مكسور كما سبق. وقوله: ونحو اغزِ بكسر مشم الضم قد قبلا، ويشر به إلى أن ثالث الفعل إذا كان مضموماً وهو معتل اللام كيدعو ويغزو فإن الأمر منه كذلك بضم الهمزة قال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، وتقول اغزُ في سبيل الله، إلا إذا كسر ثالثه عند أمر المؤنث لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنث فإنك تقول اذعي يا هند واغزِي بكسر همزة الوصل اعتباراً بالكسر اللازم، ويجوز أيضاً اشمام كسرتها الضم نظراً إلى أن أصلها الضم، ومفهوم قوله قد قبلا، أن إخلاص الكسر أفصح من الإشمام نظراً إلى الكسرة اللازمة؛ قال بحرق: ولو كان ثالث الفعل مضموماً بضمة عارضة لا لإلزامه عكس ما تقدم، وجب كسر همزة الوصل نحو امشوا وائتوا. وقال الرفاعي في حاشيته لأن امشوا أصله امشيوا بوزن اضربوا واستثقلت الضمة على الياء فنقلت لما قبلها بعد سلب حركته فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وقال بحرق: وأما القسم الثاني وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط خُذْ ومُرْ وكُلْ، وقد أشار إلى ذلك الناظم بقوله: وشذ بالحذف مر وخذ وكل، أي أن هذه الأفعال شذت عن قياس نظائرها من حيث أن ثاني مضارعها ساكن ولم يتوصلوا إليها بهمزة وصل مضمومة بل حذفوا ثانيها الساكن أيضاً فقالوا في الأمر من يأخذ ويأمر ويأكل التي على وزن يخرج وينظر، خُذْ ومُرْ وكُلْ تخفيفاً لكثرة استعمالهم لها، وقياس نظائرها الأخذ والأمر والأكل بهمزة وصل مضمومة مع همزة قطع ساكنة ثم قالَ ابن مالك: ثم فشا وامر، أن الأمر من يأمر إن استعمل مع حرف العطف يجوز فيه التتميم على القياس نحو ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وإن شئت قلت ومره بكذا بالحذف وهو

الأكثر مع أن التتميم كثير فاش، وأما كل وخذ فإن استعمالهما بالتتميم نادر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ومستندر تتميم خُذْ وكُلَا.

تنبيه: اعلم أن ورود الكلمة خارجة عن القياس لا ينافي فصاحتها كما في حَسَب يَحْسِبُ، ومر، وخذ، وكل، لأن المراد بالفصيح ما كثر استعمال العرب له، وأمّا النادر فهو ما يقل وجوده في كلامهم سواء خالف القياس أو وافقه، وأمّا الشاذ فإنهم يعبرون به عما جاء على خلاف القياس، ولا ينافي ذلك الفصاحة كما علمت، هذا، ويعبرون بالضعيف عما في ثبوته نزاع عن العرب بين علماء العربية.



بــاب
في أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين



في أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

كَـوَزْنِ فَـاعِـلٍ اسْـمُ فَـاعِـلٍ جُـعِـلَا   مِـن الـثُّـلَاثِـي الَّـذِي مَـا وَزْنُـهُ فَـعُـلَا

اعلم أن أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين على ضربين: قياسي وسماعي، والقياسي إما أن يصاغ من الثلاثي أو غيره، والثلاثي إمّا مفتوح العين لازماً ومتعدياً، أو مكسور العين لازماً أو متعدياً، أو مضموم العين ولا يكون إلا لازماً. أما فَعَلَ مفتوح العين لازماً ومتعدياً وفَعِلَ بكسر العين متعدياً فقط فقد أشار الناظم بقوله: كوزن فاعل اسم فاعل... الخ. البيت إلى بناء اسم الفاعل منهما، فاسم فاعل مبتدأ وجملة جعلا الخ خبره، وكوزن فاعل في محل المفعول الثاني لجعل، والمراد جعل اسم الفاعل من هذين الفعلين على هيئة فاعل نحو ذهب فهو ذاهب، وضربه فهو ضارب، وشربه فهو شارب وعلمه فهو عالم. وأشار إلى اسم الفاعل من فَعُلَ بضم العين بقوله:

وَمِنْهُ صِيغَ كَسَهْلٍ والظَّرِيف وَقَدْ   يَـكُـونُ أَفْـعَـلَ أَوْ فَـعَـالا أَوْ فَـعَـلَا

والفُراتِ وعِفْرٍ والحصور وغَمْـ   ـرِ عَـاقِـرٍ جُـنُـبٍ ومُـشْـبِـهٌ ثـمِـلَا

قال إن اسم الفاعل من فعُل بضم العين يأتي على وزنين قياسيين وهُمَا فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين وفَعيل، يقال سَهُلَ فهو سَهْلٌ وصعُب فهو صَعْبٌ ويقال ظرُف فهو ظريف وشَرُفَ فهو شريف فهذان الوزنان هما الغالب فيه، وأما غيرهما فهو قليل وقد عبر ابن مالك عن قلّته بقوله وقد يكون أفعل الخ. أي وقد يكون اسم الفاعل منه على وزن أفعل نحو حمُق فهو أحمق وخرُقَ فهو أخرق، وقد يأتي على فَعَال بتفح الفاء وفُعال بضمها نحو جبُنَ فهو جَبَان أي هيوب وحرم الشيء فهو حرام وحصُنت المرأة فهي حصان عفيفة وفرُت الماء فهو فُرات أي عذب وزعُقَ فهو زُعاقٌ أي ملح مر. وقد يأتي على فَعَلَ محركاً نحو حسُن فهو حَسَنٌ وبطُل فهو بَطَلٌ أي شجاع، وقد يأتي على فِعْل بكسر الفاء

وفِعْل ساكن العين نحو عفُر الرجل فهو عِفْرٌ وعفريت أيضاً أي ذو دهاء ومكر، وبدُع فهو بِدْعٌ أي غاية فيما ينعت به وغمر الرجل فهو غِمْرٌ بالغين المعجمة أي جاهل بالأمور أي لم يجربها، وصلُبَ الشيء فهو صَلْبٌ، وقد يأتي بناؤه على فعول بفتح الفاء نحو حصر الرجل فهو حصور أي لا شهوة له في النساء، وقد يأتي على فاعل نحو عقرت فهي عاقر إذا جاوزت سن الحمل، وفجُر الرجل فهو فاجر وبَسُلَ فهو باسل أي شجاع لا يفلت قرنه، وقد يأتي على فُعُل بضم الفاء والعين نحو جنُب فهو جُنبٌ، وقد يأتي على فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهو مراد الناظم بقوله: ومشبه ثَمِلَا نحو فَطُنَ الرجل فهو فَطِنٌ وخَشُنَ المكان فهو خَشِنٌ، قال: وليس مراد الناظم أن ثمل نفسه من أمثلة هذا الباب لأنها من أمثلة فعِل بكسر العين اللازم، وقد أشار الناظم إلى بناء اسم الفاعل منها فقال:

وَصِيغَ مِنْ لازِمٍ مُوازِنِ فَعِلَا ... بِوَزْنِهِ كَشَجٍ ومشبه عَجِلَا
والشَّأْزِ والأَشْنَبِ الجَذْلَانِ ثَمَّتْ قَدْ ... يأتي كَفَانٍ ومُشْبِهِ وَاحِدِ البُخَلَا

قال إن اسم فاعل من فعِل بكسر العين اللازم يصاغ بوزن فَعِل نحو شَجِيَ فهو شَجٍ وهذا من معتل اللام منه، ونحو عجِل فهو عَجِلٌ من صحيح اللام، وشَئِزَ المكان بالشين والزاي فهو شَئِزٌ إذا كان خشن يقال شئز يشأز شئوزاً وشآزاً فهو شئز إذا خشن بكثرة الحجارة فيه. ويصاغ أيضاً اسم الفاعل من فعِل بالكسر اللازم على افْعَل نحو سَوِدَ فهو أسود وشنب ثغره فهو أشنب والشنب دقة في أطراف الأسنان، ويصاغ اسم الفاعل منه على وزن فعلان نحو شبعَ فهو شبعان وجذِل فهو جذلان بمعنى فرح فهو فرحان. قال بحرق: وهذه الأوزان الثلاثة أعني فرح كعجل وافعَلَ وفعلان هي الغالب في بنائه. قال الشيخ الحسن في الطرة: وهذه الثلاثة مقيسة وقد تجمع كجرب واجرب وجربان. اهـ. منه.
وقول ابن مالك: ثمت قد يأتي كفان وشبه واحد البخلا حملا على غيره لنسبته، يشير به إلى قلة مجيء اسم فاعل فعِل بالكسر اللازم على غير الأوزان الثلاثة المتقدمة يقول يأتي اسم الفاعل منه على فاعل وفعيل حملا على اسم الفاعل من غيره لنسبته بين المحمول والمحمول عليه من مشابهة في المعنى أو مصاحبة، ومثل الشيخ الحسن لذلك في الطرة كقوله: كراض وصاعد وظافر حملت على ذاهب وشاكر وفائز، وكبخيل ومريض وسقيم حملت على كريم ولئيم وضعيف وهكذا، اهـ.

قال بحرق: والمراد بقوله على غيره فعُل المضموم وفعَل المفتوح، مثال المحمول منه على فعَل المفتوح فولهم فني فهو فان ورضي فهو راض فأتوا باسم الفاعل منهما على فاعل الذي هو قياس فعَل بفتح العين، ومعلوم ما بين فني وذهب من مناسبة معنى الذهاب في الفناء وما بين الرضى والشكر من معنى، ومثال المحمول منه على فعُل بضم العين بَخِلَ فهو بخيل ومرض فهو مريض فأتوا به على فعيل ومقيس اسم فاعل فعُل بضم العين كظرُف فهو ظريف وشرُف فهو شريف ومعلوم ما بين بخل وكرم المحمول عليه من التضاد. قال ابن مالك:

حَمْلاً على غيره لِنِسْبَةٍ كَخفيـ ـفٍ طَيِّبٍ أشْيَبٍ في المضوع من فَعَلَا

ومراده بقوله كخفيف طيب الخ. أي كما قالوا أيضاً في صوغ اسم الفاعل من فَعَلَ بفتح العين على وزن فعيل يخوخفٌ يخف فهو خفيف وهو من مضاعف فعَل اللازم، وطاب فهو طيب على وزن فعيل، وشاب فهو أشيب على وزن أفعل وهذا من يائي العين وقد سبق أن قياس اسم الفاعل من هذا الباء هو فاعل وإن فعيلا قياس اسم الفاعل من فعُل بالضم كظرُف فهو ظريف لكنهم حملوا خفَّ على ثَقُل فهو ثقيل وحملوا طاب على خَبُث فهو خبيث، وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعِل بالكسر الدال على الأعراض كعَرِجَ فهو أعرج. ثم قال ابن مالك:

وفَاعِلٌ صَالِحٌ لِلْكُلِّ إنْ قُصِدَ الْـ ـحُدَثُ نحو غَدَا جَاذِلاً جَذَلا

يريد به، والله تعالى أعلم، أن ما سبق من التفصيل من كون اسم الفاعل من الثلاثي على هذه الأبنية قياساً وسماعاً إنما هو عند قصد قيام تلك الصفة بموصوفها على سبيل الثوب فإن قصد الدلالة على الحدوث والتجدد جاز بناؤه من كل فعل ثلاثي مطلقاً على وزن فاعل من غير فرق بين فعَل بالفتح وفعُل بالضم وفَعِلَ بالكسر نحو هذا غدا جاذلا أي فارح فرحاً، قال الشاعر يرثي عمرو بن سعيد الباهلي:

مضى ابن سعيد حين لم يبق مغرب ولا مشرق إلا له فيه مادح

وما كنت أدري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفائح

وما أنا من رزء وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على أحد إلا عليك النوائح

ومحل الشاهد في الأبيات قوله فارح فقد صاغ به اسم الفاعل على وزن فاعل من فعِلَ بكسر العين اللازم وقياسه فَعَلٌ جَذَلٌ وفَرَحٌ، بل كون اسم الفاعل من الثلاثي مطلعاً على فاعل هو الأصل وما سواه يسمى صفة مشبهة به ولذا كثر مجيئه من فعُل بضم العين وفعِل بكسر العين اللازم نحو عاقر وفاجر وفارس وفاحش ووادع وواسع وباسل وحارم وصارم وفاحم وفاره ونابه من فعُل بالضم، ونحو فان وراض وفارح وراغب وراهب ولاعب وناصب وحانث وعابث وزاهد ولابث ورابح وصاعد وظافر وغالط وطامع وقانع من فعِل بالكسر اللازم. ثم قال ابن مالك:

وباسْمِ فاعِلٍ من غَير ذي الثَّلَاثَةِ جِيء وَزْنَ الـمُضَارِعَ لَكِنْ أَوَّلاً جُعِلَا
مِيمَا تُضَمُّ ....

يشير الناظم بهذا إلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي، قال: جيء باسم الفاعل مما زاد على ثلاثة على وزن مضارعه رباعياً كان كأكرم أو خماسياً كانطلق أو سداسياً كاستخرج، ولكن اجعل مكان حرف المضارعة ميماً مضمومة، تقول مُكرم ومُنطلق ومُستخرج، ولا بد من كسر ما قبل آخره في اسم الفاعل مطلقاً وشذَّ منه ضم ما قيل الأخير اتباعاً للضمة في الميم من مُنتُنٌ من أنتن تغيرت رائحته، وفتح ما قبل آخره في اسم الفاعل من أحصن الرجل إذا عفَّ عن المحارم فهو مُحصَنٌ بفتحِ الصاد شذوذاً.

تنبيه: ذكر ابن حمدون بن الحاج في حاشيته على بحرق أنه شذَّ بفتح ما قبل الآخر من اسم الفاعل من غير الثلاثي عشرة ألفاظ هي: مُسْهَبٌ من أسهب في كلامه إذا بسط عبارته، ومُلْفَجٌ من أَلْفَج في كلامه إذا أملسَ، ومُهْتَرٌ من أهْتَرَ، ومُجْرَشَةٌ من أجرشت الإبل إذا سمنت، ومُعَمٌّ مُخْوَلٌ من أعم الرجل وأخول إذا كثر أعمامه وأخواله ومُوَقَرَةٌ من أوقرتْ النخلة إذا كثر حملها، ومُلْقَحَةٌ من ألقَحَتْ الناقة إذا ضرب فيها الفحل فحملت، ومُسْهَمٌ بالميم آخراً من أسْهَمَ إذا أكثر. اهـ. منه. قال ابن مالك:

.... وإنْ مَا قَبلَ آخِره فُتِحْتَ صَارَ اسْمَ مَفْعُول ....

أي وإذا فتحت ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي صار ذلك

المفتوح ما قبل آخره اسم مفعول فتقول مُكرِمٌ بكسر الراء لاسم الفاعل وبفتح الراء لاسم المفعول.

ثم قال ابن مالك:

وَقَدْ حَصَلَا .... **مِنْ ذي الثلاثة بالمفعول مُتَّزِنا**

ومعناه أن بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي قد يأتي على وزن مفعول نحو مضروب ومفروح ومشروب، وهذا هو الوزن القياسي، ولا فرق بين الصحيح منه والمعتل إلا أن المعتل يتغير وزنه كالمفول والمبيع والمدعو والمرمي عند أهل الحجاز، وأما تميم فإنهم يصححون معتل العين بالياء فيقولون مبيوع ومكيول ومخيوط. وقال ابن مالك:

وَمَا .... **أَتَى كفَعِيلٍ فَهُوَ قَدْ عُدِلَا**

بِهِ عَنِ الأصل ....

يشير به إلى غير المقيس من أبنية أسماء المفعولين من الثلاثي، فقال ما أتى من أبنية أسماء المفعول الثلاثي على فعيل فهو معدول به عن الأصل القياسي نحو كحيل وقتيل وجريح وهو كثير في كلام العرب غير أنه لا يقاس عليه، ثم أشار إلى أوزان وردت بقلة فقال:

واسْتَغْنَوْا بِنَحْوِ نَجا .... **والنَّقْضِ عَنْ وَزْنِ مَفْعُولِ** ....

يريد أن العرب ربما استغنوا عن وزن مفعول بوزن فَعَلٍ محركاً أو بوزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين فالأول نحو النَّقص بمعنى المنقوص والنَقض بمعنى البناء المنقوض، ومثله النجا بمعنى المنجو، يقال نجوت عن الشاة جلدها بمعنى سلخته فهو منجو ونجا، والثاني كالذِّبْح بمعنى المذبوح والطِّحْن بمعنى المطحون والنِّسْي بمعنى المنسيّ ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، ثم أشار ابن مالك بقوله:

.... **وَمَا عَمِلَا** ....

إلى أن ما أتى سماعاً نائباً عن اسم المفعول فهو إنما ينوب عنه في الدلالة فقط فلا ينوب عنه في عمله، فلا يجوز أن تقول مررت برجل قتيل أبوه، ولا برجل قَنِصٍ صيده، ولا برجل ذِبحٍ كبشه، ذلك لأنه لما لم يكن فعيلٌ وفَعَلٌ

مقيساً وكان نائباً، فإنه من المعلوم أن النائب عن الشيء غيره، فكان معنى الصفة طارئاً عليه فلم يعمل، لأن حق الاسم من حيث هو اسم أن لا يعمل شيئاً، إلا أن المصدر عمل عمل فعله لكونه أصلاً، وعمل اسم الفاعل عمل فعله لكونه يشبهه في المعنى واللفظ، وعمل اسم المفعول عمله لمشابهته له أيضاً فيهما، وإن كانت المشابهة في اسم المفعول تقديرية، وهذه الألفاظ التي قلنا بعدم عملها، وإن كان الظاهر منها أنها صفات، لا تشبه الفعل لا لفظاً ولا تقديراً، وإن كانت مصادر فهي لا تعمل بحق الأصل لخروجها عنه ولا بحق الفرع لعدم المشابهة، ولقد بان لك سبب عدم عمل نحو نجاً وفعيل وفِعِل، وبالله تعالى التوفيق.



باب
أبنية المصادر

أبنية المصادر

المصدر، كما في التسهيل، اسم دال بالأصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول، نحو حسن حسناً وخط خطاً ومات موتاً وزهى زهواً، وقوله بالأصالة ليخرج اسم المصدر لأن دلالته على الحدث واقعة بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث فمدلول المصدر إذاً المعنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر. وقيل اسم المصدر أيضاً للمعنى لا للفظ المصدر، وهذا هو الظاهر لأن المحكوم عليه بالوجوب الوضوء، في قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: من قُبلة الرجل امرأته الموضوء، هو مسمى التقبيل لا لفظه، ولو من حيث دلالته على مسماه. اهـ. ابن حمدون.

وهذا الباب يتناول أبنية المصادر من الثلاثي وغيره وكل منهما ينقسم إلى قياسي وإلى سماعي:

ولِلْمَصَادِرِ أوْزَانٌ أبَيِّنُهَا ... فَلِلثُّلَاثِيِّ مَا أبْدِيهِ منتخلا

فَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ أو بناء مُؤنَّـ ... ـثٍ أو الألِفُ المَقْصُورُ مُتَّصلَا

بدأ بأوزان الثلاثي فقال إن منها وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، وسيأتي أنه مقيس المعدّى كضَرَبَ ضَرْباً وقَتَلَ قَتْلاً ومَنَعَ مَنْعاً وفَهِمَ فَهْماً ولقم لَقْماً وسمع سَمْعاً. ومن هذه الأوزان فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين كفِسْقٍ وعِلْمٍ وحِلْم، وهو سماعي. ومنها فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين وهو سماعي أيضاً كَشكر شُكْراً وحَزِنَ حُزْناً وقَرُبَ قُرْباً. ومنها فَعْلَةٌ بفتح الفاء وسكون العين وزيادة تاء التأنيث، وهو سماعي إلَّا في المرة فإنه قياسي فيها كتاب تَوْبةً ورَغِبَ رَغْبَةً ورهب رَهْبَةً وبهج بَهْجَةً. ومنها فِعْلَةٌ بكسر الفاء وزيادة التاء وهو سماعي أيضاً إلا في الهيئة فإنه قياسي فيها كنشد الضالة نِشْدَةً وأحِنَ عليه حِنَةً أي حقد؛ ومنها فُعْلَةٌ أيضاً بضم الفاء وزيادة التاء وهو سماعي إلا في الألوان فإنه قياسي فيها نحو قدر عليه قُدْرَةً وكدر لونه كُدْرَةً وحرم عليه حُرْمَةً. ومنها فَعْلَى بفتح الفاء وهو سماعي نحو دَعَاهُ دَعْوَى

واتقى الله تَقْوَى. ومنها فِعْلَى بكسر الفاء كذكر الله ذِكْرَى؛ ومنها فُعْلى بضم الفاء كرجع إليه رُجْعَى أي رُجُوعاً، وبئِسَ بُؤْسَى أي ساءت حاله وقرب إليه قُرْبَى وزلف إليه زُلْفَى أي قرب. ومنها فَعْلَان بفتح الفاء كلواه بدينه ليّاناً أي مطله وشنأه شَنَئاناً أي أبغضه وهو سماعي قليل في كلامهم حتى قيل إنه لم يوجد منه غير هذين المثالين. ومنها فِعْلَان بكسر الفاء وهو سماعي كحرمه حِرْمَاناً ونسيهُ نِسْياناً. ومنها فُعْلان بضم الفاء وهو سماعي نحو غفر له غُفْراناً وكثر الشيء كُثْرَاناً. قال بحرق: هذه اثنا عشر وزناً كلها بسكون العين. قال ابن مالك:

فَعْلَانٌ فِعْلَانٌ فُعْلَانٌ ونَحْوُ جَلا ... رِضىً هُدًى وَصَلَاحٌ ثُمَّ زِدْ فَعَلا
مُجَرَّداً أو بتَا التَّأنيثِ ثُمَّ فَعَا ... لَةٌ وبِالْقَصْرِ والفَعْلَاءِ قَدْ قُبِلَا
فِعَالَةٌ وفَعَالَةٌ وجِيْءَ بِهِمَا ... مُجَرَّدَيْنِ مِنَ التَّا والفُعُولَ صِلا
ثُمَّ الْفَعِيلُ وبالتَّا ذَانِ والفَعْلَا ... نُ أوْ كَينونَتُهُ ومُشْبِهُ شَغَلَا

يقول بحرق: ولما لم تنضبط أوزان محرك العين فإن الناظم ذكرها كيف اتفق له ذكرها فقال محرك العين بالفتح مع اختلاف حركة فائه فمنها: فَعَل محركاً وسيأتي أنه مقيس فعِل بكسر العين اللازم كفرِح فرحاً، وسماعي في غير ذلك كطلَبَ طَلَباً وكَرُمَ كَرَماً وجَلا رأسه جلا بالجيم أي انحسر مقدم رأسه. ومنها فِعَلٌ كعِنَب وهو سماعي كرضى رضاً وسَمِن سِمَناً وصَغِرَ صِغَراً. ومنها فُعَلٌ كَصُرِدٍ وهو سماعي أيضاً ولم يرد إلا معتل اللام كهداه هُدًى وسرى سُرًى. ومنها فَعَال بفتح الفاء وهو سماعي نحو صلح صَلَاحاً وخرِب خَراباً. ومنها فَعِلٌ ككَتِفٍ وهو سماعي نحو كذَبَ كَذِباً وضحك ضَحِكاً. ومنها فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين وزيادة تاء التأنيث وهو سماعي نحو سَرَقَ سِرْقَةً وسَهَكَ سَهْكَةً بالسين المهملة، بدت منه رائحة كرائحة السمك واللحم الخنز. ومنها فَعَالَةٌ بفتح الفاء ومد العين بألف، وسيأتي أنه مقيس في فَعُل بضم العين نحو شَجُعَ شجاعةً ورجح رجَاحَةً وفَطُنَ فَطانَةً. ومنها فَعَلَةٌ بفتح الفاء وتحريك العين مفتوحة وهو سماعي نحو غلب غلبةً ولجب القوم لَجَبَةً بالجيم والباء الموحدة إذا علت أصواتهم وكعجل عَجَلَةً. ومنها الفعلاء بفتح الفاء وسكون العين وبالمد، وهو سماعي نحو رغب رَغْبَاءَ وكقولهم وقع فلان في هَلْكاء أي في هلاك. ومنها الفِعَالَةُ بكسر الفاء وسيأتي أنه مقيس لحرفة أو ولاية نحو تَجِرَ تِجَارَةً وأمرَ إمارةً. ومنها الفُعَالَةُ بضم الفاء وهو سماعي نحو دَعَبَ دُعَابَةً

بالمهملتين أي مزح مزاحاً. ومنها فِعالٌ بكسر الفاء وسيأتي أنه مقيس لذي فرار ونحو ذلك كشرد شِراداً وأبى إبَاءً، وسماعي لغير ذلك نحو نُفِستْ المرأة نِفاساً وأيس منه إياساً. ومنها فُعَالٌ بضم الفاء وسيأتي أنه مقيس للداء الممرض نحو سَعَلَ سُعَالاً ومقيس للصوت أيضاً نحو صرخ صُراخاً وسماعي في غير ذلك كسَهَدَ سُهَاداً أي سهر. والفِعَال بكسر الفاء والفُعال بضمها هما المراد بقول الناظم مجردين من التاء. ومن هذه الأوزان الفُعول بضم الفاء ومد العين بالواو، وسيأتي أنه قياسي لمصدر غير المعدى من فَعَلَ بفتح العين نحو قعد قعوداً وسماعي في غير ذلك كلزب لزوباً أي الطين إذا لصق فهو لازب ونحو صعد صعوداً. ومنها الفعيل وسيأتي أنه يكثر مجيؤه للصوت كصهل صهيلاً، وفي السير نحو ذمل ذميلاً أي أسرع البعير. ومنها الفُعَالَةُ بالضم وسيأتي أنه مقيس لفعُل بضم العين نحو سَهُل الأمر سُهولةً. ومنها الفعيلة نحو نمَّ نَمِيمَةً ونصح نَصِيحَةً وفضحه فضيحة وهو سماعي؛ والفعولة والفعيلة هما المراد بقول الناظم: وبالتَّا ذان. . . ومن هذه الأوزان الفَعَلَان بفتح الفاء والعين وهو قياسي لما دل على تقلب نحو جال جولاناً، وقد أهمله الناظم فلم يذكره في المقيس لكنه ذكره في الخلاصة بقوله:

ما لم يكن مستوجباً فعالا ... أو فَعَلاناً فادرِ أو فِعَالا

فأول لذى امتناع كأبى ... والثاني للذي اقتضى تقلبا

ومن هذه الأوزان الفَعْلولة بفتح الفاء وهو سماعي نحو بان بيْنُونَةً، قال الرفاعي في حاشية على بحرق: اعترض، يعني أن بينونة على وزن فعلولة اعترض بأن مذهب سيبويه والبصريين أن أصل وزنه فيعلوله وأنه مما التُزم فيه حذف عينه فوزنه الآن فيلولة، وقال الفراء وزنه فُعلوله بضم الفاء ثم فتحت في ذوات الياء لتصح الياء ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ففتحوا وأبدلوا الواو ياء. دماميني. اهـ. منه.

والبين من أسماء الأضداد، ذكره القاموس قال يستعمل في الوصل والافتراق، واستحسن ابن حمدون هنا قول الشاعر:

وكنا على بين ففرق شملنا ... فأعقبه البين الذي شتت الشملا

فيا عجبا ضدان واللفظ واحد ... فلله لفظ ما أمر وما أحلا

ومن هذه الأوزان فُعُلٌ بضمتين وهو سماعي كشغَلَهُ شُغُلاً وسحق الطريق سُحُقاً، وعمّق البئر عُمُقاً. ثم قال ابن مالك في نظمه:

وفُعْلُلٌ وفَعُولٌ مع فَعالة كذا فُعُولية فعلة فعلى
مَع فعلوت فُعُلَّى مع فعلنية كذا فعولية والفتح قدْ نُقِلا

ومراده أن من هذه الأوزان فعْلُل بضم الفاء وضم ثالثه وفتحه وهو سماعي كساد قومه سؤدُداً وسؤدَدَاً. ومنها الفَعول بفتح الفاء وهو قليل جداً إنه قيل لم يسمع منه غير قبل البيع يقبله قَبُولاً، قال الطالب بن حمدون: قائل ذلك أبو عمرو بن العلاء ونقله الجوهري، والذي ذكره سيبويه في كتابه وثعلب في كتاب الفصيح، ونحولا بن عصفور في المقرب أن المسموع منه خمسة هي: القَبولُ، والوَلوغ، والطَهورُ، والوَضُوء، والوَقُودُ، واقتصر في القاموس في الوَلوغ والطهور على الفتح مصدراً، وحكى في القبول والوضوء الفتح والضم، وأما في الوقود فقال إنه بالفتح المصدر وبالضم الحطب. وحكى أبو عبيد الولوغ بالغين المعجمة من ولغ الكلب، قال وقرأ مجاهد النُسُو بمعنى التأخير، وقرأ عبد الرحمن السلمى دَحورا بالفتح في الصافات وجوز كونه مصدراً، وذكر في القاموس اللغوب مصدر لغب إذا تعب، والهوى بالفتح مصدر هوى كرمى إذا سقط. اهـ. منه. ومن هذه الأوزان: فَعالية بفتح الفاء مخففاً وهو سماعي نحو عليَ الأمر عَلانية ظهر وكرهه كراهية ورفه عيشه رفاهية اتسع. ومن هذه الأوزان فعولية بضم الفاء مخففاً نحو ولدت المرأة وُلُودية أي ولادة؛ ومنها فُعُلَّة بضمتين وتشديد اللام نحو غلبه غُلُبَّةً أي غلبة بالتحريك. ومن هذه الأوزان فَعَلَى محركاً نحو جمزَت الناقة جَمزَى بمعنى أسرعت وكذا مرَّطت مَرَّطَى. ومنها فَعَلُوت محركاً نحو رغب رَغَبُوتاً ورهب رَهَبُوتاً ورحم رحموتاً وملك ملكوتاً أي رغبة ورهبة ورحمة وملكاً.

ومنها فُعُلَّى بضمتين وتشديد اللام نحو غلبه غُلُبَّى أي غلبة. ومنها فُعَلْنِيَّة بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام وكسر النون مخففاً نحو رفه عيشه رُفَهْنِيَّةً اتسع، وسَحَفَ رأسه سُحَفْنِيَّةً أي حلقه. ومنها الْفُعُولِيَّةُ بضم الفاء وفتحها وكسر اللام ثم ياء مشددة نحو خصه بالأمر خُصُوصِيَّةً وخَصُوصِيَّةً أيضاً فهذه اثنان وأربعون وزناً غير المصادر الميمية.

قال الرفاعي في حاشيته: والحاصل أنه ذكر هنا للثلاثي ثمانية وأربعين



وزناً، المقيس منها اثنا عشر وأهمل المصنف واحداً منها وهو الفَعَلان كنزوان، وجولان مما يدل على تقلب وقد ذكره في الخلاصة، قال ثم فائدة التعرض إلى حصر غير المقيس في هذا الباب مضافاً إلى ما هو مقيس أنه لو ادعى مدع أن مصدراً جاء على خلاف الأبنية التي استقراها النحاة لم يقبل منه إلا بسماع عن العرب، قال الرفاعي: وفي اعتبار هذا فائدة نظر، فإن المدعي إن أتى بسماع قبلت دعواه وعمل بمقتضى قوله وإن لم يأت بما يعضد قوله لم يلتفت لقوله، فلم نر التعرض لحصر الأبنية أفادنا شيئاً في رد تلك الدعوى، أفاده الدماميني. اهـ. منه.

وأشار ابن مالك إلى المصادر الميمية فقال:

ومَفْعَلٌ مَفْعِلٌ ومَفْعُلٌ وبتا التَّـ ـأنيثِ فِيهَا وضَمٌّ قَلَّمَا حُمِلا

يقول إنه من أوزان المصادر الميمية للثلاثي مَفْعَلٌ بفتح الميم مع اختلاف حركة عينه من فتح وكسر وضم مذكراً أو مؤنثاً فيصير جميع ذلك ستة أوزان من ضرب اثنين في ثلاثة تقول مفعَل بفتح العين وسيأتي في باب المفعل أنه مقيس في كل فعل ثلاثي مطلقاً سوى ما فاؤه واو نحو كرم مكرماً وفرح مفرحاً وخرج مخرجاً وذهب مذهباً وسيأتي حصر ما شذ منه ـ والثاني مفْعِل بكسر العين وسيأتي أنه مقيس فيما فاؤه واو كوعد موْعِدا ـ الثالث مَفْعُلٌ بضم العين كهلك مَهْلُكاً وهو سماعي قليل في كلامهم، ولذا قال الناظم: وضم قلما حملا أي قلما حمل عنهم ـ والرابع المَفْعَلَةُ بفتح العين وهو قياسي فيما المفعَل بفتح العين مقيس فيه كرضى مَرْضَاةً ـ والخامس المفْعِلَةُ بكسر العين وهو مقيس فيما المفعل بكسر العين مقيس فيه نحو الموعدة ـ والسادس المفعُلةُ بضم العين وهو قليل كقدر مقدُرةً، ثم أشار الناظم إلى المقيس منها فقال:

فَعْلٌ مَقيسُ المُعَدَّى والفُعُولُ لِغَيْـ ـرِهِ سِوَى فَعْلِ الصَّوْت ذا الفِعَالُ جَلَا

يقول: إن قياس المصدر من الفعل الثلاثي المعدّى هو فَعْل بفتح الفاء وسكون العين سواء كان المعدّى فَعَل بفتح العين وكسر العين نحو ضرب ضَرْباً وفهم فهماً وشكر شكراً وما سمع منه على خلاف ذلك فهو على الشذوذ نحو كتب كتابة وطلبه طلباً وركبه ركوباً وصحبه صُحْبةً وقربه قِرْباناً بكسر القاف وشهده شهوداً وحقره حقارة أي استحقره وحذره حذراً ولبسه لُبْساً بضم اللام وحفظه حِفْظاً بالكسر ولزمه لزوماً وضمنه ضماناً وكرهه كراهية، قال بحرق:

وقيد في التسهيل فَعِل بالكسر بأن يدل على عمل بالفم كلقِم وقضِم، ولعِق ولحِس، وسرِط.

وأما الفُعُول بضم الفاء فهو قياس مصدر الثلاثي اللازم من فعَل بالفتح فقط لكن عبارة الناظم للفعل الثلاثي اللازم من فعِل بالفتح والكسر والضم، وليس الأمر كذلك بل مراده اللازم من فعَل بفتح العين كقعد قُعُوداً وقنت قنوتاً وسكت سكوتاً ثم بين أن الطراد الفعول في اللازم من فعَل بالفتح مشروط بشروط، منها أن لا يكون فعَل المفتوح العين فعل صوت، فإن كان فعل صوت من أي حيوان كان قياسه الفُعَال بضم الفاء كصرخ صُراخاً ونبح نُباحاً ورغا البعير رُغاء. وقول الناظم وذا الفُعال الخ. أي وفعل الصوت جلا أي ظهر الفُعال مصدراً له، قال: ويكثر أيضاً مجيء فعل الصوت على فعيل كما سيأتي، وكذا قياس فعل الداء فعال وسيأتي أيضاً، ومن شروط اطراد الفعول في اللازم من فعَل المفتوح العين أن لا يدل على فرار ونحوه كما سيأتي، وأن لا يدل على حرفة ولا على ولاية ولا على سير ولا على معنى التقلب. وأشار الناظم إلى مصدر فعِل بكسر العين اللازم فقال:

ومَا عَلى فَعِلَ اسْتَحَقَّ مصدره إن لم يكن ذا تَعَدٍّ كَونه فَعَلَا

أي وما كان من الثلاثي وزنه فعِل بكسر العين وكان لازماً غير متعد فقياس مصدره فَعَل بالتحريك نحو فرح فرحاً وظَمِيَ ظَمَئاً وعَجِبَ عَجباً، وما جاء على غير هذا الوزن فهو شاذ نحو رغب رغبةً وعَلِم علماً ولبِثَ لَبْثاً وسعد سعادة ونشط نشاطاً، وكلام الناظم هنا فيه وهم إطلاق غير أنه مشروط بأن لا يدل على لون في الأكثر لأن قياس الألوان فُعْلَةٌ بضم الفاء وسكون العين كالحُمرة والصُّفْرة والخُضرة ثم أشار الناظم إلى مصدر فعُل بضم العين القياسي فقال:

وقِسْ فَعَالَةَ أو فُعُولَةَ لِفَعُلْـ ـتُ كالشَّجاعَةِ والجاري على سَهُلَا

يقول هنا إن الفعالة بفتح العين الممدودة بالألف والفُعُولة بضم العين ومدها بالواو كل منهما يأتي مصدراً قياسياً لفعُل بضم العين كشجُع شجاعة وفَصُحَ فصاحة وصلُب صلابة وسهُل سهولة وجعُد الشعر جعودة ونزُر الشيء نزُورة قل، وأمَّا ما ورد على غير هذين البنائين فشاذ كأَدُبَ الرجل أدباً وقرُب قُرْباً ولزُبَ الطين لزوباً أي لصق فهو لازب، وكثر الشيء كثرة وصغر صِغراً

كعَنِب، وحمُق حُمْقاً بضمتين، إلى غير ذلك، وقد نبه بحرق على أن المقيس الفُعالة لغلبتها دون الفعولة لقلتها على أن فُعل بضم الفاء وسكون العين أولى أن يكون مقيساً من الفُعولة كالقُرْب والبُعْد والحُسْن والقُبْح. ثم قال الناظم:

وَمَا سِوَى ذَاكَ مَسْمُوعٌ وَقَدْ كثُرَ الْ   فَعِيلُ في الصَّوْتِ والدَّاءِ الْمُمِضِّ جَلَا

يريد بهذا، والله أعلم، أن سائر أوزان المصادر السابقة سماعية لا قياس فيها وجملتها كما سبق لك ثمانية وأربعون والمقيس فيها اثنا عشر فقط: فَعْلٌ كضرب ضَرْباً، وفُعُولٌ كقعد قُعُوداً، وفُعَالٌ كَصَرَخَ صُراخاً، وفَعَلٌ محركاً كفرح فرَحاً، وفَعَالَةٌ كشجُعَ شَجاعَةً، وفُعُولة بالضم كسَهُل سُهولة، والمِفْعَلُ والمفْعَلُ، والأربعة الباقية ذكرها الناظم بقوله: وقد كثر الفعيل الخ. أي إن الفعيل هو المصدر السابع وهو كثير في الصوت، علماً بأنه تقدم مجيء الصوت على فُعَال كصُراخ إلَّا أن الفعيل في الصوت أكثر كصهل صهيلاً ونهق نهيقاً ونعب نعيباً ويكون الفعيل قياساً أيضاً لما دلَّ على سير كذمل ذميلاً ودبَّ دبيباً، وقد أهمله الناظم هنا، وقد ذكرنا أن الفُعال بضم الفاء قياسي، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم: والداء الممض جلا، أي والداء الموجع جلا أي ظهر مصدره وزناً كَسَعل سُعالاً وزكم زُكاماً وعطس عُطاساً ـ ثم قال الناظم:

مَعْنَاهُ وَزْنُ فُعَالٍ فَلْيُقَسْ وَلِذِى   فِرَارٍ أوْ كَفِرَارٍ بِالْفِعَالِ جِلَا

يقول إن من شرط اطراد الفُعول في فَعَل اللازم أن لا يكون فعل فراراً وشبه فرار كالإباء والامتناع، فإن كان كذلك فمصدره الفِعَالُ بكسر الفاء ومد العين بالألف، وقوله جِلا في هذا البيت بكسر الجيم أي ظهور ووضوح، ومثاله شرد شِرَاداً وفر فِراراً وأَبَقَ إباقاً وأبى إباء ونفَر نفاراً وجمح جماحاً ـ ثم قال الناظم:

فَعَالَةٌ لِخِصَالٍ وَالْفِعَالَةُ دَعْ   لِحِرْفَةٍ أوْ وِلَايَةٍ ولا تَهِلَا

يريد به، والله أعلم، أن من شرط اطراد الفعول في فَعَلَ اللازم أن لا يكون الفعل لحرفة أو ولاية، فإن كان كذلك كان قياس المصدر منه الفِعَالة بكسر الفاء ككتب كتابة، ووزر وِزارة، ومعنى قوله ولا تهلا أي لا تنس.

وقوله هنا: فعالة لخصال، قال بحرق وقال بدر الدين: الخصال إنما تبنى من فعُل بالضم نحو لطُف لطافة، وقد تقدم أن مصدره، يأتي على فعالة

وفعولة، وإذاً، فإن الإتيان به هنا لمحض التكرار اهـ. قال بحرق: وعندي أنه ليس بإعادة محضة بل هو بيان لمعنى أعم من الأول، إنَّ فعُل بضم العين يجيء مصدره المقيس على فَعَالة وفُعُولة، وأراد هنا أن يبين أن أفعال الخصال من أي فعل مصدرها يصاغ على فَعَالَة بفتح الفاء كظرف ظرافه من فعُل بالضم، ورَجَح رجَاحَة من فَعل بالفتح وغبي غباوة من فعِل بالكسر، ثم الفَعَلَانُ بالتحريك وقد أهمله الناظم هنا وهو مقيس لما دلَّ على تقلب نحو جال جولاناً وخفق خفقاناً، ثم أشار الناظم لما يدل على المرة من الثلاثي فقال:

لِـمَـرَّةٍ فَـعْـلَـةٌ وفِـعْـلَـةٌ وَضَـعُـوا لـهَـيـئَـة غَـالِـبـاً كـمِـشْـيَـةِ الـخُـيَـلَا

وفُـعْـلَـةٌ لاسْـمِ مَـفْـعُـولٍ وإن فُـتِـحَـتْ من وَزْنِهِ الْعَيْنُ يرتد اسم من فعلا

يريد ابن مالك أنهم وضعوا للدلالة على المرة من مصدر ثلاثي مجرد فَعْلَة بفتح الفاء، ووضعوا للدلالة على الهيئة منه فِعْلَة بكسر الفاء نحو جلس جلسة المتنفل للهيئة وجلس جَلسة وضرب ضَرْبة بالفتح أي واحدة ونحو مشى مشية الخيلاء للهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل حال مباشرة الفعل، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذَّ من ذلك كقولهم لقيته لقاية وأتيته إتاية والقياس لقية وأتية بالفتح في المرة والكسر في الهيئة. قال بحرق: ويشترط في بناء المرة والهيئة أن يكون مقيساً فلا تقول نكحتها نكحة وربح ربحة، وأن لا يكون المصدر مبنياً عليها كرحمة رحمة، وأن لا تكون فيه تاء التأنيث مطلقاً كالشجاعة والسهولة.

فصلٌ
في مصادر ما زاد على ثلاثة

إن المصدر في هذا الباب إما أن يكون لفعل رباعي مجرد كفعْلَلَ أو يكون لمزيد الثلاثي ومعلوم أن زيادته إمّا بالتضعيف كفعَّل أو بزيادة ألف بين الفاء والعين كفاعل أو بزيادة همزة القطع كأكرم أو يكون خماسياً مبدوءاً بهمزة الوصل كانطلق أو مبدوءاً بتاء كتدحرج، أو يكون سداسياً ولا يكون إلا مبدوءاً بهمزة الوصل لا غير كاستخرج، وبدأ الناظم بالمبدوء بهمزة الوصل، فقال:

بِكَسْرِ ثَالِثِ هَمْزِ الْوَصْلِ مَصْدَرُ فَعْـ ... ـلٍ حَازَهُ مَعْ مَدٍّ مَا الأخِيرَ تَلا

يقول: إن بناء مصدر كل فعل بُدئ بهمزة الوصل، سواء كان خماسياً كانطلق أو سداسياً كاسْتَخْرَجَ يكون بكسر الحرف الثالث بالنسبة لهمزة الوصل وهو الطاء من انطلق فتقول انطلاقاً، والتاء من استخرج فتقول استخراجاً، ولا بد من مدِّ الحرف قبل الأخير بألف كما رأيت، وذلك ما عناه الناظم بقوله: مع مد ما الأخير تلا، والمراد بمده هو إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف فتصير انطلاقاً واستخراجاً واقتداراً واحمراراً واحرنجاماً.

ثم أشار إلى الفعل الخماسي المبدوء بالتاء فقال:

وَاضْمُمْهُ مِنْ فِعْلِ التَّاءُ زِيدَ أَوَّلَهُ ... واكْسِرْهُ سَابِقَ حَرْفٍ يَقْبَلُ الْعِلَلَا

يقول: واضمم ما قبل الحرف الأخير في حالة بنائك المصدر من فعل زيدت التاء في أوله نحو تدحرج تدحرُجاً وتكلم تكلُّماً وتقابل تقابُلا، ثم قال: وإن كان لام الفعل حرف علة نحو تلقى اكسر الحرف الذي قبل الأخير في حالة بنائك المصدر منه تقول: تلقى تلقياً وتولَّى تولياً وتوالياً؛ قال بحرق: وإنما كسروه والحالة هذه لئلا يفضي بهم ذلك إلى ما ليس في كلامهم وهو كون آخر



الاسم واواً مضموماً ما قبلها كمندو بلغة العجم بلد بالشام وكسبو بلغة البربر واحد حول فاس. اهـ. ابن حمدون. ثم قال ابن مالك:

لِفَعْلَلَ ائتِ بِفِعْلَالٍ وفَعْلَلَةٍ وفَعَّلَ اجْعَلْ له التَّفْعِيلُ حَيْثُ خَلَا
مِنْ لَامِ اعْتَلَّ لِلْحَاوِيَةَ تَفْعِلَةً الْزَمْ لِلْعَارِ مِنْهُ رُبَّمَا بُذِلَا

يقول: إذا أردت بناء المصدر من الفعل الرباعي المجرد ائت به على وزن فعلال بكسر الفاء وزيادة ألف بعد اللام الأول نحو دِحْرَاج، أو ائت به على وزن فعللة بفتح الفاء وسكون العين كدحرج دَحْرَجَةً، ويريد أن كلا الوزنين قياسي وهو ظاهر التسهيل إلا أن المشهور أن المقيس الفعللة وأن الفعلال سماعي، وعلى ذلك مشى الناظم في الخلاصة بقوله:

واجعل مقيساً ثانياً لا أولا

وقوله: وفعَّل اجعل له التفعيل حيث خلا من لام اعتل، يريد به المصدر من الرباعي الذي هو من مزيد الثلاثي، قال اجعل مصدر فعَّل التفعيل نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، ونحو وسلموا تسليماً، وكبره تكبيراً، وهذا الوزن مشروط بكون الفعل صحيح اللام فإن كان معتل اللام جاء مصدره بوزن بنائه على تَفْعِلةٍ نحو زكَّى تزكية وصلَّى تصلية وهذا هو مراد الناظم بقوله وفعَّل اجعل التفعيل حيث خلا من لام اعتل، للحاوية تفعلة ألزم، ثم بين أنهم ربما شبهوا الصحيح منه بالمعتل فأتوا بمصدره أيضاً على تفعلة نحو بصَّره تبصرة وذكَّره تذكرة والقياس تبصيراً وتذكيراً، وقد سمع عكسه وهو إتيان مصدر معتل اللام على تفعيل نحو قول الراجز:

باتت تنزى دلوهاً تنزيًا كما تنزى شهلة صبيًا

فمثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه لأنه شذوذ، والشهلة قال في القاموس العجوز النصف العاقلة والنَّصَفُ بالتحريك المتوسطة في السن. ثم قال ابن مالك:

وَمَنْ يَصِلْ بِتفِعَّالٍ تَفَعَّلَ وَالْ فِعَّالِ فَعَّلَ فَاحْمَدْهُ بِمَا عَمِلَا

ويقول بهذا إن مصدر تفعَّل المبدوء بالتاء قد يجيء على تِفِعَّالٍ بكسر التاء والفاء وتضعيف العين نحو تملَّق تمِلَّاقاً والقياس تَمَلُّقاً كما سبق، وقال إن

مصدر فعّل مضعف العين قد يجيء أيضاً على فِعَّال بكسر الفاء وتضعيف العين نحو كذّب كِذَّاباً والقياس تكذيباً. ثم قال ابن مالك:

وَقَدْ يُجَاءُ بِتَفْعَالٍ لِفَعَّلَ في تَكْثِيرِ فِعْلٍ كَتَسْيَار وَقَدْ جُعِلَا
ما للثُّلَاثِي فِعِّيلى مُبَالَغَةً وَمِنْ تَفَاعَلَ أيضاً قَدْ يُرى بَدَلَا

ويقول بهذا، إن مصدر فعَّلَ المضعف قد يجيء على تَفْعَالٍ بالفتح مخففاً وذلك للدلالة على الكثرة نحو طَوَّفَ تَطْوَافاً وسَيَّرَ تَسْياراً، والقياس تطويفاً وتسْييراً كما سبق، قال ابن حمدون: أما التِّفْعال بكسر التاء فلم يأت منه مصدر إلا التبيان والتلقاء، ثم إنه لفق نقولاً عن بعض أئمة اللغة قال إنه جمع فيها نظائر للتبيان وأنه نظم ذلك بقوله:

وكل مصدر على تَفْعَال بالفتح كالتسيار والتجوال
إلّا مصادر أتت بالكسر في نص كم من متقن وحبر
تِبْيانُ تِلْقاءُ كذا تِنْضَال تِبْكاءُ تحتار كذا تِمثال
تِشْرابُ تيفاق فقط نلت المرام وكلها اسم مصدر عند الإمام
ولا ترى مصادر التفعال تأتي بكسر أول بحال

اهـ. منه. ويريد الناظم بقوله: وقد جعلا ما للثلاثي الخ. أن مصدر الثلاثي قد يجيء على فِعِّيلى بكسر الفاء والعين المشددة، وذلك للدلالة على المبالغة، وإنما ذكره في هذا الفصل استطراداً لمشاركته تفاعل في فعِّيلى بالكسر مشدداً نحو خصَّه به خصِّيصاً وحثَّه عليه حثِّيثا، والقياس خصاً وحثاً، وهما من الثلاثي المضعف المعدَّى، قال: وقد يجيء مصير تفاعل على فعِّيلى أيضاً بدلاً من التفاعل السابق نحو ترامى رمِّيَّا بدلاً من ترامياً.

وقال ابن مالك:

وبالْفُعْلِيلة افْعَلَلَّ قَدْ جَعَلُوا مُسْتَغْنِيًا لا لُزوماً فاعْرِفْ المُثُلَا

وهذا البيت معناه أنهم قد جعلوا افْعَلَلَّ مستغنياً بالفعليلة جوازاً لا لزوماً، وذلك نحو اقْشَعَرَّ واطْمَأنَّ قُشَعْرِيرَةً وطُمَأنينة والقياس الاقشعرار والاطمئنان، قال بحرق: وقد أشار بقوله لا لزوماً، إلى أن ذلك كله إنما هو على سبيل النيابة عن المصادر القياسية لا على سبيل اللزوم أي الاطراد، وقال الرفاعي:

وكلام الشارح يفيد أن يقال نيابة عن القياسي لا قياساً، قال في الكبير: وما ذكره من القشعريرة ونحوها من المصادر لعله اختاره، وإلّا فمذهب سيبويه أنها ليست مصادر حقيقية وإنما اسم مصدر وضعت موضعه كما في قولهم اغتسل غُسْلاً وتوضأ وُضوءاً والمصدر الحقيقي اغتسالاً وتوضؤاً، وقال الدماميني: وظاهر مذهب سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران بل هما كالنبات في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]. وقال ابن مالك:

لِفَاعِلِ اجْعَلْ فِعَالاً أَوْ مُفَاعَلَةَ ... وفِعْلَةٌ عَنْهُمَا قَدْ نَابَ فاحْتُمِلَا

أي إن فاعل الذي هو من مزيد الثلاثي بزيادة ألف بين الفاء والعين يأتي بناؤه أي بناء مصدره على فِعال بكسر الفاء أو على مفاعلة نحو قاتله قتالاً أو مقاتلة، وجادله جدالاً أو مجادلة وظاهره أن كلا المصدرين مقيس وهو أيضاً ظاهر الخلاصة، والمنقول عن سيبويه أن المقيس المفاعلة لاطرادها نحو المباومة والمياسرة، وقوله: وفِعْلَةٌ عنهما الخ: يريد به أن فِعلة بكسر الفاء قد تنوبُ عن الفعال والمفاعلة في مصدر فاعل نحو قولهم ماراه مِرْيَةً والقياس مراءً ومماراة؛ ومراده بقوله: فاحتملا، أنه ليس بقياسي ولك أن تسأل ما المانع من اعتباره اسم مصدر؟

وقال ابن مالك:

ما عَيْنُهُ اعْتُلَّتْ الإِفْعَالُ مِنْهُ والإِسْـ ... ـتِفْعَالُ بالتَّا وتَعْويضُ بِهَا حَصَلَا

يريد، والله أعلم، أن مصدر معتل العين من أفعل واستفعل يأتي بناؤه على الأفعال والاستفعال، أما الأفعال فهو مصدر الرباعي الذي هو مزيد الثلاثي بزيادة همزة القطع نحو أكرم إكراماً وهذا صحيح العين فإن اعتلت عينه كأعان وأقام كان مصدره على إفعال أيضاً لكن العين في المصدر تسقط لالتقاء الساكنين وحينئذٍ يجري تعويض التاء عنها، وبيان ذلك أن أقام وأعان يأتي مصدرهما على إقواماً وأعواناً لأن قياسه على الأفعال فيجري نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله فينقلب حرف العلة ألفاً لسكونه بعد فتحة فاجتمع ألفان لأنها صارت أقاام، فيحذف أحدهما فتصير أقاما وأعانا فعوضوا تاء التأنيث عن الحرف المحذوف فصار إقامة وإعانة. وأما الاستفعال فهو مصدر الفعل السداسي المبدوء بهمزة الوصل نحو استخرج استخراجاً، وهذا صحيح

العين، وأما معتل العين من كاستعان واستقام فإن مصدره يبنى على بناء الصحيح منه تقول استقوم استقواماً واستعون استعواناً فتنقلب الواو بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ألفاً ثم تحذف للالتقاء الساكنين كما تقدم لك تفصيله في أقام وأعان فتكون بعد الحذف استقاما واستعانا فيجري تعويض التاء عن الحرف المحذوف فتصيرا استقامة واستعانة، قال بحرق وظاهره لزوم هذه التاء التي زيدت عوضاً لكنه في الخلاصة قال: وغالباً ذا التا لزم أي وربما حذفوها من الأفعال فقالوا: أقام إقاماً وأجاب إجاباً ويكثر ذلك مع الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وربما جاؤوا بالمصدر من الاستحواذ على وزن المصدر الصحيح لتصحيحهم فعله نحو قولهم استحوذا استحواذاً وأغيمت السماء إغياماً والقياس استحاذ استحاذة وأغامت إغامة. ثم قال ابن مالك:

مِنَ المُزَالِ وإنْ تَلْحَقْ بِغَيْرِهما تبن بها مَرَّة مِنَ الَّذي عَمِلَا

يريد بهذا، والله أعلم، إنك إذا ألحقت التاء بغير الأفعال والاستفعال المعتل العين نحو الإقامة والاستقامة، من المصادر المقيسة المذكورة في هذا الفصل، كان ذلك لبيان المرة من المصدر المعمول، وسماه معمولاً لأنه مفعول مطلق، وذلك كقولك في المبدوء بهمزة الوصل خماسياً أو سداسياً: استخرج استخراجة وانطلق انطلاقة، وفي المبدوء بالتاء تدحرج تدحراجة وفي الرباعي المجرد دحرج دحراجة، وفي المضعَّف سلَّم تسليمة وفي فاعل قاتل قتالة، وكذا سائر المصادر المقيسة الخالية من التاء، بخلاف السماعية فلا تقول طوَّف تطوافة، وبخلاف ما فيه التاء كالفعليلة في افعللَّ وكالمفاعلة في فاعل فإنه لا يدل على المرة مما فيه التاء إلا إن ذكرت وصفه بالواحدة نحو قولك أقام إقامة واحدة، واستعان استعانة واحدة.

ولم يتعرض الناظم للهيئة في هذا الفصل، وحكم في الخلاصة بشذوذه فقال:

وشذَّ فيه هيئة كالخمرة

ثم قال ابن زين:

[وَمرَّةُ المَصْدَرِ الَّذي تُلازِمُهُ بِذِكْرِ واحِدَةٍ تَبْدُو لمن عَقَلَا]



هذا البيت من زيادات الشيخ الحسن رحمه الله ومراده به أن مرة المصدر الذي تلازمه التاء هي بذكر لفظة (واحدة) نحو أقام إقامة واحدة، وقد بينا ذلك في الكلام على البيت قبل هذا من نظم ابن مالك؛ وقال في الطرة: وتعرف الهيئة من الثلاثي الذي تلازم التاء مصدره بالقرينة لا بالفعلة بالكسر نحو قولهم رحمة كاملة أو نوعاً من الرحمة أو نوعاً منها، ونظافة وسهولة كذلك. وقال في الطرة أيضاً:

تنبيهٌ: اعلم أن الفَعْلة إنما تصاغ للمرة من أفعال الجوارح الحسية لا الباطنية كالعلم والجهل والصفة الثابتة كالحسن والقبح والظرافة والسهولة ونحو ذلك، واعلم أيضاً أن صوغ الفِعْلة للهيئة كذلك، والمانع لهما من فعل الجوارح كون بناء المصدر العام عليهما ملازمة التاء للمصدر فقط وعليه فتجوز النشرة بالفتح للمرة والرحمة بالكسر للهيئة ونحوهما. اهـ. منه.

ثم إن الشيخ الحسن بن زين رحمه الله زاد فصلاً في اسم المصدر غير الميمي.

فصل
في اسم المصدر غير الميمي

قال: وبينهما فرقان: معنوي، وهو أن المصدر يدل على المعنى بلا واسطة، والاسم يدل عليه بواسطة دلالته على المصدر كالعطاء يدل على الإعطاء الدالة على المناولة، ويدل على هذا أن أعلام المصادر لأسمائها ومسماها الأمور المعنوية، وذكر الشيخ هذا تلويحاً في أبياته الآتية فقال:

[سُمَاهُ مَبْنَاهُ مَا زِيدَتْ بِمَبْدَئِهِ ... مِيمٌ بِكِلْمَتِهَا التَّشْرِيكُ مَا عُقِلَا]

[أوْ مَا خَلَتْ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ بُنْيَتُهُ ... لَفظاً وَقَصْداً وَمَا أعْطى به بَدَلَا]

[ومِنْهُ الأعْلَامُ والمِيمِيُّ قِسْهُ وَلَا ... تَقِسْ سِوَاهُ وَلَكِنْ نَقْلُهُ قُبِلَا]

[مِنْ فَعَّلَ اجْعَلْ لمَبْنَاهُ الفعال ومن ... وِزانِ أفْعَلَ فِي الفاشي له فَعَلَا]

[مَحَلُّ ذِي القِصْرِ جَا ذو الْمَدِّ مِنْهُ كما ... مَحَلُّ ذِي الْمَدِّ ذا المقصُورُ قَدْ نَزَلَا]

[وَجَاءَ فُعْلَى بِفَتْحِ الْفَا وضَمَّتِهَا ... وَجا فَعُولا بِشَكْلَيْ فَائِها شُكِلَا]

[وَجَاء بِالفِعْلِ مَضْمُوماً ومُنْكَسِراً ... مُجرَّدِينِ مِنَ التَّا أو بِهَا وُصِلَا]

[وبالفَعِيلِ أتَى والفعل مُتَّزِناً ... عَنَّا الوعيدُ انْثَنَى وَالعَوْنُ قَدْ وَصَلَا]

مراده الإجمالي بهذه الأبيات، والله أعلم، إن اسم المصدر هو ما زيدت في أوله ميم تفهم التشريك أي هو المصدر بالميم اسم لفظه، وتكونت من حروف الفعل بنيته لفظاً وتقديراً، وأعطى بالالتفات عوضاً، لا كضرَّابٍ ومَتَّالٍ بتقدير ياءٍ بدل الألف، وقد يذكر، ولا كعدةٍ وزنةٍ؛ وقال إن اسم المصدر منه مقيس ومنه الشذوذ، فالمقيس منه الميمي والشذوذ منه ما سوى ذلك ولكنه يقبل نقله من كل فعل بناء مصدره الفعال ومن وِزَان أفعل في الغالب فيهما كالطلاق والمتاع والسراح والكلام. قال الشاعر:

ولقد رأبْتُ شأن العِشرة بينها ... وكفيت جانِيَها اللتيا واللتي

وقال إنه قد يأتي ممدوداً ومقصوراً كأدبه أدباً، وسلم عليه سَلَماً وسلاماً، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾ [النساء: ٩٤]، وقد يقرن بالتاء كما هو الشأن في الصلاة والزكاة، ويجيء على وزن فُعْلى بالفتح والضم نحو ادعى دَعْوى وأبقاه بَقْوَى وأفتاهُ فَتْوَى وكفُتْيَا وفَتْوَى وبُقْوى؛ ويجيء على فَعُول بشكل فائها كتوضأ وَضُوءاً ووُضُوءاً وتطهر طَهوراً وطُهوراً بالفتح والضم للفاء فيهما، وأما الفتح فقط ففي الماء كالوَقود للحطب، ويجيء على وزن فِعْل بضم الفاء وسكون العين كالغُسْل والطُهْر، وبكسر الفاء وسكون العين كالخِضْب والسِّلْم، مجردين من التاء كما مر مثاله، أو موصولين بالتاء كالقُبلة والطهرة، قالوا: من قُبلة الرجل امرأته الوضوء، ومن طهرة الحائض حسدها المس أي يجب، ويجوز، وكالعشرة من عاشر، قال الشاعر:

بعشرتك الكرام تعدُّ منهم

الخ... البيت. والزينة من زين قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦]، قال: وقد يأتي على وزن الفعيل والفَعْل كالوعد والوعيد والعون من وعد وأعان، والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وأما ابن مالك فقد أهمل اسم المصدر في لاميته ولم يتعرض لذكره.



بـــابُ
المَفْعِل والمَفْعَل
ومـعـانـيـهـمـا



المَفْعِل
والمَفْعَل ومعانيهما

أي بفتح العين وكسرها، وهما على قسمين: مقيسٌ وشاذٌ، وضابط المقيس أن المصدر مفتوح العين إلا إذا بني من نحو وَعَد يَعد موعِداً فمكسور، وأن الظرف مفتوح العين إذا بني مما مضارعه مضموم العين مطلقاً كخرج يخرج مخرَجاً؛ أو مفتوح العين كذهب يذهَب مذهباً، ومكسور إنْ بني مما مضارعه مكسور كضرب يضرِبُ مَضْرِباً؛ وهذا مَضْرِبُ، إلا إذا كان معتل اللام بياء كرَمَى يَرْمي مَرْمَى وهذا مرقاهُ فمَفتوحٌ، هكذا قال بحرق، وتعقبه ابن حمدون قائلاً: الصواب في الضابط أن المفعول إذا أريد به المصدر فهو بالفتح مطلقاً إلا إذا كان واوي الفاء صحيح اللام فمكسور، وإذا أريد به الظرف فمفتوح أيضاً إلا إذا كان من المضاعف اللازم أو مما اشتهر بالكسر أو واوي الفاء فمكسور. اهـ. قال ابن مالك:

مِنَ الثلاثة لا يَفْعِل له ائتِ بَمَفْـ ـعَلٍ لـمَصْدَرٍ أوْ مَا فيه قَدْ عُمِلَا

يقول إن الفعل الثلاثي الصحيح اللام المتصرف، غير مكسور العين في المضارع بل مضارعه مفتوح العين أو مضمومها يؤتى منه بوزن مَفْعل بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين للدلالة على مصدر أو على ظرفه الذي وقع فيه من زمان أو مكان، قال الشاعر:

ذهبت من الهجران في غير مذهب ولـم يـك حقـاً كـل هـذا التـحـبـب

ومنه قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٥، ١٦]، فالمصدر من نحو كرم يُكرم مَكرماً أي كرامة، وخرج يخرج مَخرجاً أي خروجاً، وفرح يفرح مَفرحاً أي فرحاً، وذهب يذهب مذهباً أي ذهاباً، والظرف في نحو هذا مخرج زيد ومذهبه أي

وقت خروجه وذهابه أي موضعه، وخرج بقوله لا يفعل له نحو ضرب يضرب ووعد يعد وباع يبيع ورمى يرمي وحنَّ يحن. وقال ابن مالك:

كَذَاكَ مُعْتَلُّ لامٍ مُطْلَقاً وإذَا الْـ ـفَا كَانَ وَاواً فَكسرٌ مُطْلَقاً حَصَلَا

أي وكذلك في وجوب المَفْعَل معتل اللام مطلقاً سواء كان مصدراً أم لا واوي الفاء أم لا، مكسور المضارع أم لا نحو مرمى ومرعى ومغزى وموقى، ومثوى، وقوله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]، وقال تعالى: ﴿مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد: ١٩]، وإذا كان فاؤه واواً واللام صحيحة يكسر مطلقاً أعني المَفْعَل سواء كان مصدراً أم لا فتح مضارعه أم لا نحو قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٦٦]، خلافاً لبدر الدين في كون مفتوح المضارع منه كذهب نحو موضع موجَل بالفتح ومنه مودَّة فيما يظهر. ثم قال ابن مالك:

وَلَا يُـؤَثِّـرُ كَـوْنُ الْـوَاوِ فَـاءَ إذَا مَا اعْتَلَّ لامٌ كمَوْلى فارِعَ صدق وَلَا

يقول: وكون الفاء واواً موجب لكسر عين المفعل لا يتناول ما كان منه معتلَّ اللّام بل يكون حكمه الفتح نحو رمى يرمي مَرْمَى، قال ابن حمدون: وإنما غلب موجب الفتح الذي هو اعتلال اللام على موجب الكسر الذي هو كون الفاء واواً لأن العلة في المفتوح لفظية وهي الفرار من الكسرة قبل الياء لوقوع الإعراب عليها، وعلة الكسرة معنوية وهي الحمل على عين المضارع واللفظي أقوى من المعنوي. وقوله: فارع صدق وَلا، أي كن حافظاً لولائك صادقاً فيه، وهو بفتح الواو ممدوداً وإنما قصره للضرورة. ثم قال الناظم:

فِي غَيْر ذَا عَيْنَهُ افْتَحْ مَصْدراً وسوا هُ اكْسِرْ وشَذَّ الَّذي عن ذلك اعْتزَلَا

يقول: وفي غير ما سبق افتح عين المفعل للدلالة على المصدر واكسرها للدلالة على ما سواه وهو الظرف، ويعني بالذي سبق ما مضارعه مضموم كنصر وكرم، أو مفتوح كذهب، وكذا مكسور المضارع المعتل اللام كرمى أو الفاء واواً كوعد، وبقي منه معتل العين كباع وسيأتي بعد والمضعّفُ اللازم كحنَّ، والصحيح المشهور بكسرة كضرب وهما المراد هنا فنقول في المصدر جلس يجلس مَجْلَسا بفتح اللام أي جلوساً، ونقول هذا مجْلِس زيد بالكسر أي

موضعه أو زمانه، وقوله: وشذّ الذي عن ذلك اعتزلا، مراده به أن ما خرج عن الضابط السابق يعتبر شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، ثم إن الشاذ قسمان: قسم جاء فيه القياس مع الشذوذ، وقسم جاء فيه الشذوذ فقط، وقد أشار الناظم إلى القسم الذي يجيء فيه القياس مع الشذوذ بقوله:

مَـذَمَّةٌ مَـنْسَـكٍ مَـضِـنَّـةُ الْـبُـخَـلَا ... مَـظْـلِمَـةٌ مَـطْـلِـعَ الـمجمع مَـحْـمَـدَةٌ

سـبُ مَـحْشَرٌ مَسْكَنٌ مَحَلٌّ مَنْ نَزَلَا ... مَـزِلَّـةٌ مُـفْـرَق مَـضَـلَّـةٌ وَمَـدَبـ

مَعْتَبَةٌ مِفْعَلٌ مِنْ ضَغْ ومن وَجَلَا ... وَمُـعْـجِـزٌ وبِـتَـاءٍ ثُـمَّ مَـهْـلِـكَـةٌ

مَـوْقِـعَـةٍ كُـلُّ ذَا وَجْـهَـاهُ قَـدْ حُـمِـلَا ... مِنْهَا مِنْ احسِبْ وضَرْبِ وَزن تَفْعِلَةٍ

يعني أن كل هذه الأوزان قد ورد عن العرب الوجهان فيها وقد ذكر منها اثنين وعشرين مثالاً ولم يُبين الناظم رحمه الله أكان المراد بها المصدر أو الظرف ليعرف وجه الشذوذ، وكذا فعل في التسهيل، لكن ذكر بدر الدين وبعض شراح التسهيل أن المراد بالمظلمة والمطلع والمحمدة والمذمة ومضنة البخلاء والمعجزة والمهلكة والمعتبة والمحسبة، المراد بها المصدر من ظلم يظلم مظلمة بالفتح والكسر فالفتح قياس والكسر شذوذ لما سبق من أن المصدر من نحو ضرب يضرب مفتوح وأن الظرف منه مكسور، ومثله المصدر من ضنَّ بالشيء يضن به أي بخل، ومن ضل يضل ضد اهتدى لأنهما كحنَّ، وكذا المصدر من عجز يعجز، وهلك يهلك وعتب عليه يعتب لأن المشهور فيها أنها على وزن ضرب يضرب فقالوا ضنَّ به مضنة أي بخل وضل مضلة أي ضلالاً وعجز معجِزاً ومعجَزاً أي عَجْزاً ومثله المعجزة وهلك مهلِكة ومَهْلَكة أي هلاكاً، وعتب عليه معتِبة ومَعْتَبَة أي عتاباً فالفتح قياسي والكسر فيها شاذ، ومن ذلك المصدر من طلع يطلع وذمَّه يذمه قالوا فيهما طلع يطلع مَطْلَعاً ومَطْلِعاً أي طلوعاً وذمه يذمه مذَمة ومذِمة أي ذماً وقياسهما فتح المصدر والظرف معاً لأن مضارعهما مضموم، وكذلك المصدر من حمده يحمده محمَدة ومحمِدة أي حمداً، وحسبه يحسبه محسَبة ومحسِبة أي حساباً وقياسهما أيضاً فتح المصدر والظرف معاً لأن مضارعهما مفتوح الأعلى لغة يحسب بالكسر فقياسها فتح المصدر وكسر الظرف، وقال بدر الدين في طلع يطلع مطلَعاً ومطلِعاً بالوجهين فإذا أريد المكان قيل المطلِعُ بالكسر لا غير، وقال في القاموس: طلع مطلعاً ومطلعاً وهما للموضع. اهـ. فنقل الوجهين في ظرفه أيضاً، وقال فيه حسبه

محسبة ومحسبه وحِسباناً بالكسر ظنه اهـ. فجعل الوجهين في مصدره وجعلهما بدر الدين في ظرفه. قال: وأما الباقيات وهي اثنا عشر: المجمع، والمنسك، والمزلة، والمفرق، والمدب، والمحشر، والسَّكن، والمحل بمعنى المسكن، والموضع، والموجل، وهما المراد بقوله: بالمفعل من ضع وجلا، والمضربة وهي المراد بالمفعلة من ضرب والموقعة فالمراد بها الظرف، فمن ذلك الظرف من قولهم جمع يجمع والمجمع وقياسه فتح العين مصدره وظرفه معاً لأن مضارعه مفتوح بسبب أن لامه حرف حلق، ومثله الظرف من وضع يضع ومن وقع يقع قالوا فيه الموضَع والموضِع وموقَعة الطائر وموقِعته والقياس الفتح لأنهما حلقيان مفتوحا المضارع، ومن ذلك الظرف من نسك ينسك قالوا فيه المنْسَك والمنْسِك وقياسه الفتح لمصدره وظرفه معاً، ومثله الظرف من فرق يفرُق كنصر ينصُر أي فصل بين الشيئين قالوا فيه المفْرَق والمَفرِقُ، ومن حشر يحشر بمعنى جمع قالوا فيه المحشَرُ والمحشِرُ، ومن سكن الدار يَسْكنُها ومن حلَّها يحُلُّها كلاهما من باب نصر قالوا فيهما المسكَنُ والمسْكِنُ والمحَل والمحِلُّ وقياسهما الفتح جميعاً في فتح المصدر والظرف معاً، ومن ذلك الظرف من زلَّ يَزِلُّ كحن يحن أي أخطأ قالوا فيه مزِلَّة أقدام ومزَلَّه أقدام بالكسر والفتح معاً فالكسر قياس والفتح شاذ ومثله الظرف من دبَّ على الأرض يدبُّ قالوا فيه مَدَبُّ النمل ومَدِبُّه وقياسه الكسر وقد جاء المصدر منه بالفتح لا غير على القياس. وقال في القاموس: زللت مزِلَّةً بكسر الزاي أي زللاً اهـ. ومقتضاه أن المصدر من زلَّ جاء بالكسر شاذاً فيكون من الضرب الثاني. فهذه اثنان وعشرون فعلاً جاء الوجهان في المفعل فيها على ما ذكره الناظم في المطلع والمحسبة والمزلة من الانتقاد. ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني وهو ما جاء فيه الشذوذ فقط فقال:

وَالْكَسْرَ أَفْرِدْ لِمَرْفِقٍ وَمَعْصِيَةٍ ... وَمَسْجِدٍ مَكْبِرٍ مَأْوٍ حوى الإبلا

مِن ائوِ واغفِر وعُذْرٍ واحْمِ مفعلة ... ومن رزا واعرف اظنن منبت وصلا

بِمَفْعَلِ أشرقْ وَاغْربْ واسقِطنْ رَجْعْ واجْـ ـزر ....

يعني أنه ينبغي إفراد الكسر الشاذ في ثمانية عشر مصدراً وهي: المرفق من رفق من باب نصر، والمعصية من عصى يعصي وهو شاذ فيهما وفي القرآن ﴿مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]، وفيه: ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾

[المجادلة: ٩]، ومسجد وهو بيت الصلاة وأما المصدر وموضع السجود فبالفتح، ومَكْبِر مصدر كبِر كفرِح أي أسنَّ قال: تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الراح على مَكْبِرٍ، ومأوية مكان أويت تأوي كرمى يرمي وجعله في التسهيل من ذي الوجهين فبالفتح من قوله تعالى: ﴿مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [آل عمران: ١٩٧]. ومنه المأوِية مصدر أوى والمغفِرة مصدر غفر والمعذِرة مصدر عذر، والمحمِية مصدر حمى والمزرِية مصدر رزأ، والمعرِفة مصدر عرف، والمظِنة مصدر ظنَّ، ومن المنبِت من نبت البقل.

قال الشاعر:

فصواعق إن أيمنت فمظنة وعاق القفز أو طلخامها

وقال الآخر:

أرى كل عود نابت في أروبة أبى منبت العود أن يتغيرا

ومنه شرقت الشمس تشرق مشرِقاً أي طلعت وكذا المصدر من غربت الشمس تَغرُبُ مغرباً، قالوا منهما المغرِبُ والمشرق، ومن سقط يسقط قالوا فيه مسقِط رأس هذه الدار والقياس الفتح مطلقاً والمصدر من جزر الإبل يجزرها أي ذبحها قالوا فيه المجزِرُ بالكسر ومقتضى الحكم أنه شاذ لأن مضارعه مضموم، لكنه ذكر في القاموس من باب ضرب يضرب، وفي نسخة من التسهيل بدل المجزر المزجر بتقديم الزاي على الجيم من زجر الكلب يزجره من باب نصر وقد قالوا فيه قعد مني مزجِرَ الكلب للظرف وهو شاذ فهذه ثمانية عشر شذت بالكسر على ما في المأوى والجزر من الانتقاد. ثم أشار الناظم إلى ما جاء فيه التثليث فقال:

.... ثُمَّ مَفْعَلَةٌ أَقْدُرْ وأشرقَنْ بخَلَا

واقْبُرْ ومِنْ أَرِبٍ وثَلِّثْ أَرْبَعَهَا كذا المهلك التَّثْليثُ قَدْ بُذِلَا

ثم وصل ما سبق من بمفعلة أقدر فهي معطوفة على بمفعل أشرق، والمراد بالمفعلة من اقدُر وأرب المصدر منهما، وكذا المهلك، والمراد باقبُر الظرف فمن ذلك المصدر من قدر يقدر كضرب يضرب قالوا فيه مقدِرة ومقدَره ومقدُرة أي قُدرة فبالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فالفتح على القياس، وكذلك المصدر من أرِب الرجل يأرَب كفرح يفرح

صار أريباً عاقلاً قالوا فيه أرب مأرِبة ومأرَبة ومأرُبة، فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقاً، وكذلك المصدر من هلك مهلَكاً ومهلِكاً ومهلُكاً أي هلاكاً فالضم والكسر كلاهما شاذ والقياس الفتح في المصدر والكسر في الظرف، وفي لغة ورد كفرح وعليها قياسه الفتح مطلقاً، ومن ذلك الظرف من شرقت تشرُق كنصر ينصُر قالوا فيه هذه مشرَقَةُ ومَشْرِقَةُ ومشرُقَةُ لموضع القعود فيها عند شروقها فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقاً. ومن ذلك الظرف من قبر الميت يقبُره من باب نصر وضرب قالوا فيه المقبَرة والمقبِرةُ والمقبُرة، فالضم فيه شاذ والفتح قياس ضم عين مضارعه والكسر قياس كسرها، قال فهذه خمسة أوزان مثلثة وبها تتم جملة الشاذ خمسة وأربعين مثالاً منها خمسة منتقدة؛ وزاد في التسهيل على المثلث الميسُرة والمراد بها المصدر، والمزرعة والمراد بها الظرف، فيصير الضم وارداً على سبعة أوزان من الفعل المثلث، وبالله تعالى التوفيق.

ثم إن الشيخ الحسن زاد على ابن مالك فقال:

[ونُونُ مَحْنِيَة الوادي كذلك مَعْ ... حرف اعتلال يضاهي ما به شُكِلَا]

[تَثْلِيثَ مَيْسُرة صَحِّحْ ومَزْرَعَة ... وَفَتْحَ مَزْبَلَة وضَمُّها قُبِلَا]

[ومألك مكرم ومعون وبتا ... تنضم فرداً وما ينضمُّ قد كملا]

يريد أن نون محنية جاءت بالتثليث قالوا محنية ومحنات ومحنوة، وسمع تثليث مصدر ميسرة وهو مصدر بمعنى اليسر قالوا فيه ميسُرة وميسَرة وميسِرة، وسمع تثليث مزرعة وهو للمكان من زرَع كمنع فقياسه الفتح لكنهم قالوا فيه مزرَعةٌ ومزرِعة ومزرُعة، والمزبلة قيل فتحها وضمها سماعاً لأنه مكان زَبَل الأرض جعل فيها الزبل؛ وفي القاموس الحبر بالكسر النقس وموضعه المحبَرة بالفتح وحكى بعضهم فيها الضم ـ والمألك بلا تاء الرسالة، قال الشاعر:

أَبْلِغ النعمان عني مألكا ... إنني قد طال حبسي وانتظار

يقول ابن زين إنه ورد تثليث المألك بدون تاء، وإذا وصلت بتاء ففيها الضم فقط كما في الحضرمي، وفي القاموس المألكة بالضم وتفتح الرسالة.

وكَالصَّحيح الَّذي الْيَا عينُه وعلى ... رَأْيٍ تَوَقَّفْ وَلَا تَعْدُ الذي نُقِلَا

قال ابن حمدون هذه الرسالة فيها أقوال ثلاثة أشار لها في التسهيل بقوله

وما عينه ياء في ذلك كغيره أو مخير فيه أو موقوف على السماع وهو الأولى وترك هنا القول بالتخيير وهو جار في المصدر والزمان والمكان كما نقله في المصباح عن يعقوب وابن القوطية ونقله الدماميني عن صاحب اللباب بمعنى أن الناطق مخير إن شاء فتح المعاني الثلاثة وإن شاء كسر وإن شاء فصَّل، أو في المصدر فقط وأما الزمان والمكان فليس فيهما إلا الكسر كما قاله أبو حيان وتبعه جماعة. اهـ. منه.

وقال بحرق: فيكون على قول الجمهور قياسه الفتح للمصدر وكسر الظرف فتقول مثلاً عاش يعيش معاشاً للمصدر ومعيشاً للظرف سواء سمع خلافه أم لا وهذا المذهب قال أبو جمهور النحاة وجزم به الجوهري في نحو عشرة مواضع من صحاحه، واختار الناظم عليه رحمة الله في التسهيل تبعاً لجماعة أن المفعل منه موقوف على السماع، وهو معنى قوله: وعلى رأي توقف ولا تعد الذي نقلا، فما سمع منه مفتوحاً لم يخترع له ظرف مكسور وما سمع مكسوراً لم يخترع له مصدر مفتوح، وقال إن تتبع مواده فوجد بناء المَفْعَل منه ما ورد مكسوراً نحو جاء يجيء مجيئاً، وشاب رأسه مشيباً، وغاب عنه مغيباً، وبات مبيتاً، وزاده مزيداً، وسار مسيراً، وصار مصيراً، وحاضت محيضاً، وباعه مبيعاً، وقال مقيلاً أي قيلولة، فهذه عشرة انفردت بالكسر، قال ومنه ما جاء بالوجهين كعاب المتاعُ معيباً ومعَاباً أي صار ذا عيب، وعاش معاشاً ومعيشاً، وحاص عنه محاصاً ومحيصاً، وكال الطعام مكالاً ومكيلاً، ومال يميل ممالاً ومميلاً، فهذه خمسة، قال ولم أظفر بمفتوح لم يشاركه الكسر، وباقي المواد لم يسمع المفعل منها مفتوحاً ولا مكسوراً، ومقتضى مذهب الجمهور أن يصاغ المفعل منها مفتوحاً للمصدر ومكسوراً للظرف، فيقال مثلاً طاب يطيب مطاباً للمصدر ومطيباً للظرف، ومقتضى ما اختاره في التسهيل أن لا يخترع بناء للمفعل إلا بسماع، ومقتضى القاعدة العربية من حيث أن المعول فيها على الاستقراء وهو الذي أراه أن يجعل المفعِل مكسوراً مطلقاً سواء أريد به المصدر أو الظرف لما قدمته من أني لم أظفر بما انفرد بالفتح وظفرت بعشرة أوزان انفردت بالكسر وبخمسة مشاركة، ولأن القاعدة أنهم لا يفرقون بين ذوات الياء وذوات الواو والمفعل من ذوات الواو مفتوح مطلقاً للمصدر والظرف كالمآب والمتاب والمعاد والمزار والمفاز والله تعالى أعلم. اهـ. منه.

وكاسْم مفعول غير ذي الثلاثة صُغْ لـمـا لـه مَـفْـعَـلٌ ومَـفْـعِـلٌ جُـعِـلا

أشار ابن مالك بهذا إلى بناء المصدر الميمي والظرف من كل فعل زاد على الثلاثة قال: ويصاغ من غير الثلاثي رباعياً كان أو خماسياً أو سداسياً للدلالة على مصدره الميمي أو ظرفه اللذين لهما الفعل فتقول أقمت مُقاماً بضم الميم أي إقامة وهذا مُقام زيد أي مكانه أو زمانه، وكذا تقول انطلقت مُنطلقاً أي انطلاقاً وهذا منطلق زيد أي موضعه أو وقته.

فصلٌ
في بناء المَفْعَلَة وصفاً للمكان للدلالة على الكثرة

من اسْمِ مَا كَثُرَ اسْمُ الأرْضِ مَفْعَلَةٌ كـمِـثْـلِ مَـسْـبَـعَـةٍ والـزائـدِ اخـتُـزِلا

أي وتصاغ المفعلة بفتح الميم والعين من اسم ما كثر من أسماء الأعيان وصفاً للأرض التي كثر فيها ذلك كقولهم أرض مَسْبَعَةٌ مأسَدَةٌ أي كثير فيها السباع والأسود وليس لهذا البناء مادة فعل أصلية. ولا يصاغ إلا من اسم ثلاثي الأصول كسبع وأسد أو من زائد وأصله ثلاثة بعد حذف الزائد وذلك ما عناه الناظم بقوله والزائد اختزلا:

مِـنْ ذي الـمـزيـد كـمَـفْـعَـأةٍ

أي كقولهم أرض مفعأة أي كثيرة الأفاعي، ومقْثأة أي كثيرة القثاء، وربما صاغوا من ذلك فعلاً رباعياً فقالوا أسبعت الأرض فهي مُسبعة بوزن اسم الفاعل، أو أعشبت فهي معشبة، وهذا ما يعنيه الناظم بقوله:

.... ومُفْعِلَةٌ وَأَفْعَلَتْ عَنْهُمُ في ذلك اخـتُـمِـلَا

قال بحرق: ويمتنع صوغ هذا الوزن من اسم رباعي الأصول إلا نادراً وذلك ما عناه الناظم بقوله:

غيرُ الثُّلاثيِّ مِن ذَا الوضعِ مُمتَنِعٌ ورُبَّـمـا جَـاءَ مِـنْـهُ نَـادِرٌ قُـبِـلَا

أي فلا يصاغ من نحو ضفدع وسفرجل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم أرض مثعلبة بصيغة اسم المفعول ومعقربة أي كثير الثعالب والعقارب.

قال ابن حمدون: معقربة ومثعلبة بصيغة اسم الفاعل واقتصر عليه في الصحاح والمصباح وأطلق في القاموس فشمل اللغتين، واعترض محشيه

في أنه تقصير في الضبط وإيقاع الوهم قائلاً وهو بكسر اللام والراء على صيغة اسم الفاعل واستدل بكلام الصحاح والمصباح، وفيه نظر بل أطلق ليعم اللغتين، على أن الدماميني قال في شرح التسهيل: ينبغي أن يقرأ بالفتح فإن سيبويه أثبت من غيره وإن كان أبو زيد أستاذه حكي الكسر لأن سيبويه أصدق. اهـ. منه.

فـصـل
في بناء الآلة التي يعمل بها

كـمِـفْـعَـل وكـمِـفْـعَـلـلِ ومَـفْـعَـلَـةِ   مِنَ الثُّلاثِيِّ صُغْ اسْمَ مَا بِهِ عُـمِـلَا

يعني أن الآلة يصاغ اسمها من الفعل الثلاثي التي يعمل بها على وزن مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَةِ بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كالمحلب والمقدح والمسبحة والمسجدة والمصباح والمفتاح وهذا هو قياسها وشذ من ذلك أوزان.

وزاد فضيلة الشيخ الحسن فقال:

[وكـالـفَـعَّـال وصـاغـوا مـنـه مَـفْـعَـلَـةً   لِمَا على الفِعْل من أسبابه حَمِلَا]

[وبـالـفُـعَـالِ بـتـجـريـد أتَـوْا وَبِـتَـا   لـمـا يُـنَـحُّـونَـهُ مـن تَـافِـهٍ رُذِلَا]

وقال رحمه الله في الطرة: وكالفِعال كالسِّواك والخِياط والحِلاب قال الشاعر:

صـاح هـل ريـت أو سـمـعـت يـراع   رد في الضرع ما قرى في المِحلاب

قال: ومنه الوسادة، وقال الزمخشري ومنه الإهاب لأن به الأهبة قال: وضاعوا منه مفعلة الخ. كقولهم الولد مَجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ، والسواك مَطْهرة للفم مرضاة للرب، واليمين الفاجرة مَمْحَقةٌ للمال منْفَقَةٌ للسلعة.

وأشار ابن مالك إلى الأفعال الشاذة فقال:

شَـذَّ الـمُـدَقُّ ومُـسْـعَـطٌ ومُـكْـحَـلَـةٌ   ومُـدهـن مُـتـصـل والآتـي مِـنْ نَـخَـلا

قال بحرق: هذه أوزان شذت بالضم وهي ستة: المُدَقُّ وهو الآلة التي يدقُّ بها، والمُسْعَطُ، وهو الإناء الذي يجعل فيه السَّعوط بالفتح للدواء الذي يجعل في الأنف، والثالث المُكحلة وهو الإناء الذي يجعل فيه الكحل وأما

المكحل والمِكحال بالكسر فهو الميل الذي يكتحل به، الرابع المُدْهنُ وهو الإناء الذي فيه الدهن، والخامس المُنصل وهو من أسماء السيف والسادس المُنْخُلْ وهو ما ينخل به الدقيق، قال إن لزوم ضم هذه الأسماء إنما هو إذا أطلق الاسم عليها تشبيهاً لها بأسماء الأعيان، وأما إذا قصد الاشتقاق مما عمل بها فإنه يجوز فيها مراعاة القياس، وذلك ما عناه الناظم بقوله:

ومَـنْ نَـوَى عَـمَـلاً بـهـنَّ جـاز لـه فـيهنَّ كسْرٌ ولم يعبأ بمنْ عَذَلَا

أي ويجوز له أن يقول دققته بالمِدَقّ ونخلته بالمِنخُل بكسر الميم وهذه المسألة من زياداته على التسهيل، ومعنى قوله ولم يعبأ بمن عذل بالذال المعجمة أي بمن لامه. ثم قال:

وقد وفيت بما قد رمت منتهياً والحمد لله إذ ما رمته كملا
ثُمَّ الصلاة وتسليمٌ يقارنها على الرسول الكريم الخاتم الرسلا
وآله الغر والصحب الكرام ومن إياهم في سبيل المكرمات تلا
وأسأل الله من ثواب رحمته ستراً جميلاً على الزلات مشتملا
وأن ييسر لي سعياً أكون به مُسْتَبْشِراً جَذِلاً لا باسراً وَجِلَا